العدد الأول
يناير ٢٠٠٠



تدريب ـ بحوث ـ إستشارات ـ تعليم

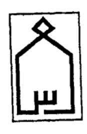
مجلة البُحوث الإدارِيَّة

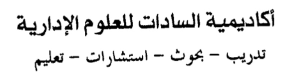
فى هذا العدد

البيئة السياسية للإدارة العامة
الحالة الإقتصادية للمرأة المصرية

بحوث محكمة ***

* مصر وبداية عصر التجارة الإلكترونية فى القرن الواحد والعشرين .
* تقييم الكفاءة الإدارية للمشروعات الصناعية الصغيرة فى جمهورية مصر العربية .





مجلة

البحوث الإدارية

العدد الأول - يناير ٢٠٠٠م

مجلة

البحوث الإدارية

فصلية أكاديمية علمية تعني
بالبحث العلمي
في مجالات الإدارة
والعلوم المتصلة بها



توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل مدخل المعادي – القاهرة

ص. ب : ٢٢٢٢ القاهرة

ت : ٣٥٨٤٤٨٧

فاكس : ٣٥٨٢٩٠١

محتويات العدد



كلمة رئيس الأكاديمية

البيئة السياسية للإدارة العامة

أ.د/محمد حسن العزازى

انطلاقا من النظرية العامة للنظم يعنى المدخل البيئى أن النظم الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها ووظائفها تتأثر وتؤثر فى البيئة التى تعمل بداخلها، ولفظ "تعمل" المستخدم فى المقولة السابقة فى غاية من الأهمية. فأى منظمة اجتماعية سواء كانت رسمية بمعنى أنها جزء من التنظيم الحكومى أو غير رسمية بمعنى أنها خارج التنظيم الحكومى مثل الأحزاب أو النقابات أو الجمعيات المختلفة تنشأ من أجل القيام بوظيفة معينة، ومن البديهى أن إمكانية المنظمة الاجتماعية فى الحفاظ على بقائها داخل البيئة مرهونة بقدرتها على القيام بالوظيفة التى انشئت من أجلها.

وحداثة المدخل البيئى تعود – فى رأينا – إلى حداثة اصطلاح النظم الاجتماعية، فحتى بداية النصف الأول من القرن العشرين لم يأخذ هذا الاصطلاح المحورى أهمية تذكر.

وإننا نعنى بإستخدام هذا المصطلح العلاقات المتفاعلة بين مختلف النظم الاجتماعية، The System of Social Interaction والتى نبنى عليها مفهومنا للمدخل البيئى.

ومن هذا المفهوم يمكن لنا أن نؤكد أن نموذج (٧) Max Weber والخاص بالعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الرشيد لا يخدمنا فى تأصيل مفهوم المدخل البيئى، ونفس القول ينطبق بالنسبة للعالم Paretos ومعالجته الخاصة بتوازن النظم الاجتماعية.

وإننا لنجد أن أبحاث العالم Sorokins والخاصة بالنظم الاجتماعية وأبعادها المتعددة والنظرة إليها داخل النظام (المجال) الثقافى العام المتواجدة بداخله، هى البداية المحددة لما نطلق عليه المدخل البيئى للنظم الاجتماعية(٩).

ومفهومنا للمدخل البيئى يتلخص فى تحديد الأنظمة المختلفة التى يتكون منها المجال الثقافى بمعنى The Culture Context والعلاقات المتفاعلة بين هذه الأنظمة ونحدد هذه الأنظمة بأربعة أنظمة أساسية هى:

النظام الاجتماعى والنظام الاقتصادى والنظام السياسى والنظام القيمى.

والنظام السياسى إذا كان متعدد الأحزاب أو يأخذ بنظام الحزب الواحد أمر محسوم والنظام الاجتماعى، سواء من ناحية البنية أو من ناحية الجماعات غير الرسمية والوسائل والأساليب المستخدمة لتحقيق أهدافها، يحكمه قواعد إرتضاها المجتمع لنفسه إلى حد بعيد وأيضاً فيما يتعلق بالنظام القيمى خاصة فيما يتعلق بالدين يأخذ وضعا مقننا داخل مجتمع ارتضى لنفسه العلمانية Secularism (الدنيوية).

أما فى الدول النامية فإننا لنجد فى بعض الأحيان أن النظام المسيطر على تفكير المجتمع نظام يتوقف على حسمه العملية التنموية بصورة عامة مثل ما هو الحال فى إيران على سبيل المثال حيث لم يتخذ المجتمع القرار الخاص بنظام الدولة (دولة دينية أم دولة دنيوية أم مزيج بينهما).

ومما سبق ايضاحه نرى أنه علاوة على الأهمية الحتمية لوضع النظم الأربعة المكونة

للمجال الثقافى فى اعتبار عندما نتطرق إلى إيضاح أو تحليل إحداها أو جزئية تابعة لما يجب أن نحاول التعرف على النظام المسيطر أى الذى يشغل الحيز الأكبر من تفكير المجتمع.

البيئة السياسة للإدارة العامة :

بادىء ذى بدء نؤكد على أن تطور الإدارة العامة ارتبط ارتباطاً عضويا بتطور الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة العامة هى الإدارة التى يمكن عن طريقها تنفيذ السياسة العامة للدولة، وإنها من جهة أخرى تشترك بصورة معينة تضيق أو تتسع - حسب الإتجاهات السياسية السائدة - فى تشكيل أهداف الدولة، وتحديد وظائفها. إلا أن هذا لا يعنى أن الإدارة العامة - بمعنى البيروقراطية - تكون دائماً فى حالة "وفاق" أو "انسجام" مع السلطة السياسية. فالاستقراء التاريخى والواقع الحالى فى كثير من الأحيان يوضح لنا أن الإدارة العامة تحاول دائماً أبداً أن تتمتع بدرجة من الاستقلالية autonomy بين المجتمع والسلطة السياسية، ومما لا شك فيه أن التنظيم البيروقراطى بقواعده المميزة والإستقلالية المهنية Professional autonomy

قد مكنها - إلى حد ما - من تحقيق هذا. والسلطة السياسية بدورها تحاول الحد من هذه الاستقلالية وسبيلها فى ذلك وضع الإدارة العامة تحت الرقابة السياسية من ناحية والحد من دورها فى رسم السياسة العامة من ناحية أخرى.

مما سبق يتضح لنا أن البيئة السياسية هى التى تحدد فى النهاية هيكل ووظيفة ومكانة الإدارة العامة داخل المجال الثقافى التى تعمل فى إطاره. فتفهم طبيعة الإدارة العامة من أجل الاصلاح أو التطوير أمر مستحيل إن لم نضع فى الإعتبار المجال الثقافى على وجه العموم والنظام السياسى على وجه الخصوص.

والدراسات التاريخية المستفيضة للعالم Eisenstadt للنظم السياسية للعديد من الحضارات منذ الفراعنة وحتى الامبراطوريات الاستعمارية - أوضحت لنا أن الأنماط المختلفة للبيروقراطية كانت تتوقف دائماً أبداً على طبيعة النظام السياسى. ونحن نميل إلى تحديد أنماط الإدارة العامة وعلاقتها بالنظام السياسى بنمطين أساسيين، الاول هو السائد فى الدول النامية حيث يختلط الحابل بالنابل فيصعب التمييز بين القوى السياسية والجهاز البيروقراطى والثانى حيث تأخذ البيروقراطية مكانة مرموقة داخل النظام السياسى ولكن تكون حدودهما واضحة وبعد أن أوضحنا مفهومنا للمدخل البيئى وأكدنا على أن الإدارة العامة بالرغم من أن تطورها كان مرتبطاً بنشوء الدولة ككيان سياسى إلا أن هناك طابعا "تنافسيا" بينها وبين النظام السياسى لننتقل إلى مناقشة النماذج التحليلية للنظام السياسى والتى أكدنا فيما سبق أنها - حتى الآن - هى البديل المكمل لعلم السياسة التقليدى والذى يهتم فى المقام الأول بالأشكال التى تمارس بها السلطة ووسائل إسناد السلطة والوظائف القانونية للسلطة. فمثل هذه الدراسات لا تكفى فى رأينا للتعرف على البيئة السياسية للإدارة العامة بمعنى التعرف على العلاقات التفاعلية بين البيئة السياسية والإدارة العامة.

وفى هذا المجال طور العالم David Easton نموذجا يحاول بواسطته تحليل جميع النظم السياسية المقارنة Crossnational وهو يستخدم التحليل الهيكلى (البنيانى) الوظيفى.

Structural-Functional Analysis والمدخل السيبرنى Cybernetic أو ما يطلق عليه السيبرناطيقى أى علم التنظيم الذاتى لوضع نموذج أساسى للنظام السياسى يتوخى منه توصيف العمليات السياسية التى تدور داخل النظام وتحليلها والتنبؤ بما يمكن أن يحدث للنظام.

وهو ينظر للنظام السياسى كنظام فرعى Subsystem من النظام الاجتماعى الكلى Social System.

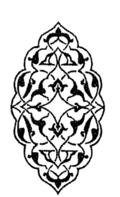
ويعود - تبنينا - لمنطلق Easton والخاص بالنظرة للنظام السياسى كنظام مستقل - تعبير "مستقل" هنا تجاوزا - يمثل بيئة البيروقراطية إلى الإعتبارات التالية :

الأول: قرارات النظام السياسى بالغة الأهمية. هذه القرارات تتعلق بتوزيع - كل ما له قيمة فى المجتمع - بالمفهوم الواسع. the authoritative allocation of values أى التخصيص السلطوى للقيم فقرارات التخصيص التى يتخذها النظام السياسى هى فى النهاية قرارات سلطوية، والسلطوية هنا تسرى على الجهاز البيروقراطى والذى يمثل "حلقة الوصل" بين النظام السياسى والمجتمع فى المقام الأول. ولا يمكن لنا أن نتخيل سياسة غير سلطوية لأن النظام السياسى يدعم هذه السلطوية سواء بالحوافز الإيجابية أو السلبية.

الثانى: دعم النظام السياسى لسلطويته من خلال الجزاءات Sanction التى يسنها تسرى على المجتمع ككل ووسيلته فى ذلك الجهاز البيروقراطى.

وتتفق هذه المقولة مع مفهوم Max Weber للدولة حيث يقول: "الدولة .. هى التى تحتكر شرعية استخدام السلطة المادية -الجزاء المادى- داخل نطاق جغرافى معين".

الثالث: أكدنا فيما سبق على أن نشوء الإدارة العامة ارتبط بنشوء الدولة. ودون الخوض فى التفاصيل والمناهج المتعددة التى تناقش إلى أى مدى يمكن تعريف النظام السياسى بالرجوع إلى مفهوم الدولة، نقول إن الإدارة هى فى النهاية الوسيلة التى من خلالها يعمل النظام السياسى على الحفاظ على بقائه بمعنى استمراريته. وهذه هى النقطة التى يركز عليها Easton فى نموذجه التحليلى. فهو لا يعطى الاولوية لقدرات النظام السياسى التى تساهم وبدرجات مختلفة فى اتخاذ القرار، ولكنه يتساءل حول قدرة النظام فى الحفاظ على بقائه. وفى هذا المجال يتساءل ايستون: "من أين يستمد النظام السياسى قدرته فى الحفاظ على بقائه على مر الزمن؟ ما هى الأسباب الكامنة فى طبيعة النظام؟ ما هى الشروط التى إذا لم تتوافر أصبح بقاء النظام مهددا؟".



كلمة رئيس التحرير

الحالة الاقتصادية للمرأة المصرية

إعداد : دكتور / حمدى عبد العظيم

أستاذ الأقتصاد وعميد مركز البحوث

أكاديمية السادات للعلوم الأدارية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية فى المجتمع بصفة عامة، وعلى المشاركة النسائية فى العمل السياسى بصفة خاصة، ولقد تبين من بعض الدراسات السياسية أن الوضع الاقتصادى لأى طبقة أو فئة من فئات المجتمع يرجع إلى علاقة هذه الطبقة أو الفئة بوسائل الإنتاج الهامة فى المجتمع، وأن هذا الوضع الاقتصادى هو الذى يحدد نصيب تلك الفئة أو الطبقة من السلطة أو المشاركة السياسية ولا يعنى ذلك وجود مساواة بين الوزن الاقتصادى والوزن السياسى لتلك الفئة أو الطبقة بل يعنى امكانية مشاركتها فى أحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية من خلال العمل السياسى.

ولا يخفى أن العوامل الاقتصادية كان لها أكبر الأثر فى حدوث تحولات هامة فى الرأى العام بشأن المشاركة السياسية للمرأة عبر عدة حقب تاريخية مختلفة، إذ تبين من أحد استطلاعات الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الثلاثينات من القرن الماضى رفض الأغلبية بنسبة ٦٦٪ بالتصويت لصالح امرأة مؤهلة جيداً لكى تصبح رئيسة للبلاد، فى نفس هذا التوقيت كان رفض الرأى العام الأمريكى لحصول المرأة على مال من العمل فى الشركات أو فى المصالح إذا كان لها زوج قادر على إعالتها (٧٨٪ ضد عمل المرأة الامريكية).

وقد لوحظ حدوث تغيرات جوهرية فى هذه الاتجاهات خلال السبعينات والثمانينات حيث هبطت نسبة المعترضين على تولى المرأة الأمريكية المؤهلة للرئاسة للولايات المتحدة إلى ١٢٪ فقط عام ١٩٨٧، وفى نفس هذا التوقيت انخفضت نسبة المعترضين على حصول المرأة على دخل من العمل إذا كان لها زوج يعولها إلى ٢٢٪ فقط كما انخفضت نسبة الذين يرون أن الرجل أفضل من المرأة فى العمل السياسى إلى ٣٦٪ فقط مقابل ٦٢٪ فى الثلاثينات من القرن العشرين.

وتوضح بعض الدراسات أن طريقة حياة المرأة المعاصرة وهى تعمل وتحقق ايرادات للأسرة وفى نفس الوقت تتحمل مسئولية إدارة المنزل، وما يرتبط بذلك من اضطرابات وعدم استقرار يجعل معظم النساء العاملات يقتطعن الوقت من ساعات النوم لمواجهة متطلبات هذه الحياة فى الوقت الذى لا يساهم فيه الرجال بنسبة ٥٠٪ فى الأعمال المنزلية أو فى رعاية الأطفال.

وتعتبر المرأة فى الدول الصناعية المتقدمة أفضل حالاً منها فى الدول النامية سواء من حيث المستوى الاقتصادى أو من حيث المشاركة السياسية فى الأحزاب وفى البرلمان وفى المجالس الشعبية وفى المجالس المحلية حيث نجد أن نسبة تمثيل المرأة فى الفلبين فى عضوية مجلس النواب لا تتعدى ١٠٪ عام ١٩٩٢، وفى مجلس

الشيوخ ١٦,٦٪ فى نفس العام، وفى الهند تبلغ نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الشعب الهندى (لوك سابها) ٨,١٪ وفى مجلس الولايات الهندى (راجيا سابها) ١١,٨٪ عام ١٩٨٠ وتصل هذه النسبة فى أوغندا إلى ١٥٪ بعد تولى حركة المقاومة الوطنية الحكم برئاسة (يورى موسيفينى) وترجع الدراسات تدنى هذه النسب فى تلك الدول إلى العديد من المشكلات الطائفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وذلك فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة تمثيل المرأة فى اليابان فى مجلس النواب ٤٠,٦٪، وفى السويد ٤٠,٤٪، وفى النرويج ٣٦,٤٪ وفى فنلندة ٣٣,٦٪ وفى ألمانيا ٢٥,٥٪ وفى الولايات المتحدة الأمريكية ١٣,٣٪ وذلك وفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية فى العالم لعام ١٩٩٨. وهكذا يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط بين مستوى التقدم الاقتصادى للدول ومستوى المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، وهى علاقة طردية بشكل دائم.

وعلى مستوى الوطن العربى نجد أن نسبة تمثيل المرأة فى مجالس النواب وفى مجالس الشيوخ تعتبر أدنى المستويات العالمية حيث تبلغ فى الحالة الأولى ٣,٦٪، وفى الحالة الثانية ٢,٥٪ وذلك وفقا لبيانات الاتحاد البرلمانى الدولى عن عام ١٩٩٩.

ويجدر الإشارة إلى أن النسبة التى تستهدف الأمم المتحدة تحقيقها لمشاركة المرأة السياسية لا تقل عن ٣٠٪ كحد أدنى فى البرلمانات الوطنية.

وتعتبر مصر جزءاً من الوطن العربى كما أنها دولة نامية فى نفس الوقت ومن ثم فإن مستوى المشاركة السياسية للمرأة فيها لا يختلف كثيراً عنه فى الدول النامية بصفة عامة نظراً لتقارب الظروف والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

الوضع الاقتصادى للمرأة المصرية:

يعبر دور المرأة فى المجتمع عن مستوى النمو الذى بلغه هذا المجتمع ودرجة تطوره مثلما أن درجة مشاركة المرأة فى العمل الاقتصادى المنتج تعتبر انعكاساً لحركة المجتمع سياسيا واجتماعياً وثقافيا واقتصادياً.

ولا يخفى دور المرأة المصرية فى مشاركة الرجل فى العمل المنتج منذ فجر التاريخ حيث شاركت فى صنع الحضارة وفى مزاولة كافة أوجه النشاط الاقتصادى.

وتوضح الاحصائيات الرسمية أن عدد النساء العاملات يقترب من ٢,٥ مليون عاملة يمثلن حوالى ١٤٪ من اجمالى القوى العاملة فى الدولة يعمل منهن فى القطاع الحكومى حوالى ١,٣ مليون عاملة يمثلن ١١٪ من العاملين فى الحكومة المركزية، ٥,٤٪ من عدد العاملين فى الهيئات الاقتصادية، ٩,٦٪ من عدد العاملين فى الهيئات الخدمية بينما ترتفع النسبة إلى ٧٤٪ من عدد العاملين فى الإدارة المحلية.

وتتركز عمالة المرأة فى قطاع السياحة حيث يمثلن ٤٧٪ من عدد العاملين فيه، ٤٤٪ فى قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية، ٣٧,١٪ فى قطاع التعليم والبحوث والشباب والرى، ٣٥,٩٪ من اجمالى العاملين فى قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة، ٣٥,٧٪ فى قطاعات الثقافة والإعلام، ٢٦٪ فى قطاع الاسكان والتشييد والتعمير، ٢٤٪ فى قطاع المال والاقتصاد، ١٩,٥٪ فى قطاعات الدواوين العامة والمجالس المحلية، ١٨,١٪ من عدد

العاملين فى قطاعات الدواوين العامة والمجالس المحلية، ١٨,١٪ من عدد العاملين فى قطاعات الصناعة والبترول، ١٧,٨٪ فى قطاع الخدمات الرئاسية.

أما فى قطاعات الزراعة والرى فتصل النسبة إلى ١٤,٤٪، وفى الاسكان والتشييد والتعمير ١١,٦٪، وفى قطاع الكهرباء والطاقة بلغت النسبة ١١,٥٪ من اجمالى عدد العاملين، ٥,١٪ فى قطاع الأمن والعدالة، ٤,٨٪ فى قطاعات النقل والطيران.

وتوضح الأرقام السابقة تركز عمل المرأة المصرية فى مجالات الخدمات الاجتماعية والسياحة والشئون الاجتماعية والشئون الدينية والثقافة والإعلام، وذلك وفقاً لبيانات وزارة الدولة للتنمية الإدارية حتى أول يناير ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالمواقع القيادية التى تشغلها المرأة فى العمل الحكومى نجد أن المرأة المصرية تشغل ٢٥٪ من إجمالى الوظائف القيادية فى القطاع الحكومى عام ٢٠٠٠ مقابل ٢,٨٪ فقط عام ١٩٨١. وهو ما يعكس وجود تكافؤ للفرص المتاحة أمام المؤهلات من النساء لشغل وظائف القيادة العليا وهو اتجاه إيجابى يعكس الإلتزام بالقوانين المنظمة للعمل ووجود فرص متكافئة للجميع بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو غيرهما، وإن كانت لا تزال غير متناسبة مع نسبة عدد النساء فى المجتمع إلى إجمالى عدد السكان والتى تصل إلى ٥٠٪ حسب إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية والأعباء التى تواجه الأسرة المصرية تفرض على كثير من النساء العمل فى المنزل لفترات تتراوح بين ١٠-١٢ ساعة يومياً فى الإنتاج المنزلى مثل المنتجات الغذائية والملابس والإنتاج الحيوانى والزراعى فى الريف المصرى الأمر الذى يستهلك جانباً كبيراً من طاقتهن ووقتهن وجهدهن وبالتالى عدم وجود وقت أو جهد إضافى يسمح لهن بالعمل السياسى الفعال باعتباره عملاً عاماً ينطوى على تضحية بأولويات المنزل وتربية الأبناء وهو ما لا تقبله معظم السيدات العاملات ولا أزواجهن أو أبنائهن، وهو ما أكدته بعض الدراسات والتجارب التى قامت بها المعاهد الفنية وتبين منها أن المرأة تقوم باعمال شاقة فى المنزل دون أن تخرج للعمل الرسمى فضلاً عن مسئوليتها عن انفاق ما يزيد على ٨٥٪ من الدخل القومى باعتبارها عادة ما تكون مسئولة عن ميزانية الأسرة ومسئولة عن التوفيق بين المواءمة بين الدخل والانفاق.

ويجدر ملاحظة أن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعيشها كثير من النساء فى الريف المصرى يترتب عليها ارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائى والاعدادى رغبة فى العمل لتوفير دخل يكفى لسد احتياجاتهن وأسرهن من الأشياء الضرورية ومن ثم ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث فى مصر عنها بين الذكور الأمر الذى يؤدى إلى ضعف الوعى بأهمية المشاركة السياسية للنساء فى المجالس البرلمانية أو المحلية أو الشعبية فضلاً عن عدم المشاركة فى التصويت فى العملية الانتخابية. وجدير بالذكر أن نسبة الأمية بين الإناث فى مصر ترتفع إلى ٦١,٨٪ مقابل ٣٧,٨٪ للذكور على مستوى الجمهورية وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن

عام٩٩/٢٠٠٠، وذلك في الوقت الذى تقل فيه هذه النسبة إلى ١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.

البطالة في النساء:

يرتفع معدل البطالة بين الاناث إلى ضعف معدل بطالة الذكور والذى يبلغ ١٠,٤٪ ويرجع ذلك إلى تضاؤل فرص العمل أمام المرأة في الريف المصرى بعد أن اتجهت نسبة مساهمة المرأة في العمل الزراعي إلى الإنخفاض من ٤٣٪ عام ١٩٦١ إلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٧١، ثم إلى ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٠ كما سبق القول.

ولا يخفى أن البطالة بما تنطوى عليه من انقطاع أو إنعدام الدخل تجعل المرأة غير قادرة اقتصادياً على تحمل أعباء الانفاق على الدعاية الانتخابية، وهو الانفاق الذى يعتبر من الترف بالنسبة لمثل هؤلاء في هذه الحالة. وقد تبين ذلك خلال الحملات الانتخابية التى قام بها المرشحون لعضوية مجلس الشعب المصرى عام ٢٠٠٠ والتى شهدت العديد من المفاجآت غير المتوقعة.

المرأة والفقر:

توضح إحدى الدراسات الصادرة عن اللجنة العامة لمجلس الشعب حول التنمية الاجتماعية هشاشة وضع المرأة بالنسبة لأحوال المعيشة حيث أن ٧٠٪ ممن يعيشون في فقر مدقع (دخل أقل من جنيه يومياً) في المجتمع من النساء. وترجع الدراسة ذلك إلى ظروف سوق العمل والتحصيل العلمي والوضع الاجتماعي بالإضافة إلى الفشل في إدراج رؤية نوعية في التحليل والتخطيط الاقتصادى وفي تحديد الأسباب الهيكلية للفقر.

المرأة المعيلة:

تشير التقديرات إلى أن نسبة الأسر التى تعولها نساء في مصر تتراوح بين ١٢٪- ١٦٪ معظمها في القطاع غير الرسمي من أجل تدبير موارد مالية إضافية لإشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة .

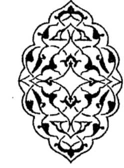
وتوضح دراسة أخرى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٣ أن عدد الأسر التى تعولها نساء يمثل ١٧٪ من إجمالى عدد الأسر التى شملتها عينة الدراسة. وتبلغ هذه النسبة ١٦٪ في الريف مقابل ١٨٪ في الحضر.

وترجع الدراسة أسباب الإعالة إلى ما يلي:

١- وفاة الزوج أو عائل الأسرة ويمثل ٧٣٪.

٢- مرض الزوج أو الإعاقة أو هجر الزوجة ويمثل ٢٠٪ ومن بين هذه الفئة من تعتمد على التحويلات أو الإعانات يمثلن ٤٥٪. اما من تعتمد على المعاشات فيمثلن ٣٨٪. ويعني ذلك إعتماد هذه الفئة بشكل رئيسي على التحويلات الداخلية والمعاشات، وهو ما يتطلب دعم برامج الضمان الإجتماعى وتوسيع نطاق تغطيتها.

مصر وبداية عصر التجارة الإلكترونية في القرن الواحد والعشرين




إعداد
دكتور جمال عبد السميع محمد
مدرس بقسم الدراسات السياحية
المعهد المصري العالي للسياحة والفنادق

أولاً المقدمة:

يعيش العالم الأن عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات، حيث تعتبر نظم المعلومات من أهم مظاهر القرن الواحد والعشرين والتالى تمثل ثروة للمجتمعات وعندما تضاف إليها التكنولوجيا فإنها تعتبر المقياس الحقيقى الذى يمكن أن تقاس عليه مدى تقدم المجتمعات فى القرن الحالى الذى نقف على أبوابه.

ونظراً للتقدم الهائل فى التكنولوجيا الذى يطرأ كل يوم فإنه يصعب التنبؤ بما يمكن أن يحدث خلال هذا القرن حيث سيتحول مقياس الثروة فى العالم من وضع كان من يملك فيه رأس المال يستبعد من لا يملك فيه رأس المال يستبعدمن لا يملك إلى وضع جديد وهو أن يستبعد من يملك تكنولوجيا المعلومات من لا يملك.

وهذا سوف يؤدى إلى فجوة كبيرة بين الدول بعضها البعض إن لم تحاول الدول النامية اللحاق بركب الدول الأخرى (المتقدمة) ويجب ملاحظة أن مقياس التقدم هنا هو مدى حصولها على تكنولوجيا متقدمة.

وهذه الثورة التكنولوجية قد حققت تطوراً فى عالم الاتصالات والتواصل المعلوماتى الذى انعكس بدوره على الحسابات الآلية (الكمبيوتر) وبالتالى نمو فى شبكة الانترنت التى تعتبر فى حد ذاتها قفزة هائلة وأداة من أخطر أدوات العولمة Globutisation والشبكات العاملة على الانترنت والخدمات التى تنشأ من خلالها قد أوجدت وسيلة حديثة من وسائل البيع والشراء وإجراء الصفقات والتى سوف تعتبر فى وقت قريب من أهم وأكبر قنوات التجارة الملحية والدولية، وهى التى أطلق عليها بالتجارة الالكترونية Electronic Commerce .

مشكلة الدراسة:

إن التجارة الإلكترونية Electronic Commerce تعتبر إحدى صور ثورة نظم المعلومات والاتصالات التى وفرت وسائل مستحدثة فى تبادل السلع والخدمات لم تكن معروفة من ذى قبل والتى تتميز بالسرعة والسهولة فى الاستخدام وبعدها عن الصورة التقليدية المعروفة فى إجراء العمليات التجارية وتوثيقها.

وتشهد الأوساط التجارية ومجتمع الأعمال فى مصر حالياً اهتماماً ملحوظاً بهذا النوع من التجارة خصوصاً بعد النمو المذهل والانتشار السريع الواسع فى استخدامها فى جميع أنحاء العالم ولدخول مصر فى عصر التجارة الالكترونية فإن الأمر يتطلب تهيئة البيئة المصرية لهذا التغير من حيث تغير ما يلزم فى القوانين المحلية وإعادة صياغتها وإصدار ما يلزم من

تشريعات وقوانين جديدة وحصر أهم المعضلات التى تواجه توسع نطاق التجارة الالكترونية ومن أهمها المحاسبة الضريبية والجمركية للصفقات المبرمة من خلال التجارة الالكترونية وتوفيق القوانين المصرفية لتسوية المدفوعات خلال هذا النوع من الصفقات كما أنه من الضرورى وجودنظام محكم للرقابة على مثل هذه المعاملات وأيضاً توفير قدر كبير من الثقة لدى جمهور المستهلكين فى التعامل مع شبكة الانترنت.

وبهذا نجد أن هناك تحد واضح بين التشريعات والقوانين الموضوعة حالياً والقوانين والتشريعات التى تحتاجها التجارة الالكترونية واللازمة لنموها، حيث يكون التحدى والاختلاف فى مدى الثقة فى التعامل مع هذا النوع الجديد والقدرة على التعامل والتوافق معه.

حيث كان المشرع فى الفكر القديم يتعامل مع منظمة وجودها دائم ولها وجود كيانى مادى أو ممثل مقيم داخل الدولة لهذا النوع من السلعة التى يتم التعامل معها حيث يتم تطبيق القوانين والتشريعات عليها ولكن مع التجارة الالكترونية فإن الموضوع يختلف حيث ينحصر الفكر فى عقد الصفقات والمعاملات عبر شبكة الانترنيت وهنا تظهر العديد من التساؤلات التى تحتاج إلى إجابات عنها:

- كيف يمكن توفير درجة من الأمان لهذا النوع المعاملات التجارية وحماية حقوق والتزامات جميع الأطراف واخضاعها للقوانين والتشريعات داخل الدولة.

- كيفية اخضاع هذا النوع من التجارة (الالكترونية) والأرباح الناتجة عنها إلى الضريبة العامة على المبيعات والضريبة العامة على الدخل والرسوم الجمركية.

- كيفية حصر هذا النوع من المعاملات ومتابعتها وكيفية الرقابة عليها.

هدف الدراسة :

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات وما تنتج عنها من مفاهيم جديدة مثل التجارة الالكترونية، شبكة الانترنيت... الخ وكيفية التعامل مع هذه المفاهيم والمصطلحات الجديدة التى تعتبر من أهم مظاهر القرن الواحد والعشرين استوجب الأمر التعرف على كل من هذه المفاهيم ودراسة كيفية تطبيقها وفرض الرقابة عليها وكيفية تعديل وسن القوانين اللازمة لخدمة وتوسيع مجال التعامل معها مع دراسة مدى إمكانية دخول مصر فى مجال التجارة الالكترونية بالاضافة إلى التعرف على المعاملات الضريبية للصفقات والمعاملات والأرباح الناتجة عنها والمعاملات الجمركية لها من ناحية أخرى.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائى حيث يتم تجميع المعلومات الخاصة بها والتعرف على المشكلات التى تواجه تطبيقها.

أهمية الدراسة:

تعتبر التجارة الالكترونية سمة من سمات القرن الواحد والعشرين ومن الملاحظة أنه يتم استخدام تعبير التجارة الالكترونية كمرادف للانترنت فى حين أن استخدام شبكة الانترنت فى العمليات التجارية تعتبر أحد وسائل التجارة الالكترونية التى تضم بجانب الانترنت وسائل أخرى، ولا يمكن التعرف على خصائص الانترنت وأساليب عملها دون التعرف على الويب The Web وهو عبارة عن المنظومةالآلية التى تتولى تنسيق أسلوب عمل المواقع الآلية Web Sites الخاصة بالمنشآت والشركات على شبكة الانترنت والدخول على كل موقع وتبادل المعلومات

وبين المواقع الأخرى وخفضها واسترجاعها وطباعتها والتخاطب معها.

ومصر كدولة تتفاعل مع البيئة العالمية الخارجية فعليها أن تتوالم وتتفاعل مع المتغيرات الدولية والدخول إلى هذا العالم الجديد وتتأثر به وتؤثر فيه فإنها يجب عليها التعرف عليها وعلى أسلوب التعامل معه وكيفية وضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلكين ورجال الأعمال من المخاطر التى يمكن أن تنشأ عنه.

ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم التعرف على أساليب التجارة الألكترونية وعلى الانترنت على أساس أنها أحد استخداماتها كما سوف يتم تناول المخاطر المرتبة بعمليات التجارة الالكترونية عبر الانترنت من ناحية، ومن ناحية أخرى سوف يتم تناول كيفية تغلب مصر على المعوقات التى يمكن أن تقابلها فى ظل الدخول فى مجال التجارة الالكترونية وكيفية حماية الأفراد ورجال الأعمال.

شبكة الانترنت:

تعد شبكة الانترنت من أكثر الوسائل الآلية شهرة فى مجال تبادل المعلومات واتمام العمليات التجارية وأوسعها انتشاراً فى مجال الأفراد مع بعضهم البعض وبين المنشآت والمنظمات الدولية. والانترنت هى شبكة اتصال دولية الكترونية حديثة تقدم خدماتها فى جميع أنحاء العالم دون أن يكون من الضرورى امتلاك مركز أو موقع داخل هذه الشبكة بل أن الأمر يتطلب وجود جهاز كمبيوتر ووسيلة للاتصال ممثلة فى خط تليفونى مرتبط بجهاز كمبيوتر وعن طريق الأقمار الصناعية يتم توصيل المعلومات إلى أكثر من ١٣٠ دولة من دول العالم.

إن هذه المميزات الخاصة بشبكة الانترنت تجعل منها ثورة فى مجال المعلومات والاتصالات خاصة أنها ساهمت فى تحطيم الحاجز بين بلدان العالم وجعلت منه سوق واحد كبير يتبادل المعلومات والأعمال والمشتريات فى دقائق معدودة بصورة مرئية.

كيف نشأت فكرة شبكة الانترنت؟

بدأت شبكة الانترنت كتجربة أمريكية لاختبار إمكانية إنشاء نظام كمبيوتر قومى للوقاية من الكوارث يسمح للعلماء والعسكريين بالتشارك فى الرسائل والمعلومات بغض النظر عن أماكن وجودهم، وفى سنة ١٩٦٠ قامت الحكومة الأمريكية بربط أربعة أجهزة كمبيوتر فى كاليفورنيا باستخدام تكنولوجيا (تشيك) كان قد تم تطويرها حديثاً وبعد تشغيل النظام تمكن المستخدمون من تبادل الرسائل، والتشارك فى الملفات بشكل فورى، وأطلق على ذلك المشروع اسم (Advanced Research Project Agency) ARPA Net وهو اسم الوكالة التى أشرفت على المشروع الذى نما بدرجة كبير، وفى منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات تم انشاء عدة شبكات صغيرة باستخدام تكنولوجيا ARPA Net كشبكة NSF Net التى أنشأتها المؤسسة القومية الأمريكية للمعلومات Nation Science Foundation وقد استخدمت تلك الشبكة خطوطاً هاتفية خاصة عالية السرعة لإرسال المعلومات واستقبالها، وارتكزت على شبكة ARPA Net التى لعبت دور النواه وربطت تلك الشبكات بعضها البعض مكونة شبكة واحدة كبيرة.

وفى الثمانينات لم يعد الانضمام إلى تلك الشبكة قاصراً على الكمبيوترات الواقعة فى الولايات المتحدة فقط بل امتد ليشمل العالم بأسره حيث انضمت إلى هذه الشبكة مؤسسات حكومية، جامعات، معاهد، مراكز بحوث، مؤسسات تجارية من جميع أنحاء العالم وأصبحت تعرف الشبكة باسم Internet اختصار Inter Net

Work وقد زاد من انتشار شبكة الانترنت وذيوع استخدامها حتى بين الأفراد العاديين قلة تكلفة استخدامها مقارنة بما توفره من معلومات وخدمات بكم هائل وفي وقت قياسي بالاضافة إلى أن مستخدمها لا يحتاج إلا إلى جهاز كمبيوتر متصل بالشبكة وجهاز تليفون للدخول إلى الموقع الذى يريد الحصول على معلومات عنه وتصفح ما به من معلومات والاستفادة مما يحصل عليه ولكل هذه المميزات التى تتصف بها شبكة الانترنت جعلت منها حدث العصر حيث جعلت من العالم بلد واحد كبير يتبادل الأفراد والمؤسسات والهيئات المعلومات والأخبار والخدمات فى لحظات ضئيلة مما جعل من هذه المعلومات ثروة فى حد ذاتها تجعل من يحصل عليها يملك المعرفة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب.

بل أكثر من ذلك فإنه يتم استخدام الانترنت الآن فى مجال أداء الأعمال والمشروعات المنزلية ومعرفة أخبار الطقس فى الدول المختلفة... الخ.

ولاستكمال التعرف على مفهوم شبكة الانترنت يجب التعرف على معنى الويب The Web وهى بمثابة القواعد والإجراءات التى تستخدمها شبكة الانترنت بهدف تنسيق عمل المواقع الآلية الخاصة بالأفراد والشركات وتنظيم الدخول إليها والتعامل معها وتبادل البيانات والمعلومات المختلفة واسترجاعها وطباعتها، وبالتالى فإن خدمات الويب Web Services فهى الخاصة بتصميم الموقع والصفحات التابعة لها وكيفية التعامل معها وادخال البيانات إليها أو تحديث ما بها من معلومات واختيار الموقع أو هو الأسم الخاص به من تسجيل بيانات مختصرة عن الموقع مثل أهم ما بالموقع اعلان مبسط عن ما بالموقع.

مفهوم التجارة الالكترونية Electronic Commerce

تعرفها منظمة التجارة العالمية بأنها ((مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية)) كما يمكن تعريفها على أنها ((إعداد صفحات على شبكة الانترنت يتم العرض فيها لمنتجات وسلع وخدمات ومؤسسات وشركات مختلفة مستخدمين فيها كل أساليب العرض الحركى التى تساعد عليها تقنيات الحاسب الآلى والوسائط المختلفة، عارضين مزايا واستخدامات منتجاتهم وخدماتهم، مما يتيح للمشترين فرص وبدائل الاختيار ويتم من خلالها الاتصال بين البائعين والمشترين بالبريد الألكترونى)).

نوعا التجارة الالكترونية الرئيسية:

١- تجارة الأعمال مع الأعمال Business to Business B2B ويقتصر التعامل فيها على الشركات وموورديها وزبائنها الكبار وذلك من خلال كلمات سر وعناوين خاصة بالشركة غير معلنة أو منشورة.

٢- تجارة الأعمال للمستهلكين Business to consumer (B2C) على موقع CDNOW, Amagoncom ويسميها البعض التسويق الالكترونى Electronic Shopping أو تجارة التجزئة الالكترونية Electronic Retailing.

أهمية التجارة الالكترونية:

إن التجارة الالكترونية سوف تمثل فى المستقبل القريب الصدارة فى جميع أنحاء العالم وذلك حيث أنها:

١- وسيلة سهلة وبسيطة يمكن استخدامها من خلال جميع الطبقات والأنواع من الأفراد والشركات فى وقت قصير وبأقل تكلفة ممكنة.

٢- تعدى حاجز الزمان والمكان حيث يمكن التعامل معها خلال ٢٤ ساعة فى اليوم ومن أى مكان فى العالم فهى بذلك تعتبر من أهم وأكبر تطبيقات العولمة Globatisation.

٣- توفير المصروفات الإدارية بشتى أنواعها مثل المصروفات المكتبية وغيرها من أنواع المصروفات المتعلقة بالنواحى الإدارية الأخرى.

٤- تدفق المعلومات فى الوقت المناسب الذى يحتاج فيه المتعامل إلى اتخاذ القرار فيه وبدقة متناهية.

٥- تساعد الشركات فى اتباع نظم التصنيع الحديثة وبذلك تتبع عمليات التشغيل وأسلوب الرقابة عليها والتحكم فيها وتخطيط الاحتياجات من لوازم التشغيل فى الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة.

٦- ظهور الشركات بصورة جديدة حيث تتميز الشركات الحديثة المتعامل مع الانترنت بقلة عدد العاملين بها وزيادة دور نظم المعلومات بها حيث تمثل الصدارة بين باقى أقسام أو إدارات الشركة الأخرى، قلة أو انعدام المخازن حيث يتم الشراء والبيع بصورة مباشرة، يلعب الكمبيوتر والانترنت الدور الأساسى فى كيان الشركة وبنائها.

دعائم وأساسيات التجارة الالكترونية:

أولاً – البنية التحتية:

وتتطلب:

- بنية للاتصالات وتتم عن طريق البناء الالكترونى للبيانات.
- توفير استخدام بطاقة الائتمان والدفع الالكترونى، خدمات آمنة للتعامل فى الانترنت وبذلك تتمكن الشركات من أداء أعمالها بأسلوب آمن فى البيع والشراء والتسليم والسداد من خلال شبكة الانترنت.
- وجود التشريعات والقوانين المدعمة لشبكة الانترنت حيث أن هذا النوع من التعاملات يعتبر نوع جديد يتم بين أطراف غير معروفين ولا يلتقون بصورة مباشرة ولكن كل التعاملات فيما بينهم تتم عبر الشبكة وعلى ذلك فهناك كثير من المخاطر يمكن أن تحدث وكثير من حالات الغش والتلاعب يمكن أن تظهر إذا لم تكن هناك تشريعات وقوانين صادرة تنظم وتحكم هذه التعاملات.
- إقامة الندوات والمؤتمرات والحملات الاعلامية عن التجارة الالكترونية لتعريف الأفراد والشركات بأهميتها والمميزات التى يمكن أن تقدمها وخصوصاً أنها تعتبر مستقبل العالم فى الوقت الحاضر أو المستقبل.

ثانياً – نظام رقابى وإدارى لعمليات السداد:

إن نظام سداد العمليات من خلال شبكة الانترنت تعتبر من أهم الدعائم الخاصة بالتعامل معها وذلك لضمان وأمان التعامل من خلالها حيث يتم السداد عن طريق الوسائل الالكترونية وبطاقات الائتمان.

ثالثاً – تكنولوجيا آمنه لضمان سرية التعاملات:

إن من أهم الدعائم الخاصة بتوسيع نطاق التعامل مع شبكة الانترنت هو مدى الأمان الذى تتصف به التعاملات من خلالها والمحافظة على سرية هذه التعاملات. وكذلك المحافظة على حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاملة معاً.

المخاطر المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية:

إن مستخدمى شبكة الانترنت من الأفراد والشركات وغيرهم من المتعاملين مع الشبكة قد تنشأ لديهم مخاوف من التعامل خلال الشبكة منها:

١- جدية التعاملات:

كما سبق القول فإن التعاملات فى التجارة الالكترونية تكون بين أطراف غير معلومين لبعضهم البعض وهناك احتمالات

على أن المعلومات المتاحة تكون بها جزء من التضليل أو عدم الصدق ويأتى التساؤل هنا كيف للمستهلكين العلم بأن ما تم شرائه سوف يكون بالجودة المطلوبة أوالموجودة التى تم الشراء على أساسها ومدى جدية الشركات التى يتم التعامل معها، وواقع الأمر فإن بغياب معرفة تاريخ الشركة فى التعاملات ودون معرفة هوية الشركة وتطبيقات محددة لانجازاتها فمن الممكن أن يتعرض المستهلكين لمخاطر متزايدة من وقوع خسائرأو غش أو عدم ملائمة السلعة أو الخدمة لمتطلباتهم أو على الأقل حصولهم على نتائج مخيبة لآمالهم أو توقعاتهم.

٢- إتمام العمليات:

إنه لاتمام المعاملات وفقاً للاتفاقيات التى تمت بين الأطراف المختلفة يجب أن تكون هناك إجراءات رقابية فعالة حيث أن هذه الاتفاقات تتم بدون أوراق أو وثائق للتعاملات (حيث حلت الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية) وبهذا فإنه يمكن تغيرها أو فقدها أو يتم ازدواجها عند التنفيذ أو يتم تشغيلها بطريقة غير المتفق عليها.

وعلى ذلك فإنه يجب الحصول على تأكد لجميع الأطراف على أن ما تم مشاهدته على شاشة الانترنت هو بالتأكيد الذى سوف يتم الحصول عليه فى الواقع العملى ومن وجود سجل تجارى ثابت عن الشركة وعمليات تشغيلها السابقة بشكل أكيد وفورى وثابت يمكن للمتعاملين الحصول عليه للتأكد من جدية الشركة فى التعامل.

٣- توفير الحماية اللازمة للمعلومات:

يجب أن يكون هناك ثقة وأمان من المستهلكين على التعامل مع المواقع الالكترونية حيث أن سهولة إنشاء موقع على الانترنت يمكن أن تبعث كثير من المخاوف لدى المتعاملين معها من المستهلكين حيث يكون التساؤل عن مدى قدرة الشبكة على تأمين وحماية المعلومات المتاحة بها وعن مدى إمكانية الاطلاع على سرية المعلومات التى يتم ارسالها عبر الشبكة ومدى إمكانية سرقتها واستغلالها ومن هذه المشاكل التى ظهرت هو مدى إمكانية التعامل بالبطاقات الائتمانية عبر الانترنت حيث يمكن أن يتم التقاطها من البعض واستخدامها وسرقتها حيث يتم التعامل معها عن طريق رقم سارى المفعول له رصيد كما أنه يمكن بدون وجود سواتر أمنية فى الإجراءات الأمنية بقصد أو بدون قصد سريان المعلومات إلى أطراف خارجية ليس لها علاقة بالصفقة أو المعاملات.

التغلب على مخاطر التعاملات مع الانترنت:

ومن خلال استعراضنا للمخاطر التى يمكن أن تنشأ نتيجة للتعاملات من خلال التجارة الالكترونية خلال شبكة الانترنت فإنه يمكن أن يتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- زيادة قدرة المنشآت على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة فى مجالات الالكترونية والاطلاع على الجديد والجديد والجديد فى هذا المجال والعمل على زيادة الثقة فى الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- تدعيم إجراءات الرقابة الداخلية للمنشآت بنوعيها المانعة والكاشفة خاصة ما يرتبط منها بالتعاملات مع الحاسب الآلى وشبكة الانترنت.
- توفير الرقابة الدورية على عمليات التجارة الالكتلونية واختبار كفاءات الإجراءات المتبعة للتشغيل.
- وجود مراجعين خارجيين يتم عن طريقهم تقييم التعاملات التى تتم خلال شبكة الانترنت وذلك للوصول إلى جدية هذه التعاملات وجدية الإجراءات وما قد يتطلب من إجراءات تعديلات قد تنشأ نتيجة للتعاملات وما قد يستجد من أساليب ونظم جديدة.

مصر والتجارة الالكترونية:

لقد ظهرت التجارة الالكترونية في مصر حديثاً ولكنها سارت بخطى واسعة حيث تم وضع الكثير من الخطوات والتجهيزات، ففي عام ١٩٩٧ تأسست لجنة التجارة الالكترونية التابعة لجمعية انترنت المصرية Internet Sociey of Egypt Electronic Commerce Committee (ISE/E2C) التي ساهمت في توضيح أهمية التجارة الالكترونية والتي بذلت وتبذل مجهوداً كبيراً في نشر هذا النوع من أنواع التجارة في مصر وقد شاركت في تنظيم أول مؤتمر وطني يهتم بالتجارة الألكترونية في مصر عام ١٩٩٨، وقد كان هدف هذا المؤتمر جمع أكبر قدر من المهتمين والمتعاملين مع شبكة الانترنت لتبادل الحوار حول القضايا المهمة التي تواجه كل منهم وقد قدمت اللجنة عدداً من أوراق العمل طارحة مواضيع رائدة وقد تقرر اعتماد إحداها كقاعدة لإعلان وزارة التجارة عن اطلاق مبادرة التجارة الالكترونية في مصر، وقدمت اللجنة أيضاً ورقة عمل ترسم الخطوط العريضة للشرعية القانونية وأطلق عليها "نحو تجارة الكترونية في مصر" وقد قامت بزيارات ميدانية لدراسة القضايا المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

وفي عام ١٩٩٩ تأسست اللجنة الوطنية للتجارة الالكترونية تحت رعاية وزارة التجارة وهو الآن قيد الصياغة والمحاولات جارية للتأثير على الوزارات ولاقناع صانعي القرارا لتبني فكرة التجارة الالكترونية.

حجم نشاط التجارة الالكترونية:

تجارة الأعمال مع المستهلكين Business to Consumer

معظم المواقع التجارية في مصر من النوع الذي يقوم فقط بنقل المنشورات والكتالوجات. وظهرت في البداية محاولة تسويق مباشرة عبر الإنترنت مصحوبة بوجود فعلي لمتجر كبير Sufer Market، وكانت الربحية ضئيلة إلى حد مما لم يشجع على قيام الكثير بمثل هذا العمل.

تجارة الأعمال مع الأعمال والإدارات Business to Business

٥٧٪ من الأعمال في مصر هي عمليات حكومية، وبهذا يكون الأنسب للحكومة أن تنشىء مواقع تجارة الكترونية موجهة للأعمال والإدارات، ومع ذلك فهو لازال ضئيلاً.

– منظمة الملاحة المصرية: "EMO" وهي تعتمد على طريقة استخدام التبادل الالكتروني للبيانات "EdO" عبر إنترنت.

– شركة الألومنيوم المصرية: وهي إحدى أكبر شركات قطاع الأعمال العام في مصر وتنتج ما يقدر ١٪ من الألومنيوم في العالم وهي تطرح طلبات تلقي العروض عبر الانترنت.

– مشروع Capital Exchange: وهو نظاماً لتجارة الأسهم بواسطة الإنترنت وهو مشروع غير مسبوق في مصر.

– العديد من البنوك يتم بها استخدام شبكة الإنترنت، صحيح أنه عدد غير كبير ولكنه سوف يزداد مع الوقت.

معوقات التجارة الالكترونية في مصر:

١– البنية التحتية للتجارة الالكترونية:

أ– عدم توافر البنية الآمنة المناسبة لهذه التجارة، وقلة المحاولات التي تمت للتطبيق، وجميع عناصر البيئة ستتوافر تلقائياً عندما يبدأ الطلب على سوق التجارة الالكترونية.

ب– الافتقار إلى سلطة تطبيق Cerlificate Authority.

جـ– عدم تحقيق مقياس SET وهو الذي يجب أن تأمنه المصارف أو الشركات لعموم المستخدمين حيث تنظر المصارف أن يتبنى البنك المركزي المصري هذه التعاملات أولاً.

وتعتبر آليات السوق والافتقار إلى حالات نجاح رائدة من أكبر العوائق التي تقف في طريق تأسيس التعاملات الالكترونية الآمنة SET وسلطة التصديق CA.

٢– حجم السوق في سوق

الأعمال الموجهة للمستهلك:

العدد القليل من المشتركين (وعددهم بين ٢٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠) يعد أكبر عقبة فردية تقل في طريقالأعمال، ولا يحقق لذلك سوى الحد الأدنى من التجارة الالكترونية الموجهة للمستهلك.

٣- نقص التوعية والتعليم: وهو من أهم المعوقات في البلدان النامية.

٤- البنية التحتية للاتصالات:

٧٪ يملكون خطاً هاتفياً في مصر، وهذا النقص يعتبر أحد العقبات التي تقف في طريق استخدام شبكة الانترنت، حيث أنها تعتمد على خطوط الهاتف كعنصر أساسي حيث كان غير مسموح به لأي شخص بامتلاك أكثر من خط هاتفي واحد وكانت فترة الانتظار طويلة والخدمة الهاتفية لا تتوافر إلا في ٥٤٨ مدينة من أصل ٢٧٠٠٠ مدينة وقرية في مصر ولا تتعدى الاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات في مصر ٢,٥ دولار للشخص، غير أن شركة الاتصالات المصرية تخطط لإضافة مليون خط هاتفي كل عام حتى عام ٢٠٠٢.

٥- الخدمات المالية:

بنية تحتية قوية للخدمات المالية لحماية الاقتصاد الوطني، يقل عدد بطاقات الائتمان بمصر عن ١٢٠٠٠٠ بطاقة توفرها ستة مصارف وجهة واحدة تنجز التصفية المالية للبطاقات مع أن بمصر ١٠٢ مصرف وهذا النقص يرجع إلى نقص الثقافة والوعي في مجال استخدام هذه البطاقات، ولا تزال السوق الاستهلاكي في أولى أطوار توفير خدمة بطاقة الائتمان. وبطاقات الائتمان غير المغطاة لا تتمتع بثقة الجميع. ويمكن ربط حاملي بطاقات الائتمان بالتجارة الالكترونية لأنهم الذين تتوافر فيهم امكانية الاستثمار حيث أن بطاقات الائتمان هي الوسيلة الأولى لسداد التعاملات خلال شبكة الانترنت.

٦- القضايا الحكومية:

- أهم عقبة قوانين العمل المعقدة وغير واضحة.

- استخدام أنظمة معلوماتية يدوية وبيروقراطية في الحكومة عقبة في سبيل التجارة الالكترونية وما يرتبط بذلك من إجراءات ورسوم جمركية.

- الإدارة التقليدية والفردية وضرورة الدعم الحكومي في تطوير التجارة الالكترونية والمشاريع الفعالة.

- ضرورة تمسك الحكومة بالشفافية والتنسيق وتجنب التكرار.

٧- نظام الأسعار: والتكلفة المتعلقة بشبكة الانترنت وتنمية المعلومات بالمقارنة بالدول المتطورة.

٨- العوائق الاجتماعية:

القوانين الاجتماعية، والثقافية المتبعة، وضرورة تعميم وفرض التجارة الالكترونية عن طريق:

- وجود الثقة بالتسديد عبر الوسائل الالكترونية.

- مقاومة التغيير.

- السلوك التملكي وهو ما يمارسه صانعو القرارات في المستويات الإدارية العليا

- فجوة الأجيال وجود فجوة زمنية بين الأجيال معرفة المعلوماتية.

- حاجز اللغة.

إمكانية دخول مصر في مجال التجارة الالكترونية:

مما سبق يتضح الضرورة الملحة التي تستوجب على مصر الاستعداد والتعجيل فيما اتخاذ قرارات وإجراءات لملاحقة هذه الموجة الجديدة من الثورة التكنولوجية والعمل جاهدين على تغيير المفاهيم والآليات الغير مناسبة بالقطاع الحكومي والعام والخاص لتلائم الاقتصاد في عصر الشبكات الالكترونية ولا يقف أي عائق زمني أو مكاني مهما بعدت المسافات والسعي جاهدين لكل الهيئات والمنظمات لامتلاك آليات تكنولوجيا المعلومات والتحديث لتتمكن من

الاندماج بقوة في هذا المجال القادم للاقتصاد العلمي.

ولو أننا استعرضنا موقف ووضع مصر في هذا المجال وكيفية استعدادها للانخراط في هذا الوضع الجديد ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، فإننا نجد أن مصر من أولى الدول المنظمة لمشروع التجارة العالمية وذلك بما هو متاح من خبرات ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات العديدة الأخرى، وقواعد المعلومات في خدمات النقل والجمارك والرقابة والتأمين... الخ.

وبنظرة فاحصة لنشاط التجارة في مصر في الوقت الحالي نجد أن النشاط يرتكز على فرص التصدير والاستيراد والفرص الاستثمارية الأخرى مع إمكانية توفير المعلومات والأسواق الدولية وعمليات التسويق والترويج بين الأسواق من خلال الشبكات والاتصالات اللالكترونية.

والمؤكد أن المستقبل في مصر للتجارة الالكترونية وهذا يواكب التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والأخذ بما وصلت إليه آليات السوق والتجارة العالمية.

ومن الضروري أن علينا ألا ننتظر لأكثر من هذا حتى نقتحم هذا المجال ولنتأكد أن مصضر مؤهلة لدخول هذا المجال وكل ما ينقصنا هو فقط عنصران:

أولهما: صدور تشريعات من الحكومة لوضع أسس وقواعد للتعامل مع التجارة الالكترونية، والاعتراف بالتعاقدات، وجهة الاختصاص القضائية لحسم ما يقع من خلاف بين المتعاملين، والاعتماد على قوانين لتنظيم العلاقة فيما بينهم وأسس محاسبتها، والتشريعات الأخرى الضرورية التي تترتب عليها وتوفر الحماية والامن لجميع اطراف التعامل.

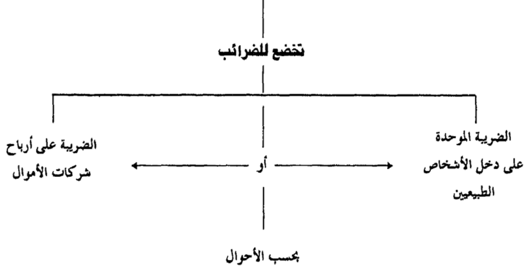
ثانيهما: من الضروري أن تعترف البنوك بالتجارة الالكترونية وتساعد على تمويلها والتعامل الآمن معها وتوفير وتسهيل الإجراءات المتبعة.

ومما سلف – وكما استعرضنا – يتضح لنا أن مصر خطت خطوات جيدة واتخذت العديد من الإجراءات اللازمة لدخولها في مجال التجارة الالكترونية من تكوين لجان مختلفة ومنها لجنة دائمة للتشريع ولنشر الوعي.

المعاملات الضريبية للصفقات من خلال التجارة الالكترونية:

أولاً – محلياً:

وهي المعاملات التي تتم عن طريق البريد الالكتروني بين المتعاملين المصريين أو المقيمين بمصر أو المنشأة المشتغلة بمصر فيما بينها.



وذلك طبقاً للمادة ١٥ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، والمادة ١١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

طبقاً لمبدأ إقليمية الضريبة لامتداد سلطان الدولة على أراضيها، بحيث تتناول الضريبة الأشخاص المقيمين عليها والأموال المستثمرة فيها إعمالاً للمادة ١٦ من القانون ١٨٧ لسنة ٩٣ وذلك بغض النظر عن جنسيتها ولكن العبرة بالاشتغال بمصر ومزاولة أى نوع من النشاط والعبرة النهائية هى الواقعة المنشئة للضريبة وهى تحقق الأرباح فى مصر.

وكما تخضع للضريبة العامة على المبيعات، وذلك عند انطباق شروط خضوعها لهذه الضريبة وخاصة إذا كانت تقوم بعملية التصنيع حسب نص القانون.

ثانياً - خارجياً:

وهى الصفقات التى تتم من خلال التجارة الالكترونية فى صورة صادرات أو واردات وتخضع هذه الصفقات والأرباح للضرائب التالية:

- تخضع الأرباح للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على أرباح شركات الأموال طبقاً للقوانين السابق الإشارة إليها.

ولكن المشكلة المثار حولها الجدل هى المبدأ الذى تفرض على أساسه الضريبة؟

هل هو مبدأ إقليمية الضريبة أم عالمية الإيراد؟

وهذا بدوره يؤدى إلى الكثير من المشاكل بشأن فرض تلك الضريبة:

١- طبقاً لمبدأ إقليمية الضريبة:

أن يتحقق الإيراد من مصدر داخل الدولة التى يقيم فيها البائع بأى طريق يتم التعاقد وطبقاً لهذا فإن المنظمة البائعة مقيمة فى الخارج وليس لها وجود داخلى فى الدولة الأخرى فلا تستطيع الدولة أن تطالب بالضريبة على الدخل الذى يتحقق داخل دولتها.

٢- طبقاً لمبدأ عالمية الإيراد:

إنه لفرض الضريبة يجب أن يكون الممول مقيماً فى الدولة التى تفرض هذه الضريبة.

ومع تطبيق هذا المبدأ فإنه لا يمنع التهرب الضريبى فحيث أن الممول يستطيع إبرام الصفقة فى أى مكان لا ينتمى إليه سواء فى طائرة أثناء عبورها فى طبقات الجو العليا أم سفينة فى أعالى البحار.

لذا فإن مبدأ عالمية الإيراد يتطلب من الدولة إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية واستخدام فى ذلك قاعدة بيانات حديثة ودائمة التطور، وعلى كفاءة ومهارات فنية وإدارية وهذا يتكلف أعباء مالية عالية وباهظة وقاعدة إدارية ضخمة.

ولكن الذى يجب أخذه بعين الاعتبار أن الدولة التى تطبق عالمية الإيراد لا تستغنى عن مبدأ الإقليمية، وأنه فى مصر يصعب تحقيق مبدأ عالمية الإيراد لما سبق الإشارة إليه.

خضوع الصفقات للضريبة الجمركية:

إن شأن الصادرات عن طريق التجارة الالكترونية شأنها شأن الصادرات الأخرى التى تتم بالطرق الأخرى فإن الصادرات التى تخرج من أراضى الجمهورية طبقاً للمادة الخامسة من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لا تخضع للضرائب الجمركية إلا ما ورد بشأنه نص خاص، أما بشأن الواردات فطبقاً لذات المادة من نفس القانون تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية للضريبة على الواردات وتستحق الضريبة بمجرد عبور البضائع للخط الجمركى ويتم تحصيلها بمناسبة الإفراج عنها.

غير أن الذى يعتبر تحدياً

حقيقياً وهو نقل المنتجات أو البضائع أو السلع من خلال

شبكة الانترنت مما يحتاج إلى رقابة وإجراءات عالية الجودة ورقابة لصيقة للمتابعة الجدية الموضوعية لهذه الصفقات.

خضوع الصفقات الإلكترونية للضريبة العامة على المبيعات:

بالنسبة للتصدير فإنها تخضع للضريبة العامة على المبيعات بسعر صفر طبقاً للمادة ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

بالنسبة للواردات ويتم دخولها عبر المنافذ الجمركية فإنها تخضع للضريبة العامة على المبيعات حيث أن الضريبة تستحق فى مرحلة الإفراج عنها ويكلف المستورد بها.

وفى رأينا أنه بالنسبة للصفقات التى يتم تسليمها الكترونياً عبر شبكة الانترنت دون مرورها على المنافذ الجمركية، فإنه فى هذه الحالة لا يتم خضوعها للضريبة العامة على المبيعات وذلك إذا اعتبرنا فرضاً حتى مع دخول هذه البضاعة وإعادة تصديرها فإن الضريبة العامة على المبيعات يتم ردها.

الاقتراحات المطروحة الصفقات الإلكترونية:

١- تطوير التشريعات الضريبة للتناسب مع متطلبات هذا النوع من التجارة. مع تغير المفاهيم والمبادىء التى لم تعد تلائم وتتوافق مع تطورات العصر ووسائل الاتصالات إلى درجة مذهلة بحيث أصبح يمكن إبرام الصفقات فى أى وقت وفى أى مكان بدون حدود معينة.

٢- تعديل الاتفاقيات الضريبة المبرمة أو صياغة نماذج اتفاقيات جديد للحد من الازدواج الضريبى مما يسمح بتبادل المعلومات.

٣- إصدار التشريع الذى يمنح التعاملات والعقود التجارية وضعاً قانونياً مماثلاً للتعاملات والعقود التقليدية.

٤- إبرام اتفاقية مع إحدى المؤسسات العالمية المعترف بها للحصول على التوقيعات الرقمية Digitals Signatures والشهادات الرقمية Digital Certificates حتى تأخذ العقود التجارية الموقعة عبر شبكة الانترنت صبغة قانونية.

٥- العمل على غنشاء واستكمال البنية التحتية للتجارة الالكترونية.

٦- العمل على إنشاء شبكة موحدة لأجهزة الحاسب الآلى على مستوى مصالح الضرائب المختلفة وإيجاد التنسيق فيما بينها وربطها بشبكة الانترنت.

٧- ايجاد التشريع المناسب لإلزام البنوك والمؤسسات المالية بضرورة إخطار مصالح الضرائب بالتحويلات المالية التى تتم عن طريقها، أو التنسيق مع البنوك مع وجود النص التشريعى بضرورة خصم البنوك لنسبة من التحويلات المالية التى تغطى صفقات التجارة الالكترونية تحت حساب الضريبة المستحقة وتوريدها للمصلحة.

٨- وإن كان ما سبق من إلزام البنوك بخصوص التحويلات لسداد قيمة صفقات التجارة الالكترونية، فإن هذا يمكن تجاوزه عن طريق أن يقوم العميل بالسداد من حسابات خارجية له، لذا فإن من الأنسب أن يكون هناك تنسيق عالمى لهذا الشأن.

٩- ضرورة وجود النص التشريعى الضريبى لملاحقة الصفقات التى تتم عن طريق التجارة الالكترونية ويتم نقلها عن طريق الانترنت الكترونياً، وذلك بالتنسيق مع أجهزة دولية أخرى.

حيث ينص القانون على أن البضائع التى تدخل حدود الدولة تخضع للضرائب الجمركية فإن الصفقات التى تمر عبر مصر إلكترونياً يجب ان تخضع أيضاً لهذه الضرائب.

((مع ملاحظة ما ينطبق على السلع المعاد تصديرها والاتفاقية الدولية المنظمة لآليات التجارة الدولية)).

١٠- التعاقد الحكومى مع

شركة عالمية كبرى ذات تقنية عالية وتكنولوجيا متطورة لمتابعة الصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية وتساعد على التعرف على التهرب الضريبي الجمركي أو على أرباح الصفقات.

١١- ضرورة العمل على إيجاد اتفاقية دولية تنظم العلاقات للتجارة الالكترونية ويتم من خلالها التنسيق فيما بين جميع الدول وخاصة فيما يتعلق بالمحاسبة الضريبية (الجمركية وعلى أرباح الصفقات).

١٢- العمل على إنشاء موقع حكومي كبير على شبكة الإنترنت للتجارة الإلكترونية وتكون موسوعة للتشريعات والقوانين واللوائح ويتضمن أسماء ووصلات لجميع الشركات.

١٣- تنظيم الندوات والمؤتمرات والحملات الإعلانية عن التجارة الإلكترونية لنشر الوعي والثقافة الإلكترونية.

١٤- ضرورة وجود نظام رقابي وإداري لعمليات المدفوعات النقدية الإلكترونية.

١٥- العمل على توفير تكنولوجيا آمنة للمحافظة على سرية التعاملات والمحافظة على حقوق والتزامات جميع الأطراف المتعاملة في التجارة الإلكترونية.

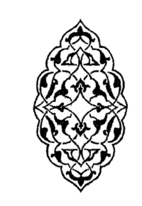
١٦- العمل على إعداد برنامج لتنمية وتطوير المهارات والخبرات للموارد البشرية وإعداد الكوادر اللازمة كمحترفين في التجارة الإلكترونية للعمل في إدارات الضرائب والجمارك وغيرها من المصالح والإدارات المعنية والاستفادة من خبرات الدول الأخرى التي لها باع في ذلك المجال.

١٧- العمل على إيجاد اللوائح التنفيذية لدعم وتسهيل الإجراءات بالجهات المعنية من وزارات مختصة وجهات أخرى مع اختصار الإجراءات وذلك مثل الإجراءات الجمركية وإجراءات الضرائب مع ضرورة وجود لجنة حكومية دائمة لمتابعة ذلك.

١٨- إيجاد المعايير ودعم سلطات التصديق.

١٩- العمل الدائم على إيجاد السبل لتخفيض التكاليف لتقنية المعلومات وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية.

٢٠- العمل على إنشاء قاعدة المستخدمين في القطاعات المختلفة والمراكز المساندة والمساعدة.



خاتمة

إن الدور الذي تلعبه التجارة الإلكترونية في القرن الواحد والعشرين في عصر العولمة والثورة المعلوماتية التكنولوجية سيتعاظم دورها وتأثيرها مستقبلاً حيث إن لها القدرة لتغيير نمط وأسلوب الإنتاج والبيع والتوزيع وأساليب التعاقد وعقد الصفقات التجارية وستكون هي الأسلوب السائد في القرن الواحد والعشرين وهذا يحدث وينمو بسرعة مذهلة وترتفع المعدلات في نموها وبدأت تتغلغل بسرعة وبقوة في كل الدول والشركات والمنظمات. والمجتمع الدولي في تحفز لاختفاء الحواجز المكانية والزمانية.

ولابد لمصر أن يكون لها مكاناً في الساحة ولا تغيب عن هذا التطور والتقنية والثورة المعلوماتية وإن تعد العدة وتسرع في الخطوات في مجال التجارة الإلكترونية.

وخاصة أن مصر تنتهج نهج السوق الحرة والتخصصية لتحرير التجارة ودفع عجلة التنمية لنمو الاقتصاد القومي وازدهاره، ولأن التجارة الإلكترونية لها أهميتها ومجالاً جديداً في الأساليب التجارية وتلعب شبكة الإنترنت الدور الرئيسي والقناة الأساسية في انسياب التجارة الإلكترونية من خلالها. وهذا يخلق تحدياً أمام الفكر والتشريع الضريبي التقليدي. ويدور حوله العديد من المشاكل والتساؤلات عن المعاملة

الضريبية للصفقات وكيفية خضوع هذه الصفقات التى تتم وكذلك الأرباح الناتجة منها للضرائب وكيف يتم متابعة هذه الصفقات والحد من التهرب الضريبى.

ولما لهذه التجارة وما يدول حولها من أهمية ودوراً حيوياً تلعبه وأنها ستكون تجارة المستقبل وسيكون هو الأسلوب الأمثل. وأما ما يدور حوله المعاملة الضريبية للصفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية لكل هذا تم إعداد هذا الموضوع البحثى بحيث تتضمن النقاط التالية :

- المدخل: شبكة الإنترنت (ما هى - كيف نشأت - كيفية التشغيل - الخدمات التى تقدمها).
- مفهوم التجارة الإلكترونية - بداية نشاط التجارة الإلكترونية - نوعى التجارة الإلكترونية الرئيسية.
- محل تجارى على الشبكة - ما يلزم لإنشاء ومحل تجارى افتراضى.
- أهمية التجارة الإلكترونية.
- دعائم وأساسيات التجارة الإلكترونية.
- العقبات التى تواجه التجارة الإلكترونية العربية.
- مصر ومجال التجارة الإلكترونية - منظمات التجارة الإلكترونية فى مصر - حجم نشاط التجارة الإلكترونية.
- معوقات التجارة الإلكترونية فى مصر.
- إمكانية دخول مصر فى مجال التجارة الإلكترونية.
- المعاملات الضريبية الصفقات الإلكترونية.
- الاقتراحات المطروحة.

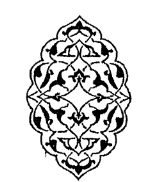
المراجع

كتب:

- شريف القصاص - الخدمات الأكاديمية الكمبيوترية - الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- فاروق سيد حسين - الانترنت الشبكة العالمية للمعلومات - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- د.محمد شريف توفيق، د.حسين محمد السلامونى، د.أبو زيد كامل السيد - مقدمة الحاسب الآلى وتطبيقاته التجارية - مكتبة مدينة الزقازيق.
- د. فوزى فهمى - الثقافة والتجدد - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- د. حازم البلاوى - دور الدولة فى الاقتصاد - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مايكل ديرتوزوس - ترجمة بهاء شاهين - ماذا سيحدث؟ كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا؟ - مراكز الحضارة العربية.

دوريات:

- إصدارات جمعية الإنترنت المصرية
- مجلة الإنترنت.
- مجلة P.C.
- د. رمضان محمد صديق ، محاضرة المعاملة للصفقات التى تم عبر شبكة المعلومات الدولية أولى المشكلات الضريبية فى القرن القادم المؤتمر الضريبى الأول ١٢-١٩٩٨/١٢/١٣.



تقييم الكفاءة الإدارية للمشروعات الصناعية الصغيرة في جمهورية مصر العربية

إعداد
مجموعة من الباحثين

مقدمة:

بناء علي الاتفاق بين كل من اكاديمية السادات للعلوم الإدارية واكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فقد عهد إلى أكاديمية السادات "لتقييم الكفاءة الإدارية للصناعات الصغيرة بجمهورية مصر العربية" وذلك بهدف توفير قوة دفع لهذه الصناعات لزيادة دورها ومساهمتها فى التنمية الاقتصادية فى ج.م.ع.

ولقد قام الأستاذ الدكتور/ اسامه محمد علما ((عميد فرع الاكاديمية بأسيوط)) بصفته رئيساً للفريق البحثى بتشكيل الفريق اللازم لإجراء هذه الدراسة شمل خبرات متنوعة فى مجالات الإدارة ونظم المعلومات والإحصاء وطرق البحث.

ويتكون الفريق البحثى من كل من الأساتذة :

أ.د/ طارق عمسيرة ((رئيس قسم الاحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة)).

أ.د/ محمد الحمزاوى ((عميد فرع الأكاديمية ببور سعيد)).

أ.د/ نادية صالح عضو الفريق ((إدارة اعمال)).

الباحث/ ياسر عبد العزيز.

الباحث/ قطب شعيب مذكور.

الباحث/ محمد عبد العليم.

الباحث/ محمد مصطفى.

الباحث/ محمد درويش.

الباحثة/ سيدة شعبان خليل.

وقد تم اعداد هذه الدراسة تبعا للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

حيث تم تحديد أبعاد المشكلة مجال البحث وصياغة الفروض بوضوح ودقة وذلك من خلال دراسة معالم وظروف المشكلة مجال البحث وتحديد مجتمع البحث مع دراسة وتحليل صفات وأماكن تواجد ونوعية مفردات مجتمع البحث.

المرحلة الثانية: مرحلة تصميم البحث واستمارة الاستقصاء:

حيث تم تحديد اسلوب اجراء الدراسة وتحديد مصادر البيانات وطرق جمعها وتحليلها اخذين فى الاعتبار تحقيق درجة عاليه من الصحة والاعتمادية ثم اختيار العينة موضوع الدراسة وتوزيعها ثم يلى ذلك تصميم صحيفة الاستقصاء وجداول التفريغ حيث اعتمد فى تصميم قائمة الاستقصاء على الأسئلة المغلقة والاسئلة المفتوحة حتى يمكن توظيف البيانات التى يتم الحصول عليها بمقتضاها فى أغراض التحليل التى يستلزمها هذا البحث، والقيام باختيارها مبدئياً عن طريق تقديمها إلى عينة تم اختيارها بعناية، كذلك تم تقديمها إلى بعض اساتذة الجامعات المتخصصين فى هذا المجال وذلك بهدف معرفة رد الفعل المبدئى للمستقصى منهم نحو هذه القائمة والتاكد من مدى مناسبة المصطلحات الفنية المستخدمة بها لمستوى عينة البحث والوقت المستغرق للإجابة على الأسئلة الواردة بها، وقد اسفر هذا الاختبار عن النتائج التالية:

* استبعاد بعض الأسئلة وتبسيط صياغة البعض الأخر مع ذكر ملاحظات تفسيرية لبعض المصطلحات بالقائمة.
* إضافة بعض الأسئلة لم تكن موجودة بالقائمة الأصلية.
* ضم بعض الأسئلة لكى يكون عدد الأسئلة فى قائمة الاستقصاء اقل ما يمكن.

وبناء على ذلك تم إعادة تصميم قائمة الإستقصاء حتى أصبحت فى شكلها النهائى ((الموضح بالملاحق)) كما هو موضح بجدول ((١-١)) التالى:

جدول ((١-١))

قائمة الاستقصاء فى شكلها النهائى

م	الغرض من الأسئلة	أرقام الأسئلة
١	التعرف على بيانات عامة من المشروع	الاسئلة الواردة بدون أرقام فى الصفحة رقم(١) من قائمة الاستقصاء
٢	التعرف على اسلوب ممارسة وظيفة التخطيط لتحقيق الفرض الأول	الاسئلة من رقم ((١)) إلى رقم ((٢٨))
٣	التعرف على اسلوب ممارسة وظيفة التنظيم لتحقيق الفرض الثانى	الاسئلة من رقم ((٢٩)) إلى رقم ((٣٨))
٤	التعرف على اسلوب ممارسة وظيفة التوجيه لتحقيق الفرض الثالث	الاسئلة من رقم ((٣٩)) إلى رقم ((٥٢))
٥	التعرف على اسلوب ممارسة وظيفة الرقابة والمتابعة لتحقيق الفرض الرابع	الاسئلة من رقم ((٥٣)) إلى رقم ((٦١))

وذلك مع الأخذ فى الاعتبار تداخل الوظائف الإدارية والعلاقة بين الوظائف الإدارية بعضها البعض.

المرحلة الثالثة: مرحلة جمع البيانات :

حيث استخدم فى جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة أسلوبين هما الأسلوب الأول اسلوب المقابلات المقننة مع مفردات عينة البحث حيث شملت هذه المرحلة بالنسبة للأسلوب الثانى تدريب فريق البحث على كيفية استيفاء صحيفة الاستقصاء ثم جمع البيانات من الميدان طبقاً لذلك الاسلوب اما الاسلوب الثانى اسلوب قوائم الاستقصاء حيث شملت هذه المرحلة بالنسبة للأسلوب الثانى تدريب فريق البحث على كيفية استيفاء صحيفة الاستقصاء ثم جمع البيانات من الميدان حيث مصادرها الاولية وذلك على مرحلتين كالتالى:

* المرحلة الأولى: قيام الباحثين بإجراء مقابلات شخصية مع مفردات عينة البحث تم خلالها تعريفهم بطبيعة البحث واستعراض فقائمة الاستقصاء والأسئلة التى تتضمنها وتعليمات استكمالها والرد على أى استفسارات لمفردات عينة البحث.

* المرحلة الثانية: استكمال مفردات عينة البحث لقائمة الاستقصاء.

المرحلة الرابعة: مرحلة مراجعة البيانات التى تم جمعها:

مرت عملية مراجعة البيانات التى تم الحصول عليها بالمرحلتين التاليتين:

* المرحلة الأولى: بعد الانتهاء من جمع البيانات الأولية تمت مراجعتها والتأكد من بعض المستقصى منهم حول وجهات النظر التى أبدوها.

* المرحلة الثانية: تم استبعاد قوائم الاستقصاء الغير صالحة للتحليل ((أربعة قوائم تم استبعادها لرفض المستقصى منهم الإجابة عليها وكانت إجاباتهم توحى بذلك ((ان كانت هناك إجابات))

المرحلة الخامسة: مرحلة تبويب وتفريغ وتحليل البيانات:

وتشمل هذه المرحلة تفريغ البيانات التى تم جمعها فى جداول اعدت لذلك ثم ترميزها بطريقة يسهل معها اجراء التحاليل المطلوبة التى تستلزمها هذه الدراسة ثم ادخالها على الحاسب الآلى ثم تحليلها وإيجاد العلاقات بين عناصرها وتفسير بياناتها واستخلاص النتائج مع وضع التوصيات المناسبة.

المرحلة السادسة: كتابة التقرير النهائى:

وشملت هذه المرحلة كتابة وطباعة التقرير المبدئى ثم النهائى للبحث.

الفصل الأول

توصيف مشكلة ومجتمع وتصميم البحث ومنهجه

أولاً أهمية البحث :

تنبق أهمية هذا البحث من امكانية مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة بدور فعال فى الاسراع بالتنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بمختلف جوانبها بصفة عامة وهذا الدور يتضح من الآتى:

(أ) زيادة فرص العمالة:

تساعد المشروعات الصناعية الصغيرة فى توفير فرص العمالة لعدد كبير من الأيدى العاملة حيث تستخدم الصناعات الصغيرة أسلوب الانتاج مكثف العمل نسبيا، مع النخفاض رأس المال المستثمر للعمال، وبالتالى فهى

الأقدر على زيادة فرص العمالةبالمقارنة بالمشروعات الصناعية الكبيرة التى تستخدم اسلوب مكثف لرأس المال، ولقد قامت الصناعات الصغيرة بدور واضح فى إيجاد فرص العمل بجمهورية مصر العربية حيث بلغ عدد المشتغلين بها فى عام ١٩٨١/٨٠ أكثر من نصف عدد العاملين فى القطاع الصناعى التحويلى الخاص (٥١,٩٪) وبمعدل زيادة قدرها ١٥٪ عن عام ١٩٧٣ [١] ونظرا لتزايد عدد السكان بجمهورية مصر العربية ووفرة عرض العمل لذلك يجب تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة لمساهمتها فى زيادة فرص العمالة.

(ب) المساهمة فى زيادة الإنتاج:

تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة فى زيادة الناتج القومى كما تشارك فى عملية التصدير للخارج، ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من تزايد التاجية العامل مع كبر حجم المشروع، إلا أن رأس المال المستثمر للعامل يتزايد ايضاً مع كبر حجم المشروع والزيادة الاضافية فى رأس المال المستثمر للعامل بالمشروعات كبيرة الحجم لا تتناسب مع الزيادة المحققة فى انتاجية العامل، وهذا يوضح أن المشروعات الصناعية الصغيرة هى الأقدر على زيادة الإنتاج وذلك بالمقارنة بالمشروعات الصناعية كبيرة الحجم على أساس استثمار مبلغ معين.

كما أن المشروعات الصناعية الصغيرة قادرة على تعظيم الفائض الاقتصادى للمجتمع إذا ما أعطى الأهتمام الكافى لتنميتها كما يمكن للمشروعات الصناعية الصغيرة أن تقوم بدور رائد فى مجال تنويع هيكل الإنتاج الصناعى حيث تساهم هذه الصناعات فى صناعة النسيج والملابس والمواد الغذائية والمنتجات الخشبية والأثاث والتركيبات والأحذية والجلود ومنتجات الخزف والفخار ومنتجات المطاط والمنتجات المعدنية واجزاء الآلات والمعدات الكهربائية والالكترونيات و..... وهذه المنتجات يمكن انتاجها باستخدام اساليب إنتاج مكثف للعمل فى المشروعات الصناعية الصغيرة أو أساليب إنتاج مكثف لرأس المال فى المشروعات الصناعية كبيرة الحجم.

(ج) تحقيق التنمية الاقليمية:

تنتشر المشروعات الصناعية الصغيرة فى أقاليم أو محافظات الدولة المختلفة بينما نجد المشروعات الصناعية الكبيرة عادة ما تتركز فى المناطق الصناعية وبعض المدن وبالتالى فإنه يمكن للصناعات الصغيرة أن تقوم بدور هام فى تحقيق أكبر قدر من العدالة فى تحقيق التنمية الأقليمية من خلال مساهمتها فى الآتى:

(أ) الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وتواجد العمل فى المكان الذى تتواجد به قوة العمل مما يترتب عليه حل مشكلة البطالة بالاقاليم.

(ب) تصنيع الريف وزيادة دخول الأسر ورفع مستوى معيشتهم، كما أن نشر الوعى الصناعى بين الأقاليم يعتبر نقطة البداية لتطوير الصناعات الصغيرة ودخولها ميدان التاج السلع غير التقليدية واستخدام أساليب الإنتاج المتطورة، مما يترتب عليه رفع مستوى الجهود الذاتية لكل إقليم بالدولة.

(د) تنمية الصادرات:

يؤدى دعم وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة فى جمهورية مصر العربية إلى إمكانية قيامها بدور هام فى تنمية الصادرات كما يلى:

(أ) إن المشروعات الصناعية التى يعمل بها عدد قليل من العمال والتى يغلب عليها الطابع الحرفى يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقاً لإحتياجات الأسواق الخارجية نظراً لما تتمتع به من مرونة متمثلة فى تواضع رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير، كما أن المنتجات التى تعتمد على العمل اليدوى تلقى أقبال فى أسواق الدول المتقدمة نتيجة إرتفاع مستوى الأفراد والأندثار النسبى لهذه الصناعات فى تلك الدول [٢].

(ب) إن المشروعات الصناعية الصغيرة تساهم فى تنمية الصادرات للعديد من المنتجات بالدولة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إذا ما تم ربط المشروعات الصناعية صغيرة الحجم بالمشروعات الصناعية كبيرة الحجم فمن خلال ذلك يمكن للصناعات الصغيرة أن تمد المشروعات الصناعية الكبيرة بالأجزاء نصف مصنعة أو تامة التصنيع والتى تستخدمها المشروعات الصناعية كبيرة الحجم كمدخلات للمنتج النهائى وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة فى الأسواق الخارجية.

(د) المساهمة فى دعم ورفع الكفاءة

---

(١) معهد التخطيط القومى، ملف معلومات ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت، القاهرة من ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨١.

(٢) د. محمود فهمى الشرقاوى، الصناعات الصغيرة وتنميتها، مذكرة رقم (١٣٠٢) القاهرة، معهد التخطيط القومى، يوليو ١٩٨١، صفحة ١٣

الانتاجية للمشروعات الصناعية كبيرة الحجم:

تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم فى دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للشركات كبيرة الحجم من خلال:

() إعداد العمالة الماهرة:

تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة فى بعض الأحيان عمالة غير ماهرة ((صبية)) ثم تتولى تدريبهم بمجال العمل حتى يصبحوا مهرة، وقد يترك هؤلاء العمل بمشروعاتهم الصناعية الصغيرة للعمل بالمشروعات الصناعية الكبيرة حيث المزايا الصحية والاجتماعية والمادية الأفضل ونتيجة لذلك أصبحت المشروعات الصناعية الصغيرة معمل لتفريغ عمال الإنتاج المهرة للمشروعات الصناعية الأخرى على حسابها، وبذلك تستطيع المشروعات كبيرة الحجم رفع كفائتها الإنتاجية دون دفع أى تكلفة لإعداد العمال المهرة.

() خفض تكاليف الإنتاج:

تعتمد المشروعات الصناعية كبيرة الحجم على المشروعات الصغيرة فى تجميع أو تصنيع بعض الأجزاء من المنتجات النهائية لها ولذلك تلجأ الشركات الكبيرة إلى نظام التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن SUB-CONTRACTING SYSTEM وطبقاً لهذا النظام تصبح المشروعات الصناعية الصغيرة مغذية ومكملة للمشروعات الصناعية الكبيرة، بمعنى أن المشروعات الصناعية الكبيرة تعتمد على المشروعات الصناعية الصغيرة لإنتاج العديد من المنتجات التى تستخدمها كمدخلات لمنتجاتها النهائية، ويتوقف ذلك على طبيعة المنتجات على سبيل المثال نجد أنه فى المشروعات الصناعية التى تنتج منتج معين يتكون من العديد من الأجزاء مثل الآلات أو المنتجات المعدنية على سبيل المثال تعتبر مجالا واسعا للمشروعات الصناعية الصغيرة لإنتاج العديد من الأجزاء وتسليمها للمشروعات الصناعية الكبيرة لإتمام باقى المراحل الإنتاجية للمنتج النهائى.

كما أن هناك الكثير من المشروعات الصناعية الكبرى التى تعمل بكامل طاقتها وتصبح غير قادرة على الوفاء ببعض الطلبيات فتعهد بها إلى المشروعات الصناعية الصغيرة والتى غالباً ما تكون أقل تكلفة من تصنيعها فى مصانعها وبالتالى تحقق وفر فى التكاليف[1]، وتقدم المشروعات الصناعية الصغيرة بعض الخدمات مثل الصيانة والتصليح لمنتجات المشروعات الكبيرة التى لا تقوم بها بنفسها والتى غالباً ما تكون تكلفتها أقل مما لو قامت بها المشروعات الكبيرة[2]، وبالناظر إلى تطور العلاقة بين المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة عن طريق نظام التعاقد الجزئى نجد أنها حققت تقدماً كبيراً فى العديد من الدول المتقدمة، فشركة جنرال موتورز بالولايات المتحدة الأمريكية تنفق ١٠٪ من ميزانيتها على ما تقوم به من عمليات انتاجية بينما يوجه ٩٠٪ من الميزانية للتعاقد مع ١٦ مشروع صناعى كبير و ٣٠٠٠٠ مشروع صناعى صغير[3].

ومن بين الوفورات التى تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة نتيجة انتشار نظام التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن مع المشروعات الصناعية الصغيرة.

إن الكثير من الأجزاء والسلع نصف المصنعة يمكن إنتاجها من الناحية الفنية بكميات محدودة وبالتالى فإن المشروعات الصغيرة بقدر من المشروعات الكبيرة على خفض تكاليف الإنتاج نظراً لأن المشروعات الصغيرة تتميز بإنخفاض تكلفة العمل كما أن الآلات والمعدات المستخدمة غالباً ما تكون بسيطة كما أن تكلفة الاهلاك لها منخفضة وإن غالبية المشروعات الصغيرة لا تنفق على البحوث إلا القليل مما يخفض أيضاً من التكلفة كما أنها تتميز بالمرونة فى إتخاذ القرار وسرعة تعديل برامج الإنتاج تبعاً للظروف المحيطة، علاوة على ذلك فإنه مع نمو الصناعات يزداد التخصص الذى يصاحبه مهارة فائقة تمكنها من إنتاج العديد من المنتجات بفاعلية وبتكلفة أقل من المشروعات الصناعية كبيرة الحجم.

توفر المشروعات الصناعية الكبيرة المتعاقدة مع المشروعات الصناعية الصغيرة تكاليف تخزين السلع نصف المصنعة أو المواد الخام أو الأجزاء التى تقوم بها المشروعات الصغيرة.

فى أوقات الانتعاش فإن التوسع سواء افقيا أو رأسيا يستغرق وقتا، كما

---

(1) JAMES BATE, "THE FINANCING OF SMALL BUSINESS", LONDON, SWEET AND MAX WELL, 1964, P,9.

(2) MURRYD. BRYCE, "INDUSTRLAL DEVELOPMENT, NEW YORK , MCGRAW-HILL BOOK COMPANY INC., 1960, P.27

(٣) معهد التخطيط القومى، ملف معلومات ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، مرجع سبق ذكره صفحة ٥٦.

أن الطاقة الإنتاجية للخطوات الجديدة المضافة قد تفوق الاحتياجات الفعلية للطلب مما يترتب عليه وجود طاقة عاطلة ومن ثم ارتفاع في تكلفة الإنتاج، وفي أوقات الكساد فإن الخسارة الناتجة من عدم التشغيل الكلي بالمشروعات الصناعية الكبيرة تكون مرتفعة ونتيجة لما سبق تقوم العديد من الصناعات الكبيرة بالتعاقد مع المشروعات الصناعية الصغيرة التي تتميز بإمكانية تعديل برامجها الإنتاجية تبعاً للظروف المحيطة.

إن المشروعات الصناعية الكبيرة التي تتعاقد مع المشروعات الصناعية الصغيرة غالباً ما تقوم بتحديد سعر شراء المنتجات أو الأجزاء وبالرغم من أن هذا السعر يضمن هامش ربح للمشروعات الصناعية الصغيرة إلا أن السعر المحدد يكون عادة أقل من القيمة الحقيقية للسلع والأجزاء المنتجة، مما يترتب عليه زيادة في القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الكبيرة، ومعنى أخر فإن جزء من القيمة المضافة بالمشروعات الصناعية الكبيرة المتعاقدة مرجعه جهود المشروعات الصناعية الصغيرة.

وتساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بدور هام في عملية النمو الاقتصادي حيث تعتبر المشروعات الصناعية الصغيرة والكبيرة كلاً منهما مكمل للأخر ولا يمكن تصور وجود صناعات كبيرة تتحمل وحدها أعباء النمو الاقتصادي إذ لابد من قيام المشروعات الصناعية الصغيرة لتحقيق التوازن الصناعي [1].

(1) MURRY D, BRYCE, "INDUSTRIAL DEVELOPMENT, NEW YORK, MCGRAW-HILL BOOK COMPANY INC., 1960, P.28

(و) المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية :

= تمتص المشروعات الصغيرة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات وتعمل على تشغيلها والاصتفادة من أرباحها.

= تعتبر حلقا توزيع بين المستهلك والمشروعات الصناعية الكبيرة.

= تعتبر مناخ مناسب للتجديد والابتكار والتطوير.

= تعتبر المشروعات الصناعية الصغيرة نواة للمشروعات الصناعية الكبيرة في المستقبل.

= تعمل المشروعات الصناعية الصغيرة على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات.

= تساعد المشروعات الصناعية الصغيرة على زيادة المبيعات وتؤدى إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة.

= تساعد المشروعات الصناعية الصغيرة في القضاء على الاسراف والضياع الاقتصادي في البلاد.

= تساعد المشروعات الصغيرة في القضاء على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية الغير منتجة.

= تعمل المشروعات الصغيرة على توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط مما يزيد من الدخل القومي.

= تشارك المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمالة وبالتالي تقضى على البطالة مما يحسن من مستويات النماء الاقتصادي والاجتماعي.

= تزيد المشروعات الصناعية الصغيرة من معدل دوران رأس المال بصفة عامة.

= تعتبر المشروعات الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في لاقتصاد القومي وتعمل على زيادة كفائته.

(ط) حقل هام لتدريب طبقة المنظمين:

تعتبر الصناعات الصغيرة حقل هام لتدريب طبقة المنظمين والتي تفتقد إليها الدول النامية وتوفر الحافز لها وهذه الطبقة يمكن أن تحمل على عاتقها أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

(ظ) تعبئة وتوظيف المدخرات في الدول النامية:

تتناسب الصناعات مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية حيث لم تكتمل اسواق رأس المال والهياكل الاستثمارية القانونية التي تسمح بتعبئة كل المدخرات في قنوات استثمارية تسمح بنشأة الصناعات الكبيرة وتطورها، حيث تظل القدرة على تعبئة وتوظيف المدخرات طاقة عاطلة أو مهدرة أو تتوجه لاستهلاك ترفي استفزازي يضر باستقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية، فمن الاصلح توجيهها لنشاط الصناعاة الصغيرة التي تسمح بتوظيف تلك المدخرات.

(ع) حسن استثمار الموارد وتطويعها وتوظيفها بما يتمشى مع التكنولوجيا المتوسطة:

تعتبر المشروعات الصناعية الصغيرة هي الأقدر على حسن استثمار الموارد وتطويعها وتوظيفها على مستوى متناسف مع التكنولوجيا المتوسطة، فهي تتميز بإحتياجاتها المحدودة من الطاقة والبنية الأساسية من شبكات مياه وطرق وسكك حديدية وتقنيات عالية ووسائل اتصال و.... وهي تساهم مساهمة جادة في الناتج القومي الإجمالي ((GNP)).

ثانياً: الخصائص العامة للمشروعات الصناعية الصغيرة :

تتميز المشروعات الصناعية الصغيرة بالعديد من الخصائص العامة أهمها ما يلي:

* سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.

* وجود حوافز على العمل والابتكاروالتجديد والتضحية والرغبة في الإنجاز وتحقيق اسم تجارى وشهرة وأرباح و............

* عدم وجود الروتين عادة وقصر الدورة المستندية وقلة الأوراق المكتبية المستخدمة بها.

* انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة لمباشرتها وصغر القروض اللازمة لها.

* نقص حجم القوى العاملة اللازمة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة و............ ونقص تكلفة لعمل نسبياً

* تعتمد بشكل أساسى على الخامات المحلية والموارد الطبيعية مما يضمن استمرار نشاطها.

* عدم وجود مركز قوى للمشروع الصغير في أسواق المنتجات الرئيسية وعدم امكانية تأثيره في السوق نظراً لصغر حجم المشروع.

* احتياجات المشروعات الصغيرة من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبياً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، كذلك احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية فهى متواضعة أيضاً.

* تتميز بالمرونة فى مكان العمل، والقدرة على تغيير تركيب القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد مما يساعد في التغلب على العقبات الاقتصادية وغيرها.

* وجود سياسات وإجراءات عمل بسية واضحة.

* نقص تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية والتكلفة الثابتة وبالتالى يمكن البيع بأسعار قليلة نسبياً.

ثالثاً: مشكلة البحث :

إن نجاح أى مشروع فى تحقيق أهدافه يتوقف على كفاءة إدارته فى تخطيط سياسته الشرائية والإنتاجية والتسويقية والمالية و... كما يتوقف على حسن تنفيذ هذه السياسات ودقة متابعة النتائج أولا بأول فى إطار تنظيمى سليم يضمن الاستفادة من جميع الموارد المادية والبشرية المتاحة.

وإذا كان أى مشروع في حاجة إلى عناصر مادية وبشرية لنجاحه فهو فى حاجةأكبر إلى العقلية المخططة والمحركة والمستخدمة لهذه العناصر وهى الإدارة ولا شك أن تقدم الإدارة يتوقف على استخدامها للأسلوب العلمى فى حل المشاكل الإدارية وقد اظهرت الأبحاث أن ٩١,٥٪ من حالات فشل المشروعات راجع إلى ضعف الإدارة[1].

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان هناك العديد من المشروعات الصغيرة تعلن افلاسها وتخرج من الأعمال والسوق بسبب فشل إدارتها، كذلك هناك بعض المشروعات الصغيرة التى تعتمد أحياناً على عنصر الاحتكار فى ادارة أعمالها ولكن يمكن أن تزيد الأرباح وتنخفض التكاليف وخلافه إذا تحسنت الإدارة وأعتمدت المشروعات الصناعية الصغيرة على أساليب علمية فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فمن أهم أسباب نجاح المشروع الصغير أن يكون مديره متمتعاً بالقدرات والخبرات التى تمكنه من إدارته والتعرف على كل ما يدور بداخله والمشاكل التى تواجهه وكيفية حلها، وإذا لم تتوافر له الخبرة فلابد أن يتعلم قبل أن يبدأ المشروع من أين يشترى وكيف يتعامل مع الموظفين والعمال وكيف يصدر الأوامر وكيف يبيع وكيف يتعامل مع البنوك وكيف يحتفظ بالتقارير المالية حتى يستطيع أن ينجح فى عمله كما يجب أن يكون ملما بأصول الإدارة حتى يتمكن من اتخاذ القرار السليم[2].

ومما يزيد من صعوبةوتعقيد الموقف وجود العديد من الصعوبات والمشاكل التى تواجه الصناعات الصغيرة فى العالم

(1) H.N. BROOM AND J.G. LONGENECKER, "SMALL BUSINESS MANAGEMENT', CHICAGO, SOUTH WESTERN PUBLISHING CO., 1981, P.84.

(2) EUGENE STALEY AND RICHARD MORISE, "MODERN SMALL INDUSTRY FOR DEVELOPING COUNTRIES", NEW YORK, MCGRA W-HILL BOOK COMPANY, INC., 1965,P.362

ككل وبشكل أكثر عمقاً وشدة فى الدول النامية كمصر مثل عدم وجود دعم اقتصادى أو مساعدات مالية أو تسويقية لهذه المشروعات كالاعفاءات الجمركية أو اعطاء أرض مجانية او بأسعار مخفضة أو اعطاء دراسات جدوى مجانية، وكذلك عدم توفير البنوك وشركات الاستثمار وأجهزة الدولة القروض والائتمان اللازم لتسيير أعمال المشروعات الصناعية الصغير، وكذلك كثرة وتعقد الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة ومغالاة البنوك فى طلب العديد من الضمانات التى لا تتوافر لدى غالبية أصحاب هذه المشروعات وكذلك ارتفاع اسعار الفائدة على هذه القروض، وكذلك علاقة المشروعات الصناعية الصغيرة بمصلحة الضرائب إذ أن تقديرات مأمورى الضرائب تتم بطريقة جزافية ينقصها الالمام الفنى بطبيعة هذه المشروعات، وكذلك سيطرة قطاع الأعمال على غالبية النشاط الصناعى بينما يقوم القطاع الخاص الذى يشمل الجزء الرئيسى من الصناعات الصغيرة بنشاط يقتصر عادة على المنتجات التقليدية وهذا يتسبب فى العديد من المشاكل منها مشاكل تسويقية حيث أن شركات قطاع الأعمال لها أولوية فيما يتعلق بتوريد احتياجات القطاع الحكومى، وكذلك نقص العمالة التدريبية وإذا توفرت هذه الامكانيات ففى نسبة كبيرة من العمال الذين يتم تدريبهم داخل هذه المشروعات يتركونها للعمل بمشروعات كبيرة أو للهجرة إلى الدول العربية، وكذلك عدم توافر التعليم والتدريب اللازمين لنوعية وبناء وطبقة من رجال الأعمال المؤسسين لهذه المشروعات الصغيرة، وكذلك ارتفاع معدلات الفشل فى بعض المشروعات الصناعية الصغيرة مما قد يؤدى إلى الخوف من تحمل المخاطرة والبداية فى مشروعات صناعية صغيرة جديدة، وكذلك ضعف قدرة هذه المشروعات على المنافسة فى مواجهة التكتلات والصناعات العملاقة ذات التقنية العالية، وكذلك محدودية قدرتها على التطوير والتحديث والجارى والكهرباءو ... وكذلك وجود الروتين المعقد فى الجهات الحكومية التى يتعامل معها المشروع وضعف الأجهزة التى تمد هذه المشروعات بالمعلومات أو عدم تواجهها على الاطلاق وكذلك انتشار بعض القيم الاجتماعية الغير محابية لهذه المشروعات و ...

كل ما سبق يظهر العبء المضاعف الذى يقع على عاتق إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة فى الدول النامية ومنها مصر، ويجعلنا لا نتوقع بالطبع أن تتم إدارة هذه المشروعات الصغيرة فى مصر وفقاً للقواعد والمبادىء والنظريات العلمية السليمة، بل لعله ليس من المبالغة توقع البعض عدم وجود ممارسات إدارية معقولة بهذه المشروعات فى الدول النامية.

هذا ما جعلنا نهتم ونفكر بكيفية تقييم الكفاءة الإدارية للمشروعات الصناعية الصغيرة فى مصر، ولقد اتفق فريق البحث على أن يتم تقييم الفاءة الإدارية بإتباع أحد أساليب دراسة الإدارة وهو منهج العملية الإدارية، الذى يركز على وظائف الإدارة والعلاقة بينها، نظرا لالقائه الضوء المركز على الإدارة ووظائفها وطبيعة عملياتها، وك١لك لاعطائه للدارس الفهم الواضح المحدد للإدار، كما أن هذا المنهج يمثل انعكاسا واضحا لطريقة ممارسة المدير لوظائفه وكذلك لتقديمه اطار عمل يتميز بالاتساع وسهولة الفهم، وكذلك لإمكانية تطبيقه على كل نوع من أنواع المنشآت وعلى كل مستوى من المستويات داخل المنشأة المعينة، وكذلك يقدم المنهج الأساسى اللازم المساعد على فهم الإدارة وتطبيقها، وكذلك ...

ولقد اختلف رجال الفكر الإدارى المحدثون فى تعيين عدد وظائف الإدارة، فمنهم من حددها بتسعة ومنهم من قصرها على اثين ومنهم من ....، إلا أن الأمر المتفق عليه فى الوقت الحاضر هو تحديد عدد الوظائف الإدارية على أساس الأعمال التنفيذية، لذلك فهناك أعمال إدارية تتم قبل البدء فى التنفيذ وهى تشمل وظيفتين هما التخطيط والتنظيم وأخرى تصاحب التنفيذ وتلازمه يمكن جمعها فى وظيفة التوجيه تتم فى أعقاب التنفيذ سواء تم التنفيذ جزئياً أو كلياً وهى وظيفة الرقابة، أى أن الوظائف الرئيسة للإدارة هى التخطيط والتنظيم

والتوجيه والرقابة[1].

هذا مع ملاحظة عدم وجود فواصل واضحة دقيقة تحدد التسلسل الزمنى فى ترتيب هذه الوظائف، حيث قد يتداخل بعضها مع البعض الأخر فى ذات الوقت فمثلاً بالنسبة للاتصال بالرغم من كونه من وظائف التوجيه فلابد من وضع نظام الاتصالات فى مرحلة اعداد التنظيم[2].

للذلك اتفق فريق البحث على أن يتم تقييم الكفاءة الإدارية للصناعات الصغيرة فى ج.م.ع عن طريق تقيم الأسلوب الذى تمارس به الوظائف الإدارية ((التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة)) فى تلك المشروعات وانعكاس ذلك على كفاءة أداء وظائف المشروع الرئيسية ((انتاج، تسويق، تمويل، إدارة الأفراد)).

ونتيجة لما تقدم تم تحديد مشكلة البحث فيما يلى: "دراسة ما اذا كانت الوظائف الإدارية تمارس بأسلوب يحقق الكفاءة فى أداء وظائف المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع".

رابعاً: أهداف البحث :

يهدف هذا البحث لزيادة فعالية الوظائف الإدارية فى المشروعات الصناعية الصغيرة بجمهورية مصر العربية عن طريق تقييم الكفاءة الإدارية بهذه المشروعات للوقوف على نقاط القوة والضعف بإدارة هذه المشروعات بما يمكننا من تحديد الأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الإدارية لهذه المشروعات بما يمكنها من القيام بدورها الفعال فى المشاركة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة بجوانبها المختلفة.

خامساً: فروض البحث:

يسعى هذا البحث لتحقق من صحة الفروض التالية:

* ان المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع تمارس فى اداتها لوظائف المشروع الرئيسية وظيفة التخطيط بكفاءة.
* ان المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع تمارس فى اداتها لوظائف المشروع الرئيسية وظيفة التنظيم بكفاءة.
* ان المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع تمارس فى اداتها لوظائف المشروع الرئيسية وظيفة التوجيه بكفاءة.
* ان المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع تمارس فى ادائها لوظائف المشروع الرئيسية وظيفة الرقابة بكفاءة.

سادساً: المصطلحات الرئيسية فى البحث

:

ان تحقيق الفروض التى قام عليها البحث يستلزم أن نتفق منذ البداية على بعض التعريفات الاجرائية التى تحدد لنا المفاهيم الأساسية التى انطلق منها الباحثون عند تصميم وتنفيذ هذه الدراسة الميدانية، معتمدين أن المطلعين على هذا البحث هم غالباً من المختصين الذين لديهم المام بالكثير من المصطلحات التى لم ترد هنا:

(أ) الصناعات الصغيرة:

هناك العديد من المعايير التى يمكن الاسترشاد بها فى تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة أهمها.

() عدد العمال:

يؤخذ بعدد العمال كمعيار فى تحديد كون المشروع الصناعى كبير أم صغير، إلا أن هناك اختلاف فى تحديد حجم العمالة للصناعات الصغيرة، فبالنسبة لبعض الدول الأفريقية اصدرت منظمة العمل الدولية بعض التوصيات ومنها اعتبار الصناعات التى يعمل بها أقل من ٥٠ عاملا من الصناعات الصغيرة، وفى المانيا تعرف بانها التى يعمل بها ٣٠٠ عامل فأقل، وفى السويد تعرف بانها التى تضم خمسون عاملاً فأقل، بينما يعرفها البنك الدولى بأنها "فى الدول المتقدمة التى يعمل بها من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عامل وفى الدول النامية من ١ إلى ٤٩ عامل"[3].

() رأس المال:

إن راس المال الثابت المستثمر فى المعدات والآلات بدون احتساب قيمة الأرض والمبانى ورأس المال العامل قد يكون المعيار الأكثر فاعلية للتفرقة بين المشروعات الصناعية الصغيرة والكبيرة بمعنى أنه فى حالة ارتفاع معدل رأس المال الثابت بعد استبعاد ما سبق يعنى أن المشروع صغير بينما إذا انخفض هذا المعدل يعنى أن المشروع كبير[4].

---

(١) د/ محمود عساف، أصول الإدارة، مكتبة عين شمس صفحة ٢٩.

(٢) نفس المرجع السابق صفحة ٣١.

(3) I.M.I.D. LITTLE, "SMALL MANUFACTURING ENTERPRISES IN DEVELOPING COUNTRIES", THE WORLD BANK ECONOMIC REVIEW, VO. INO. 2 JANUARY 1987, P.204

(٤) سعيد عبد الفتاح، "دور الصناعات الصغيرة فى التنمية والتصنيع"، بحث غير منشور، القاهرة، مكتبة معهد التخطيط القومى، ١٩٩٠، صفحة ١٠.

() درجة الانتشار:

طبقاً لهذا المعيار فإن الصناعات الصغيرة هى تلك المشروعات التى تتصف بالكثرة العددية والانتشار فى اقاليم الدولة المختلفة لتحقيق التنمية والتغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

() كمية أو قيمة الإنتاج ومستوى جودته:

طبقاً لهذا المعيار تتحدد الصناعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التى تتصف بصغر انتاجها من حيث الكمية والقيمة نظراً لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم ويتصف غالبية المستهلكين فيها بإنخفاض مستوى دخولهم.

() مستوى الخدمات المقدمة من الدولة:

يرى البعض أن سياسة الدولة تجاه ما تقدمه من خدمات متمثلة فى مشروعات البنية الأساسية والتمويل أحد المعايير التى تفرق بين المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة، حيث أن المشروعات الصناعية الكبيرة عادة ما تأخذ دعما من الدولة حيث توفر لها وسائل النقل والطاقة الكهربائية و.... بجانب التمويل اللازم لها فى صورة قروض وشروط ميسرة ومثل هذه الخدمات لا تتوافر للمشروعات الصغيرة، وبناء على ما سبق فإن حجم القروض وشروط الأقراض المقدمة للمشروعات الصناعية يمكننا من تحديد هل المشروع الصناعى كبير أم صغير.

وقد قمنا فى هذا البحث بأخذ المعايير السابقة فى الحسبان مع تحديد ما يلى كمفهوم للمشروعات الصناعية الصغيرة فى البحث "هى المشروعات التى يكون رأسمالها المستثمر فى الآلات والمعدات يتراوح بين نصف إلى مليون جنيه مصرى وعدد عمالها لا يقل عن عشر عمال وعمر المشروع لا يقل عن ثلاثة سنوات".

(ب) الوظائف الإدارية الرئيسية:

"هى تلك الانشطة التى تتناول عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة".

(ج) ممارسة الوظائف الإدارية:

"يقصد بها أن يقوم المدير فى الصناعات الصغيرة بأى من الأنشطة التى تتعلق بالوظائف الإدارية سواء كانت تمارس بنفس المسميات العلمية أو تمارس ضمنياً ((مهاريا)) حتى ولم تكن مسمى كذلك.

(د) وظائف المشروع الرئيسية:

"يقصد بها فى هذا البحث وظائف الإنتاج والتسويق والتمويل وغدارة الأفراد".

(هـ) أسلوب تحقيق الكفاءة فى وظائف المشروع:

"يقصد به فى البحث الأسلوب أو الطريقة التى تتبع فى أداء وظائف المشروع بما يحقق حسن استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة فى تحقيق الأهداف المطلوبة سواء كان ذلك باتباع القواعد العلمية أو الاعتماد على المهارات الشخصية".

سابعاً منهج البحث :

لتحقيق فروض هذا البحث اعتمد الباحثون على الدراسة الميدانية لأسلوب ممارسة الوظائف الإدارية فى عينة من المشروعات الصناعية الصغيرة للتعرف على مدى قيام الإدارة فى هذه المشروعات بهذه الوظائف بشكل علمى أو غير علمى وهو ما يمكن أن يحدد لنا نقاط القوة والضعف فى أسلوب إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع من أجل الخروج بنتائج عامة حول نمط إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة فى مصر وتوصيات عامة لتدعيمها ورفع قدراتها لتحقيق الأهداف المعقودة عليها.

وقد قمنا بتحديد النقاط الرئيسية التالية عند اجراء الدراسة الميدانية:

(أ) تحديد مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المشروعات الصناعية الصغيرة التى يزيد رأسمالها عن نصف مليون جنيه ويقل عن مليون جنيه وعدد العمالة فيها لا يقل عن عشرة عمال وعمر المشروع لا يقل عن ثلاثة سنوات وبذلك بلغ مجتمع ٥١٨ شركة موزعة على مجموعة الأنشطة الصناعية طبقاً للتصنيف العربى الموحد ISIC والجدول التالى (٢-١) يوضح توزيع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة[1].

(١) الهيئة العامة للتصنيع – الإدارة المركزية للسجل الصناعى والتراخيص – مركز المعلومات (أكتوبر١٩٩٢)

جدول ((٢-١))

توزيع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة حسب نوع النشاط وبيان تكاليفها الاستثمارية وعدد العمالة

النشاط الصناعى	عدد المشروعات	التكاليف الاستثمارية	عدد العمالة
(١) الانتاج النباتى والحيوانى	١	٧١٣,٤٧	٣٠
(٢) مناجم ومحاجر استخراج البترول	٢	٤٢١,٢٠	٧٤
(٣) مواد غازية ومشروبات وتبغ	١١٢	٧٨٢٨٧,٢١	٥٤٩٧
(٤) غزل ونسيج وملابس وجلود	١٣٥	٩٧٢٠٣,٤٥	٦٩٩٩
(٥) الخشب ومنتجاته والتنجيد	١٥	١١٥٧٣,٤٢	٨٤٤
(٦) الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٣٣	٢٣٩٢٢,٧٦	١٤٦٢
(٧) كيماويات اساسية ومنتجاتها	٧٥	٥٣٩٩٨,٤٣	٢٧٧٤
(٨) مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	٤٠	٢٨٧٦٠,١٧	١٤٤٦
(٩) المعدنية الأساسية	١٠	٦٨٤٧,٨٢	٢٧٠
(١٠) منتجات معدنية وآلات ومعدات نقل	٨٩	٦٠٢١٥,٥٠	٤٦٢٢٢
(١١) صناعات تحويلية أخرى	٦	٥٣٢٢,١٩	٢٦٣
الاجمالى	٥١٨	٣٦٨٢٣٩,٩٩	٦٥٨٨١

وتنشر مفردات عينة البحث فى محافظات جمهورية مصر العربية كما هو موضح بالجدول ((٢-٢)) التالى[١]:

جدول ((٢-٢))

توزيع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة على محافظات جمهورية مصر العربية

المحافظات	عدد المشروعات
(١) القاهرة.	١٥٧
(٢) الاسكندرية	٧٨
(٣) بور سعيد	٥
(٤) السويس	١
(٥) دمياط	١
(٦) الدقهلية	١٦
(٧) الشرقية	٥٠
(٨) القليوبية	٦٧
(٩) كفر الشيخ	٢
(١٠) الغربية	٣١
(١١) المنوفية	٨
(١٢) البحيرة	٩
(١٣) الاسماعيلية	٦
(١٤) الجيزة	٦٥
(١٥) بنى سويف	١
(١٦) المنيا	١
(١٧) اسيوط	٣
(١٨) سوهاج	١٠
(١٩) قنا	٣
(٢٠) اسوان	٣
(٢١) البحر الأحمر	١
الاجمالى	٥١٨

(١) الهيئة العامة للتصنيع – الإدارة المركزية للسجل الصناعى والتراخيص – مركز المعلومات ((اكتوبر١٩٩٢))

(ب) اختيار عينة البحث:

نظرا لتواجد درجة كبيرة من التشتت بين مفردات مجتمع البحث فقد تم تحديد واختيار عينة كبيرة من هذا المجتمع لتوفير التمثيل الجيد لهذا المجتمع فقد تم اختيار ١٠٢ مشروع صناعى صغير يمثل حوالى ٢٠٪ من مجتمع البحث وتتوفر فيه شروط العينات الكبيرة الممثلة لمجتمع البحث وكانت الاعتبارات المؤثرة فى اختيار عينة المشروعات محل البحث هى:

* نوع النشاط الصناعى.
* التوزيع التكرارى لمفردات مجتمع البحث.
* التوزيع الجغرافى لمفردات مجتمع البحث.

(ج) طريقة اختيار العينة محل البحث:

فى ضوء امكانيات البحث المادية والفنية تم اجراء الدراسة بأسلوب العينة الطبقية العشوائية حيث أمكن توفير اطار للبحث يتضمن توزيع المشروعات الصناعية الصغيرة حسب نوع النشاط الصناعى والتوزيع التكرارى لمفردات مجتمع البحث وقد قسم اطار البحث إلى:

* مواد غذائية ومشروبات.
* الغزل والنسيج والملابس والجلود.
* الخشب ومنتجاته والتجنيد.
* الورق ومنتجاته والطباعة.
* كيماويات أساسية ومنتجاتها.
* مواد البناء والخزف والصينى.
* المواد المعدنية الأساسية.
* المنتجات المعدنية والآلات والمعدات.
* الصناعات الأخرى.

وحيث أنه لم توجد مؤشرات رقمية سابقة لهذة الدراسة يمكن الاسترشاد بها فى تحديد حجم العينة... وفى ضوء العديد من الدراسات لأحجام العينات الكبيرة الممثلة لمجتمع البحث بما يمكن تعميم نتائجه كان حجم العينة لا يتجاوز ١٧,٥٪ من مجتمع البحث لذلك اتفق فريق البحث على أن تكون المعاينة فى حدود ٢٠٪ من مجتمع البحث ((١٠٢ مفردة من مفردات مجتمع البحث)) حيث أن امكانيات البحث المادية والفنية تسمح بذلك، اضافة إلى كفاية هذا الحجم للوفاء بأهداف البحث والدراسة.

لذلك فقد وزعت عينة البحث على انواع النشاط الصناعى السابق ذكره اخذين فى الأعتبار ٢٠٪ من إجمالى كل نوع من الصناعات الصغيرة ثم سحبت مفردات العينة عشوائيا من اخل كل نوع من أنواع تلك الصناعات والجدول التالى يبين توزيع الصناعات الصغيرة حسب نوع النشاط الصناعى وعدد المشروعات التى اخذت فى العينة:

جدول ((٢-٣))

توزيع الصناعات الصغيرة حسب نوع النشاط الصناعى وعدد المشروعات التى اخذت فى العينة

النشاط الصناعى	عدد مفردات مجتمع البحث	حجم العينة المختارة (٢٠٪)
(١) مواد غذائية ومشروبات	١١٢	٢٢
(٢) الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٣٥	٢٧
(٣) الخشب ومنتجاته والتنجيد	١٥	٣
(٤) الورق ومنتجاته والطباعة	٣٣	٦
(٥) الكيماويات الأساسية ومنتجاتها	٧٥	١٥
(٦) مواد بناء وخزف وصينى	٤٠	٨
(٧) المواد المعدنية الأساسية	١٠	٢
(٨) المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	٨٩	١٧
(٩) الصناعات الأخرى[١]	٩	٢
الاجمالى	٥١٨	١٠٢

(١) الصناعات الأخرى تشمل الإنتاج النباتى والحيوانى ومناجم ومحاجرواستخراج البترول وصناعات تحويلية أخرى.

وقد تم استخدام اختبار كا٢ لقياس جودة تبعية توزيع العينة لتوزيع المجتمع الأصلي للبحث والموضحين كما سبق بجدول ((١-٣)) حيث كانت البيانات التالية عند مستوى المعنوية ((الدالـة)) ٠,٠٥ ((كا٢ المحسوبة تساوي ٠,٠٨٠٦٨٤٩٧ وكا٢ الجدولية بدرجات حرية ٨ تساوي ١٥,٥٠٧)) أي أن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية ولذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف بين توزيع العينة وتوزيع المجتمع الأصلي عند مستوى المعنوية ٠,٠٥، بينما عند مستوى المعنوية ((الدالة)) ٠,٠١ ((كا٢ المحسوبة تساوي ٠,٠٨٠٦٨٤٩٧ و كا٢ الجدولية بدرجات حرية ٨ تساوي ٢٠,٠٩٠)) أي أن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية ولذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف بين توزيع العينة وتوزيع المجتمع الأصلي عند مستوى المعنوية ٠,٠١

إلا أنه عند الاجراء الفعلي للدراسة الميدانية لوحظ امتناع أربعة أفراد عن الاجابة عن أسئلة الاستقصاء العينة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول ((٢-٤))

توزيع الصناعات الصغيرة حسب نوع النشاط الصناعي وعدد المشروعات التى أخذت فى العينة

النشاط الصناعي	عدد مفردات مجتمع البحث	حجم العينة المختارة (٢٠٪)
(١) مواد غذائية ومشروبات	١١٢	٢١
(٢) الغزل والنسيج والملابس وجلود والجلود	١٣٥	٢٥
(٣) الخشب ومنتجاته والتجيد	١٥	٣
(٤) الورق ومنتجاته والطباعة	٣٣	٦
(٥) الكيماويات الأساسية ومنتجاتها	٧٥	١٥
(٦) مواد بناء وخزف وصيني	٤٠	٨
(٧) المواد المعدنية الأساسية	١٠	٢
(٨) المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	٨٩	١٦
(٩) الصناعات الأخرى	٩	٢
الاجمالي	٥١٨	٩٨

وقد تم استخدام اختبار كا٢ لقياس جودة تبعية توزيع العينة لتوزيع المجتمع الأصلي للبحث والموضحين كما سبق بجدول ((١-٤)) حيث كانت البيانات التالية عند مستوى المعنوية ((الدلالـة)) ٠,٠٥ ((كا٢ المحسوبة تساوي ٠,١٦٨٩٧٤٥ ، كا٢ الجدولية بدرجات حرية ٨ تساوي ١٥,٥٠٧)) أي أن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية ولذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف بين توزيع العينة وتوزيع المجتمع الأصلي عند مستوى المعنوية ٠,٠٥، بينما عند مستوى المعنوية ((الدلالـة)) ٠,٠١ ((كا٢ المحسوبة تساوي ٠,١٦٨٩٧٤٥ و كا٢ الجدولية بدرجات حرية ٨ تساوي ٢٠,٩٠)) أي أن كا٢ المحسوبة < كا٢ الجدولية ولذلك نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف بين توزيع العينة وتوزيع المجتمع الأصلي عند مستوى المعنوية ٠,٠١

(د) البيانات المطلوبة للبحث ومصادرها:

تعتمد هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما:

النوع الأول ((البيانات الثاوية)):

يقصد بها البيانات المتاحة للاستخدام التى لم يتم انتاجها خصيصا من أجل البحث، أى التى لها علاقة بموضوع البحث ولكنها جمعت من قبل لأغراض اخرى غير غرض هذا البحث، ولم يقم الباحثين بانفسهم بإعدادها وتجميعها وقد اعتمد البحث على المراجع العربية والأجنبية وأيضاً الأبحاث والرسائل والدراسات السابقة فى هذا المجال وعلى الدوريات العربية والأجنبية التى تم جمعها من مصادر عديدة موثوق بها مثل:

* وزارة الصناعة.
* الهيئة العامة العربية للتصنيع.
* بنك التنمية الصناعية.
* أكاديمية البحث العلمى.
* مجلس الشورى.
* مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء.
* المعهد القومى للتخطيط.
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

النوع الثانى ((البيانات الأولية)):

وهى البيانات الأساسية أو الاصلية التى يقوم الباحثون أنفسهم بتجميعها من المصادر الأساسية للبحث، وتنتج أثناء البحث ويقوم البحثين بأنفسهم بتجميعها وإعدادها لاستخدامها خصيصاً فى هذا البحث، ويتم جمع البيانات الأولية لأن البيانات الثانوية بطبيعتها لا تغطى أهداف البحث بالكامل، وهى تمتاز بملاءمتها ومطابقتها لمتطلبات البحث الذى جمعت من أجله، والبيانات الأولية هنا هى تلك البيانات التى تتعلق بأسلوب ممارسة الوظائف الإدارية فى مفردات العينة، وقد تم جمع البيانات الأولية من مفردات عينة البحث عن طريق المقابلة الشخصية واستمارات الاستقصاء.

اسلوب معالجة البيانات:

(١) تم ترميز البيانات والمتغيرات واعطاء الإجابات أوزانا رقمية وفق للمقياس الترتيبى ذو الخمس نقاط ((LIKERT)) حيث يعبر الرقم ((٥)) عن أعلى درجات الموافقة بينما يعبر الرقم ((١)) عن أعلى درجات عدم الموافقة والرفض لما ورد من متغيرات ومقولات بقائمة الاستقصاء وتفريغ أسئلة الاستقصاء وتم ادخال البيانات فى الحاسب الآلى ثم تمت معالجة البيانات احصائيا ((باستخدام عدة حزم برمجية مثال EPISTSAT, SAS, EXCEL STAT,...)) وقد تم الاعتماد على الأساليب الاحصائية التالية:

* تم تجميع التكرارات وتحويلها إلى نسب مئوية وترتيبها تنازليا.
* حساب المتوسط الحسابى المرجح والانحراف المعيارى ومعامل الاختلاف لإجابات مفردات العينة.
* ترتيب الأهمية النسبية.
* حساب مقاييس قوة العلاقة بين كل متغيرين كمعامل ارتباط الرتب و ....
* اختبار كا^2 بتوزيعاته المختلفة.
* تقدير متوسط المجتمع بفترة ثقة، تقدير النسبة فى المجتمع بفترة ثقة.
* تقدير معامل الارتباط فى المجتمع.
* اختبارات الفروض....................

(ب) تم تحليل نتائج الأساليب الأحصائية السابقة لتحديد دلالتها بالنسبة لفروض البحث.

(ج) تم استخلاص النتائج العامة من تحليل البحث الميدانى والأساليب الاحصائية ثم وضعت التوصيات العامة التى يمكن أن تحقق أهداف البحث بمزيد من الكفاءة والفاعلية.

يتكون البحث من ستة فصول رئيسية هى:

يتناول الفصل الأول توصيف مشكلة ومجتمع البحث وتصميم اسلوبه ومنهجه.

يتناول الفصل الثانى التخطيط فى المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع.

يتناول الفصل الثالث التنظيم فى المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع.

يتناول الفصر الرابع التوجيه فى المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع.

يتناول الفصل الخامس الرقابة فى المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع.

يتناول الفصل السادس والأخير نتائج تقييم الكفاءة الإدارية للمشروعات الصغيرة فى ج.م.ع. والتوصيات التى نراها ضرورية لتحقيق أهداف البحث بأقصى كفاءة ممكنة.

الفصل الثانى
التخطيط فى المشروعات الصناعية الصغيرة فى ج.م.ع

تعتبر وظيفة التخطيط الوظيفة الأولى للإدارة والتى تسبق ما عداها من وظائف وتقوم على عملية الاختيار من بين البدائل سواء على مستوى المشروع ككل أو على مستوى كل قسم أو جزء من اجزائه بل وأكثر من ذلك على مستوى كل فرد من الأفراد العاملين بالمشروع.

ووظيفة التخطيط بهذا الشكل وظيفة المديرين فى كل المستويات الإدارية وإن كان هناك اختلاف فى أبعاد ونطاق ومحتويات التخطيط بين هذه المستويات، وبصفة عامة لا تتم الوظائف الإدارية الأخرى إلا فى وجود التخطيط، فالمدير عندما يقوم بالتنظيم والتوجيه وإنما يقوم بذلك من أجل التحقق من أن التنفيذ الفعلى يتمشى مع الخطط الموضوعة.

والتخطيط لا يقتصر على المنظمات أو المشروعات الصناعية فقط وإنما يشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية و.... أى أنه كغيره من الوظائف الإدارية من متطلبات بقاء ونمو واستمرار المنظمات أى كان نوعها أو حجمها أو خلافه.

ووظيفة التخطيط وظيفة ذات أهمية كبيرة فى تحقيق أهداف المنشأة، اذ بدونها يصبح العمل ارتجاليا وتصبح القرارات دون أى معنى و.... وتظهر أهمية التخطيط بسبب عدم التأكد من المستقبل حيث يعمل المديرون فى وقتنا الحاضر فى ظل اقتصاد ديناميكي للغاية حيث التغيير هو القاعدة وليس الاستثناء وهذا التغير يحدث فى كل الجوانب وبكل الميادين والتغير قد يكون فجائياً شاملاً أو قد يكون بطيئاً تدريجياً، ولكن المهم أن الاشياء لا تبقى أبداً على حالها ساكنة بل تتغير بإستمرار، اذا يندر التأكد من الحوادث المستقبلية ويقل احتمال التأكد بزيادة طوال المدة وينبثق من احتمال عدم التأكد ظهور عدة بدائل للتصرف أمام الإدارة قد يكون من الصعب معرفة أكثرها صحة وتناسبا مع الظروف.

فالتخطيط يتعلق اساساً بالمستقبل ويتضمن برامج عمل لتحقيق أهداف معينة خلال مدة محددة بأنسب الوسائل وأقل التكاليف الممكنة ولذلك يهتم التخطيط بالنتائج التى ستحدث فى المستقبل وترتبط بقرارات حالية، ومن الطبيعى أن ذلك يتطلب دراسة تفصيلية دقيقة شاملة متأنية للماضى والحاضر واتجاهات المستقبل حتى يمكن التنبؤ بما سيحدث فى المستقبل على أساس علمى مدروس بما يقلل من مخاطر عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل.

ولذلك فإن الدراسات السريعة البعيدة عن الدقة وكذلك العجلة فى اتخاذ القرارات والاعتماد على منطلق التجربة والخطأ، سواء بالنسبة للمشروعات الجديدة عند انشائها واختيار موقعها وتصميم مبانيها وتحديد نوع وكمية انتاجها وتحديد عدد ونوع العاملين وتحديد نوع العدد والآلات المستخدمة و ......، أو بالنسبة للمشروعات القائمة عند تحديد سياسات الإنتاج والتمويل والأفراد والتسويق و.........، ينتج عنها اغفال الواقع والبعد عنه وضياع الجهود وتوجيه العمل الوجهة الخاطئة والمزيد والمزيد من ضياع النفقات و......... وفى النهاية تظهر المشاكل فجأة دون استعداد وبالتالى يكون الاسراف الشديد فى حلها اذا أمكن الحل.

والتخطيط السليم الفعال المبنى على الدراسة الشاملة الدقيقة له عدة مزايا منها:

(يتعلق التخطيط بالمستقبل الذى يتصف بطبيعته بالغموض والتغير وعدم التأكد وبالتالى يمكن بواسطته التعرف على المشكلات المتوقع حدوثها وتلافيها أو الاستعداد لها قبل وقوعها.

(يبين التخطيط أهداف المنشأة بوضوح حتى يستطيع كل فرد فى المنشأة أن يعمل على تحقيقها.

(يعمل التخطيط على الإستخدام السليم للأنشطة الهادفة المنظمة، فكل الجهود توجه نحو النتائج المنشودة مع تحقيق التتابع الفعال للجهود المبذولة.

(يخفض التخطيط العمل الغير منتج إلى أدنى حد ممكن، فالجهود التى ستبذل تدرس وتختار بكل دقة وعناية بحيث يقتصر الاستخدام على تلك الجهود الضرورية وبالمقادير الصحيحة لتحقيق العمل المحدد.

(يؤدى التخطيط إلى تخفيض الوقت اللازم للقيام بالانشطة المخططة لأن الاداء سيقتصر على العمل الضرورى فقط.

(يبين التخطيط مقدما جميع الموارد اللازم استخدامها كما ونوعا وبذلك يمكن الاستعداد لكل الظروف والاحتمالات.

(يعمل التخطيط على الاستغلال الامثل للإمكانيات المتاحة بما يؤدى إلى تخفيض تكاليف المنشأة أو المشروع إلى أدنى حد ممكن.

• يجبر التخطيط المدير على تخيل كل الصور التشغيلية بصفة كاملة وواضحة ويرجع أهمية ذلك إلى أن هذه الصورة الشاملة الكاملة تمكن المدير من رؤية العلاقات الهامة ومن الحصول على تفهم كامل لكل نشاط و...

(يساعد التخطيط مساعدة كبيرة فى التنسيق بين الأنشطة المختلفة).

(يقدم التخطيط الأساسى الضرورى للرقابة).

ومن المزايا السابقة يمكننا القول أن التخطيط وظيفة إدارية هامة كلما زادت كفائتها وفعاليتها كلما زادت الكفاءة والفاعلية الإدارية للمشروع ككل.

وقد تناول البحث فى تقييمه لكفاءة عملية التخطيط فى مفردات عينة البحث من المشروعات الصناعية الصغيرة عدة نقاط وذلك اختبارا للفرض الاول من البحث ((وذلك على مستوى وظائف المشروع الرئيسية الإنتاج والتمويل والتسويق وإدارة الأفراد)) وشملت:

تحديد الأهداف.

رسم السياسات.

رسم الخطط والبرامج والعوامل المساعدة والمعوقة.

التنبؤ والميزانيات التقديرية.

القرارات.

المبحث الأول

تحديد الأهداف:

لا يمكن تصور أى جهد جماعى منتج دون أهداف، فالأهداف هى نقطة الانطلاق فى التخطيط نظراً لأنها تحدد الاتجاه العام للمجهودات الجماعية، فإذا لم يكن هناك هدف أو اهداف كان هذا الجهد الجماعى جهدا ضائعاً، والأهداف تكون عامة أو أساسية على مستوى المشروع ككل أو أهداف فرعية تشغيلية متفرعة من الأهداف العامة مثل أهداف الإنتاج، أهداف التسويق، .... وتحديد الأهداف له العديد من الفوائد منها:

() يساعد على تحديد الاتجاه العام للمجهودات الجماعية.

() يسهل من التنسيق بين مجهودات الأفراد.

() تعتبر الأهداف دافعاً لكل فرد بمجموعة العمل لتحقيقها.

() تعد الأهداف معايير أو مقاييس للرقابة.

() تساعد الأهداف في وضع خطة متكاملة متناسقة مع بعضها.

وبدراسة تحديد الأهداف سواء على مستوى الأهداف العامة الأساسية أو على مستوى الأهداف الفرعية التشغيلية أوضحت الدراسة ما يلي:

أولاً: وضع أو تحديد الهدف العام للمشروع:

يتم تحديد أو وضع الهدف العام للمشروع ((دخول حقل أعمال معين أو مجال نشاط معين والبقاء فيه والنمو به)) في مفردات عينة البحث طبقاً لعدة أساليب والجدول التالي ((٣-١)) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة البحث حسب أسلوب تحديد هدف المشروع ((مع الأخذ في الاعتبار امكانية تعدد طرق تحديد الهدف العام للمشروع)):

جدول ((٣-١))

التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة البحث حسب اسلوب تحديد هدف المشروع

كيفية تحديد الهدف	التكرار	النسبة المئوية ((٪))
(أ) من دراستي للسوق	٦٢	٥٣,٤٤٨
(ب) وراثة المهنة	٢٨	٢٤,١٣٨
(جـ) وراثة المشروع	١٢	١٠,٣٤٥
(د) من تخصصي الدراسي	٩	٧,٧٥٩
(هـ) أخرى:		
- صدفة.	١	٠,٨٦٢
- خطة الدولة.	٤	٣,٤٤٨

من تحليل بيانات جدول (٣-١) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لأسلوب تحديد هدف المشروع العام في عينة البحث، فقد ظهر أن تحديد الهدف بناء على دراسة السوق يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٥٣,٤٤٨٪ من مفردات العينة، بينما يحتل تحديد الهدف بناء على وراثة المهنة المرتبة الثانية كما حدد ٢٤,١٣٨٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب تحديد هدف المشروع العام بناء على وراثة المشروع المرتبة الثالثة كما حدد ١٠,٣٤٥٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب تحديد هدف المشروع العام بناء على التخصص الدراسي المرتبة الرابعة كما حدد ٧,٧٥٩٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب تحديد هدف المشروع العام بناء على أسس أخرى المرتبة الخامسة كما حدد ٤,٣١٠٪ من مفردات العينة.

أى أن هناك نسبة كبيرة من مفردات العينة ٥٣,٤٤٨٪ حصلت على فكرة مشروعاتها أو حددت هدفها العام بناء على دراسة السوق واحتياجاته وبمعنى أخر أنها تتوجه في تحديد هدفها العام بالسوق مما يحقق لها درجة لا بأس بها من النجاح حيث أنها الأولى على الطريق الصحيح للتخطيط، بينما نسبة ٢٤,١٣٨٪ من مفردات العينة تحدد هدفها العام كنتيجة لوراثة المهنة ونسبة ١٠,٣٤٥٪ من مفردات العينة كنتيجة لوراثة المشروع ونسبة ٧,٧٥٩٪ من

مفردات العينة كنتيجة للتخصص الدراسي و٣,٤٤٨٪ من مفردات العينة وهي مشروعات تابعة للدولة وبالتالي فإن أهدافها العامة حددت تبعا لخطة تبعا لخطة الدولة هذا قد يشير إلى أن تلك الهدف العام للمشروع لهذه الفئة من مفردات العينة مفروضة أكثر منها محددة ومخططة علميا ونسبة ١٠,٨٦٢٪ من مفردات العينة تحدد هفها العام صدفة بدون تخطط علمي، او بلا أى أسس علمية مدروسة.

أى أن ٥٣,٤٤٨٪ من مفردات العينة تقوم بتحديد هدف المشروع العام بناء على دراسة السوق واحتياجاته وهذا الاسلوب يحتل المرتبة الأولى بين اساليب تحديد هدف المشروع العام العام.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة في المجتمع لبيانات جدول (٣-١) كما يلي:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٦٣,٣٢٣٩٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٣,٥٧٢٠٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٦٦,٤٤٧٩٪

الحد الادنى للنسبة = ٤٤,٤٤٨٠٪

ثانياً تحديد الاهداف الفرعية التشغيلية حيث غطت هذه الدراسة الأهداف التالية:

(أ) وضع أو تحديد حجم مبيعات معين:

الجداول التالية تبين التوزيعات التكرارية والنسبية لمفردات عينة البحث حسب مدى قيام المشروع بالتنبؤ بحجم المبيعات وأساس هذا التنبؤ:

جدول ((٣-٢))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب مدى التنبؤ بحجم المبيعات

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	٢٣	٢٣,٤٦٩
غالباً	٤	١٩	١٩,٣٨٨
أحياناً	٣	١٠	١٠,٢٠٤
نادراً	٢	٨	٨,١٦٣
لا يحدث	١	٣٨	٣٨,٧٧٦
الاجمالى		٩٨	١٠٠٪
المتوسط المرجح		٢,٨٠٦١٢٢	
الانحراف المعيارى		١,٦٥١٥٨٠	

من تحليل بيانات جدول ((٣-٢)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى القيام بالتنبؤ بحجم المبيعات فى المشروع مساويا ٢,٨٠٦١٢٢ مما يدل على أنه أحياناً تقوم مفردات العينة بالتنبؤ بحجم المبيعات ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين أحياناً ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة من كبر الانحراف المعيارى لقيم إجابات مفردات العينة والذى يساوى

١,٦٥١٥٨٠ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٥٨,٨٦٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٥٣,٠٦١٪ من مفردات العينة تعتاد القيام بعملية التنبؤ بحجم المبيعات.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى القيام بالتنبؤ بحجم المبيعات فى المشروع ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تقوم بالتنبؤ بحجم المبيعات أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره)) كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ١,٠٩٤.

ويمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيانات جدول ((٣-٢)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,١٣٦٦٨٣

الحد الأدنى = ٢,٤٨٣٣١٦

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٢٤٠٠٢١

الحد الأدنى = ٢,٣٧٩٩٧٨

أى أنه أحيانا تقوم المشروعات الصناعية الصغيرة بعملية التنبؤ بحجم المبيعات.

جدول ((٣-٢))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تتنبأ بحجم المبيعات حسب أساس التنبؤ

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
(١) كميا	٣٢	٥٣,٣٣٣
(٢) نقديا	٨	١٣,٣٣٣
(٣) كميا + جغرافيا + نقديا	٨	١٣,٣٣٣
(٤) كميا + جغرافيا	٥	٨,٣٣٤
(٥) كميا + نقديا	٤	٦,٦٦٧
(٦) جغرافيا	٣	٥,٠٠٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لأساس التنبؤ بحجم المبيعات فى مفردات عينة البحث التى تقوم بالتنبؤ بحجم المبيعات، فقد ظهر أن الأساس الكمى للتنبؤ بحجم المبيعات يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٥٣,٣٣٣٪ من مفردات العينة، بينما يحتل كل من الأساس النقدى والتنبؤ بالمبيعات على الأساس الكمى + النقدى المرتبة الثانية كما حدد ١٣,٣٣٣٪ من مفردات العينة، بينما يحتل الأساس الكمى + الجغرافى المرتبة الثالثة كما حدد ٨,٣٣٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل الأساس الكمى + النقدى المرتبة الرابعة كما حدد ٦,٦٦٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل الأساس الجغرافى المرتبة الخامسة كما حدد ٥,٠٠٠٪ من مفردات العينة، أى أن الأساس الكمى للتنبؤ بالمبيعات يستخدم فى ٥٣,٣٣٣٪ من مفردات العينة ويحتل المرتبة الأولى بين أسس التنبؤ بالمبيعات المستقبلية.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات

جدول (٣-٣) كما يلي:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٦٢,٨٨١٦٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٣,١١٨٣٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٦٦,٠٠٧٤٪

الحد الأدنى للنسبة = ٣٩,٩٩٢٥٪

(ب) تحديد نصيب المشروع من السوق:

يبين الجدول التالى ((٣-٤)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب أساس تحديد نصيب المشروع من السوق:

جدول ((٣-٤))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب أساس تحديد نصيب المشروع من السوق

البيان	التكرار	النسبة المئوية
القدرة الإنتاجية	٤٣	٤٣,٨٧٨
المهارات البيعية	٢٦	٢٦,٥٣١
القدرة الإنتاجية والمالية	٧	٧,١٤٣
القدرة المالية والبيعية والإنتاجية	٥	٥,١٠٢
حالة السوق	٥	٥,١٠٢
القدرة المالية	٤	٤,٠٨٢
القدرة الإنتاجية والبيعية	٤	٤,٠٨٢
القدرة المالية والبيعية	٤	٤,٠٨٢

من تحليل بيانات جدول ((٣-٤)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لأساس تحديد نصيب المشروع من السوق من مفردات عينة البحث، فقد ظهر أن أساس القدرة الإنتاجية يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٤٣,٨٧٨٪ من مفردات العينة، بينما يحتل أساس المهارات البيعية المرتبة الثانية كما حدد ٢٦,٥٣١٪ من مفردات العينة، بينما يحتل أساس القدرة الإنتاجية والمالية المرتبة الثالثة كما حدد ٧,١٤٣٪ من مفردات العينة بينما يحتل كل من أساس القدرة المالية والبيعية والإنتاجية وأساس حالة السوق المرتبة الرابعة كما حدد ٥,١٠٢٪ من مفردات العينة، بينما يحتل أساس القدرة الإنتاجية والبيعية وأساس القدرة المالية والبيعية المرتبة الخامسة كما حدد ٤,٠٨٢٪ من مفردات العينة.

أى أن تحديد نصيب المشروع من السوق بناء على القدرة الإنتاجية يتم فى ٤٣,٨٧٨٪ من مفردات العينة، وأساس تحديد نصيب المشروع من السوق بناء على القدرة الإنتاجية يحتل المرتبة الأولى من بين أسس تحديد نصيب المشروع من السوق.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٤) كما يلي:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٥٢,٨٠١٩٪

الحد الأدنى للنسبة = ٣٣,١٩٨٠٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٥٥,٩٠٢٦٪

الحد الأدنى للنسبة = ٣٠,٠٩٧٣٪

(ج) حجم انتاج معين: يوضح الجدول التالى((٣-٥)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث أسلوب تحديد برامج الإنتاج.

جدول ((٣-٥))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث الأسلوب المتبع فى تحديد برامج الإنتاج

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
لا يوجد	٣٦	٣٦,٧٣٥
شهرى	٢٦	٢٦,٥٣٠
ربع سنوى	١٦	١٦,٣٢٧
يومى	١١	١١,٢٢٤
حسب الاحتياج	٤	٤,٠٨٢
اسبوعى	٣	٣,٠٦١
سنوى	٢	٢,٠٤١
المجموع	٩٨	١٠٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-٥)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لأسلوب تحديد برامج الإنتاج المستخدم لدى مفردات عينة البحث، فقد ظهر أن اسلوب عدم التحديد لها يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٣٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب التحديد الشهرى المرتبة الثانية كما حدد ٢٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التحديد الربع سنوى المرتبة الثالثة كما حدد ١٦٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب التحديد اليومى المرتبة الرابعة كما حدد ١١٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب التحديد حسب الاحتياج المرتبة الخامسة كما حدد ٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب التحديد الأسبوعى المرتبة السادسة كما حدد ٣٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب التحديد السنوى المرتبة السابعة كما حدد ٢٪ من مفردات العينة.

وما سبق يوضح بصفة عامة أن اسلوب تحديد الأهداالانتاجية فى الصناعات الصغيرة فى ج.م.ع يميل إلى وضع أهداف وبرامج انتاجية قصيرة المدى على قدر المستطاع مما يمكنهم من احكام الرقابة على العمليات الانتاجية وتقويمها أولا بأول تجنبا لاستفحال المشاكل وانعكاس ذلك على تكلفة الإنتاج.

أى أن ٣٦,٧٣٥٪ من مفردات العينة لا تقوم بتحديد برامج الإنتاج.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول ((٣-٥)) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٤٦,٢٧٩٧٪

الحد الأدنى للنسبة =٢٧,١٩٠٢٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٤٩,٢٩٩٠٪

الحد الأدنى للنسبة = ٢٤,١٧٠٩٪

ولقياس مدى اعلان هذا

الهدف ومدى اتفاق جميع افراد المشروع عليه كما تقضى الأصول والمبادئ العلمية السليمة، كان الجدول ((٣-٦)) التالى الذى يبين التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات الاتفاق مع العامل على كمية انتاج محددة فى اليوم:

جدول ((٣-٦))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات الاتفاق مع العامل على كمية انتاج محددة فى اليوم

البيان	دائماً (٥)		غالباً (٤)		احياناً (٣)		نادراً (٢)		لا يحدث (١)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يتم الاتفاق مع العامل على كمية انتاج محددة فى اليوم	٤٧	٤٧,٩٥٩	٢٢	٢٢,٤٤٩	٩	٩,١٨٤.	٨	٨,١٦٣	١٢	١٢,٢٤٥
المتوسط المرجح	٣,٩									
الإنحراف المعيارى	١,٢٦									

من تحليل بيانات جدول ((٣-٦)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات وجود اتفاق مع العامل على كمية انتاج محددة فى اليوم مساويا ٣,٩ مما يدل على أنه غالباً ما يكون هناك اتفاق مع العامل على كمية انتاج محددة فى اليوم ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يقترب المتوسط الحسابى لها من غالبا ((٤)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الإنحراف المعيارى لقيم إجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٢٦ وكذلك فإن معامل الإختلاف يساوى ٣٢,٣١٪، ونتيجة لذلك يمكننا القول إن ٧٩,٥٩٢٪ من مفردات العينة تعتاد تحديد التاجية معينة للعامل فى اليوم.

ومما سبق يمكننا القول أن المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات وجود اتفاق مع العامل على كمية غنتاج محددة فى اليوم ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى يوجد بها اتفاق مع العامل على كمية إنتاج محددة فى اليوم أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه)) كما يتضح من معامل الألتواء الذى يساوى -٠,٨٧٣

ويمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيانات جدول ((٣-٦)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,١٤٤٦٧

الحد الأدنى = ٣,٦٥٠٥٣٢

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٢٢٨٣٨٠

الحد الأدنى = ٣,٥٧١٦١٩

أى أنه فى المشروعات الصناعية الصغيرة يكون هناك غالبا اتفاق مع العامل على انتاجية محددة فى اليوم.

(د) تطوير وتنويع المنتجات:

تبين الجداول التالية التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة

البحث من حيث مدى العمل على تطوير وتنويع المنتجات ونوعية العناصر أو العوامل التى تدفع المشروعات لتطوير وتنويع المنتجات:

جدول ((٣-٧))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة من حيث مدى العمل على تطوير وتنويع المنتجات.

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائمـــــا	٥	٢٣	٣٣,٦٧٣
غالبـــــاً	٤	١٦	١٦,٣٢٧
أحيانـــــا	٣	٨	٨,١٦٣
نـــــادراً	٢	٢	٢,٠٤١
لا يوجـــــد	١	٣٩	٣٩,٧٩٦

من تحليل بيانات جدول ((٣-٧)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى العمل على تطوير وتنويع المنتجات مساويا ٣,٠٢٠٤٠٨ مما يدل على أنه أحياناً تقوم مفردات عينة البحث بالعمل على تطوير المنتجات، كما أن تنويع المنتجات يحميها من مخاطر كساد أحد المنتجات أو تقادمه، وكذلك توزيع للمخاطر على عدد من خطوط المنتجات ويتضح ٢لك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) وأحياناً ((٣)) ولكنها تساوى أحياناً ((٣)) تقريباً مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٧٦٦٩٢٧ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٥٨,٥٠٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٥٨,١٦٣٪ من مفردات العينة عادة تعمل على تطوير وتنويع المنتجات.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى العمل على تطوير وتنويع المنتجات ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعمل على تطوير وتنويع المنتجات يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ١,١٤٣.

ويمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيانات جدول ((٣-٧)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٣٧٠٢٤١

الحد الأدنى = ٢,٦٧٠٥٧٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٤٨٠٩٠٣

الحد الأدنى = ٢,٥٥٩٩١٢

أى أنه أحياناً تقوم المشروعات الصناعية الصغيرة بتطوير وتنويع المنتجات.

جدول ((٣-٨))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث نوعية العناصر التى تدفع المشروعات لتطوير وتنويع المنتجات

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
طبيعة السوق	٣٦	٢٩,٢٦٨
كمية المبيعات	٢٥	٢٠,٣٢٦
الأرباح المتوقعة	٢٣	١٨,٦٩٩
تكلفة المنتج	١٥	١٢,١٩٥
سعر البيع	١١	٨,٩٤٣
العمالة الماهرة	٧	٥,٦٩١
مصادر التمويل	٣	٢,٤٣٩
زيادة الجودة	٣	٢,٤٣٩

كان يمكن اختيار أكثر من بديل

من تحليل بيانات جدول ((٣-٨)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع للعناصر التى تدفع مفردات عينة البحث للتطوير والتنويع، فقد ظهر أن طبيعة السوق تحتل المرتبة الاولى كما حدد ٢٩,٢٦٨٪ من مفردات العينة، بينما تحتل كمية المبيعات المرتبة الثانية كما حدد ٢٠,٣٢٦٪ من مفردات العينة، بينما تحتل الأرباح المتوقعة المرتبة الثالثة كما حدد ١٨,٦٩٩٪ من مفردات العينة، بينما تحتل تكلفة المنتج المرتبة الرابعة كما حدد ١٢,١٩٥٪ من مفردات العينة، بينما يحتل سعر البيع المرتبة الخامسة كما حدد ٨,٩٤٣٪ من مفردات العينة، بينما تحتل العمالة الماهرة المرتبة السادسة كما حدد ٥,٦٩١٪ من مفردات العينة، بينما يحتل كل من مصادر التمويل وزيادة الجودة المرتبة السابعة كما حدد ٢,٤٣٩٪ من مفردات العينة.

أى أن طبيعة السوق تدفع ٢٩,٢٦٨٪ من مفردات العينة للتطوير والتنويع

وبناء على ذلك يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيانات جدول ((٣-٨)) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٣٨,٢٧٦٣٪

الحد الأدنى للنسبة = ٢٠,٢٥٩٦٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٤١,١٢٥٩٪

الحد الأدنى للنسبة = ١٧,٤١٠٠٪

(ل) الأهداف والاحتياجات المالية:

تبين الجداول التالية التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مدى قيامهم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً.

جدول ((٣-٩))

التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة البحث من حيث مدى قيامهم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً.

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	٥	٣٥	٣٥,٧١٤
غالباً	٤	٢٣	٢٣,٤٦٩
أحياناً	٣	١٢	١٢,٢٤٥
نادراً	٢	٤	٤,٠٨٢
لا يوجد	١	٢٤	٢٤,٤٩٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-٩)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابي المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى قيامهم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً مساويا ٣,٠٢٠٤٠٨ مما يدل على أنه أحياناً تقوم مفردات عينة البحث بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين غالباً ((٤)) وأحياناً ((٣)) ولكنها تساوي أحياناً ((٣)) تقريباً مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابي كما يتضح من كبر الانحراف المعياري لقيم إجابات مفردات العينة والذي يساوي ١,٧٦٦٩٢٧ وكذلك معامل الاختلاف الذي يساوي ٥٨,٥٠٪ ولنتيجة لذلك يمكننا القول أن ٧١,٤٢٨٪ من مفردات العينة عادة تقوم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى قيامهم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مستقبلا ملتوى جهة اليسار ((أي أن العدد الاكبر من الحالات التي تقوم بتحديد الأهداف المالية مستقبلاً يكون أكبر من المتوسط الحسابي وقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذي يساوي ١,١٢٠

ويمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيانات جدول ((٣-٩)) كما يلي:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هي:

الحد الأعلى = ٣,٣٧٠٢٤١

الحد الأدنى = ٢,٦٧٠٥٧٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هي:

الحد الأعلى = ٣,٤٨٠٩٠٣

الحد الأدنى = ٢,٥٥٩٩١٢

أي أنه أحياناً تقوم المشروعات الصناعية الصغيره بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً.

المبحث الثاني

رسم السياسات:

يعتبر رسم وتحديد السياسات التي تحكم المشروع من المهام الرئيسية للإدارة لأنه يصعب بلوغ الأهداف المحددة دون وجود سياسات ترشد متخذي القرار والمنفذين أثناء التنفيذ، كما أن فعالية التخطيط وجعل الأهداف قابلة للتحقيق مرهون بوجود سياسات تمد المنفذين بالاطار اللازم لاداء الاعمال وتوجه السلوك الفردي في العمل بما يؤدي إلى توجيه الجهود نحو الأهداف التنظيمية المشتركة.

معنى ذلك أن السياسات

تمثل اتجاهات المشروع الرسمية تجاه انواع السلوك المرغوب فيه من المنفذين، كما تعكس تفكير الإدارة نحو المسائل والموضوعات الأساسية، كما تقدم المعلومات عن الجوانب الرئيسية لمهام وأغراض المشروع، كما أن السياسات عبارة عن ترجمة للأهداف بما يؤدى إلى امكانية تحقيقها ولذلك فهى نوع من التخطيط.

ان التحديد السليم للسياسات المختلفة التى تحكم أعمال المشروع أمر ضرورى لفاعليتها واستقرارها وادائها الدور المطلوب منها فى إرشاد المنفذين ومتخذى القرارات مع توفير المرونة اللازمة لسرعة التصرف والأداء.

وقد اوضحت الدراسة ما يلى بالنسبة لبعض المجالات الهامة التى تعالجها السياسات فى المشروعات الصناعية الصغيرة موضع الدراسة:

أولاً: اسلوب رسم السياسات التسويقية:

ان اسلوب رسم السياسات التسويقية فى المشروعات الصناعية الصغيرة من عناصر التخطيط العلمى الهامة للمشروعات وينعكس مباشرة على كفائتها الإداريـة وفى دراستنا هذه تم اختبار هذا العنصر من خلال:

سياسة تحديد سعر البيع.

سياسة البيع فى حالة الكساد.

سياسة منافذ البيع.

سياسة الترويج.

والجداول التالية تبين التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب طرق تحديد سعر البيع ومدى اللجوء إلى البيع بالأجل فى حالة الكساد وسياسة التوزيع التى تتبعها المشروع وأسباب اختيارها لهذه السياسةويلاحظ أن جدول ((٣-١٣)) كان يسمح فيه باختيار اكثر من بديل.

أولاً: اسلوب رسم السياسات التسويقية:

يبين الجدول التالى ((٣-١٠)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب طريقة التسعير:

جدول ((٣-١٠))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب طريرة التسعير

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
(١) التسعير حسب سعر التكلفة + هامش ربح	٥٤	٥٥,١٠٢
(٢) التسعير بناء على سعر السوق	٢٧	٢٧,٥٥١
(٣) التسعير حسب السوق والتكلفة	١٠	١٠,٢٠٤
(٤) التسعير حسب التسعيرة الجبرية	٧	٧,١٤٣
الاجمالى	٩٨	١٠٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-١٠)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لطرق التسعير فى مفردات عينة البحث، فقد ظهر أن التسعير حسب سعر التكلفة +هامش ربح يحتل المرتبة الاولى كما حدد ١٠٢,٥٥٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التسعير بناء على سعر السوق المرتبة الثانية كما حدد ٢٧,٥٥١٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التسعير حسب السوق والتكلفة المرتبة الثالثة كما حدد ١٠,٢٠٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التسعير حسب التسعيرة الجبرية المرتبة الرابعة كما حدد ٧,١٤٣٪ من مفردات العينة.

ويلاحظ من الجدول السابق أن غالبية مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة تستخدم طريقة التسعير حسب سعر التكلفة + هامش ربح ويرجع انتشار هذه الطريقة إلى عدة أسباب منها [1]:

انها طريقة مقبولة من كل من البائع والمشترى من حيث عدالتها للطرفين.

انها تستخدم بيانات داخلية من السهل توافرها.

لا تتطلب معرفة أساليب معقدة لحساب السعر.

غالباً ما تستخدم فى حساب السعر للطلبيات غير الروتينية.

إلا أن هذه الطريقة يشوبها بعض العيوب من أهمها [2]:

صعوبة تحديد بعض التكاليف مقدما.

صعوبة تحميل التكاليف المشتركة على منتج محدد.

لا تعتمد على هدف ربحى واقعى أو هدف خاص بالنصيب السوقى.

تتجاهل مرونة الطلب.

تستخف عموما بالمنافسة.

أى أن طريقة التسعير حسب سعر التكلفة+ هامش ربح معين يتم فى ٥٥,١٠٢٪ من مفردات العينة، وتحتل طريقة التسعير حسب سعر التكلفة + هامش ربح المرتبة الأولى بين طرق التسعير.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-١٠) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٦٤,٨٤٩٨٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٥,١٥٠١٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٦٧,٩٦٥٦٪

الحد الادنى للنسبة = ٤٢,٠٣٤٣٪

(ب) سياسة البيع فى حالة الكساد:

يبين الجدول التالى ((٣-١١)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب مدى اللجوء للبيع بالاجل بالكساد.

---

(١) ياسر محمد عبد العزيز، "المشكلات التسويقية فى قطاع الصناعات الصغيرة ووسائل علاجها بالتطبيق على الصناعات الهندسية فى القاهرة الكبرى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة جامعة عين شمس ١٩٩٦، صفحة ٨٨.

(٢) ياسر محمد عبد العزيز، "المشكلات التسويقية فى قطاع الصناعات الصغيرة ووسائل علاجها بالتطبيق على الصناعات الهندسية فى القاهرة الكبرى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة جامعة عين شمس ١٩٩٦، صفحة ٨٨.

جدول ((٣-١١))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب مدى اللجوء إلى البيع بالاجل فى حالة الكساد

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	١٥	١٥,٣٠٦
غالباً	٤	٣٣	٣٣,٦٧٤
أحياناً	٣	١٠	١٠,٢٠٤
نادراً	٢	١٠	١٠,٢٠٤
لا يحدث	١	٣٠	٣٠,٦١٢
الجمالى		٩٨	١٠٠
المتوسط المرجح		٢,٩٢٨٥٧١	
الانحراف المعيارى		١,٥٠٦٧٨٧	

من تحليل بيانات جدول (٣-١١) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى اللجوء إلى البيع بالأجل فى حالة الكساد مساويا ٢,٩٢٨٥٧١ مما يدل على أنه أحياناً تقوم مفردات العينة باللجوء إلى البيع بالأجل فى حالة الكساد ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين احيانا ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الإنحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٥٠٦٧٨٧وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوى ٥١,٤٥٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول إن ٥٩,١٨٤٪ من مفردات العينة تعتاد اللجوء إلى البيع بالأجل فى حالة الكساد وقد يرجع ذلك لضعف الامكانيات المالية لهذه المشروعات.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى المثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى اللجوء إلى البيع بالأجل فى الكساد ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تلجأ إلى البيع بالأجل فى حالة الكساد يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى - ٠,٧١١

ويمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-١١) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٣,٢٢٨٩٦٤

الحد الأدنى للنسبة = ٢,٦٣١٠٣٥

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٣,٣٢٣٥٣٥

الحد الادنى للنسبة = ٢,٥٣٦٤٦٤

(ج) سياسة منافذ التوزيع:

يبين الجدول التالى ((٣-١٢)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب سياسة منافذ التوزيع:

جدول ((٣-١٢))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب سياسة منافذ التوزيع

البيان	دائماً (٥)		غالباً (٤)		احياناً (٣)		نادراً (٢)		لا يحدث (١)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بيع مباشر للمستهلك	٢٨	٢٨,٥٧٢	٣	٣,٠٦١	٧	٧,١٤٣	١٠	١٠,٢٠٤	٥٠	٥١,٠٢٠
تجار الجملة	٥٥	٥٦,١٢٣	٨	٨,١٦٣	٣	٣,٠٣١	١	١,٠٢٠	٣١	٣١,٦٣٢
تجار التجزئة	٢٠	٢٠,٤٠٩	٨	٨,١٦٣	٩	٩,١٨٤	٦	٦,١٢٢	٥٥	٥٦,١٢٢

من تحليل بيانات جدول ((٣-١٢)) يتضح أن:

من تحليل سياسة منافذ التوزيع في مفردات عينة البحث يتضح أن: ((١)) بالنسبة للبيع المباشر للمستهلك جاء المتوسط الحسابي المرجح لإدابات مفردات العينة بالنسبة لمدى البيع المباشر للمستهلك مساوياً ٢,٤٧٩٥٩١ مما يدل على أنه أحيانا تقوم مفردات العينة باللجوء إلى البيع المباشر للمستهلك ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين أحياناً ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتـ [illegible]م إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابي كما يتضح من كبر الانحراف المعياري لقيم اجابات مفردات العينة والذي يساوي ١,٧٤٥١٣٦ وكذلك معامل الاختلاف الذي يساوي ٧٠,٣٨ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٣٨,٧٧٦٪ من مفردات العينة تعتاد اللجوء إلى البيع المباشر للمستهلك.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى البيع المباشر للمستهلك ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبرمن الحالات التي تلجأ إلى البيع المباشر للمستهلك يكون أقل من المتوسط الحسابي ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذي يساوي ٠,٨٤٨.

(ب) بالنسبة للبيع بواسطة تجار الجملة جاء المتوسط الحسابي المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى البيع بواسطة تجار الجملة مساويا ٣,٥٦١٢٢٤ مما يدل على أنه غالباً تقوم مفردات العينة باللجوء إلى البيع بواسطة تجار الجملة ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين أحياناً ((٣)) وغالباً ((٤)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابي كما يتضح من كبر الانحراف المعياري لقيم اجابات مفردات العينة والذي يساوي ١,٨١٣٠٢٧ وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوي ٥٠,٩١٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٦٧,٣٤٧٪ من مفردات العينة تعتاد اللجوء إلى البيع بواسطة تجار الجملة.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى البيع بواسطة تجار الجملة ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التي تلجأ إلى البيع بواسطة تجار الجملة يكون أكبر من المتوسط الحسابي ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذي يساوي -٠,٧٩٤

(ج) بالنسبة للبيع بواسطة

تجار التجزئة جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى البيع بواسطة تجار التجزئة مساويا ٢,٣٠٦١٢٢ مما يدل على أنه أحياناً تقوم مفردات العينة باللجوء إلى البيع بواسطة تجار التجزئة ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين أحياناً ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٦٥٠٠٣٥ وكذلك معامل الاختلاف يساوى ٧١,٥٥٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٣٧,٧٥٦٪ من مفردات العينة تعتاد اللجوء إلى البيع بواسطة تجار التجزئة.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى البيع بواسطة تجار التجزئة ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تلجأ إلى البيع بواسطة تجار التجزئة يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الألتواء الذى يساوى - ١,٦٣٣ ويلاحظ من الجدول السابق أن غالبية المشروعات الصناعية الصغيرة تتعامل مع تجار الجملة كموزعين لمنتجاتها، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن تجار الجملة يشترون المنتجات من المشروعات الصناعية الصغيرة بكميات كبيرة وتنتقل ملكيتها لهم وهذا فى صالح المشروع الصناعى الصغير حيث ينتقل عبء التوزيع إلى تاجر الجملة كما أن المشروع الصناعى الصغير على ثمن المبيعات ويعيد استخدامه فى العملية الإنتاجية.

مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض المشروعات الصناعية الصغيرة تجميع ما بين التوزيع المباشر ((البيع المباشر للمستهلك)) والتوزيع غير المباشر ((البيع لتجار الجملة وتجار التجزئة)).

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع بالنسبة للتوزيع عن طريق البيع المباشر للمستهلك::

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٨٢٦٤٨٢

الحد الأدنى = ٢,١٣٣٥١٧

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٩٣٦٠٨٣

الحد الأدنى = ٢,٠٢٣٩١٦

أى أنه أحياناً تقوم المشروعات الصناعية الصغيرة بالتوزيع عن طريق البيع المباشر للمستهلك.

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع بالنسبة للتوزيع عن طريق تجار الجملة كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٩١٨٣٦١

الحد الأدنى = ٣,٢٠١٦٣٨

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٠٣١٧٢١

الحد الأدنى = ٣,٠٨٨٢٧٨

أى أنه غالباً تقوم المشروعات الصغيرة بالتوزيع عن طريق تجار الجملة.

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع بالنسبة للتوزيع عن طريق تجار التجزئة كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٦٣٦٦٨٣

الحد الأدنى = ١,٩٨٣٣١٦

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٧٤٠٠٢١

الحد الأدنى = ١,٨٧٩٩٨٧

أى أنه غالباً تقوم المشروعات الصغيرة بالتوزيع عن طريق تجار الجملة.

ويبين الجدول التالى ((٣-١٣)) التوزيع التكرارى والنسبى حسب أسباب اختيار منافذ التوزيع

جدول ((٣-١٣))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب أسباب اختيار منافذ التوزيع

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
(١) طبقاً لطبيعة الصناعة	٥٨	٥٩,١٨٤
(٢) بالتجربة السابقة	٣٤	٣٤,٦٩٤
(٣) طبقاً لأفضل المنافذ ماديا	٣٣	٣٣,٦٧٣
(٤) طبقاً لضمان التمويل	١٦	١٣,٣٢٧
(٥) اخرى	٥	٥,١٠٢

من تحليل بيانات جدول ((٣-١٣)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لأسباب اختيار منافذ التوزيع فى مفردات عينة البحث، فقد ظهر أن اختيار منافذ التوزيع طبقاً لطبيعة الصناعة يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٥٩٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اختيار منافذ التوزيع بناء على التجربة السابقة المرتبة الثانية كما حدد ٣٥٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اختيار منافذ التوزيع طبقاً لأفضلها مادياً المرتبة الثالثة كما حد ٣٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اختيار منافذ التوزيع طبقاً لضمان التمويل المرتبة الرابعة كما حدد ١٦٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اختيار منافذ التوزيع طبقاً لأسباب أخرى غير ما سبق ذكره المرتبة الخامسة كما حدد ٥٪ من مفردات العينة.

أى أن اختيار منافذ البيع طبقاً لطبيعة الصناعة يتم فى ٥٩٪ من مفردات العينة.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول ((٣-١٣)) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٦٨,٧٣٧٨٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٩,٢٦٢١٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٧١,٨١٨١٪

الحد الادنى للنسبة = ٤٦,١٨١٨٪

(د) سياسة الترويج:

يبين الجدول التالى ((٣-١٤)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب مدى وضع المشروع لخطة الترويج.

جدول ((٣-١٤))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب مدى وضع المشروع لخطة الترويج

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائما	٥	١٣	١٣,٢٦٥
غالباً	٤	١٦	١٦,٣٢٧
أحياناً	٣	٨	٨,١٦٣
نادراً	٢	٣	٣,٠٦١
لا يحدث	١	٥٨	٥٩,١٨٤
اجمالى		٩٨	١٠٠
المتوسط المرجح		٢,٢١٤٢٨٥	
الانحراف المعيارى		١,٥٧٣٠٥١	

من تحليل بيانات جدول ((٣-١٤)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى وضع خطة ترويجية مساويا ٢,٢١٤٢٨٥ مما يدل على أنه أحيانا تقوم مفردات العينة بااللجوء لوضع خطة ترويجية ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين أحيانا ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٥٧٣٠٥١ وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوى ٧١,٠٤٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٣٧,٧٥٥٪ من مفردات العينة تعتاد اللجوء إلى وضع خطة ترويجية وهذا ينعكس بالطبع على مدى معرفة الكثير من العملاء بمنتجاتها مما يحد من مبيعاتها، وقد اظهرت احدى الدراسات(١) أن الأسباب الرئيسية لذلك هى: اعتقاد ادارة هذه المشروعات أن السلع الجيدة تبيع نفسها، ووجود طلب غير مشبع بالسوق، وارتفاع تكاليف الحملات الاعلانية.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى وضع المشروع خطة للترويج ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى يضع فيها المشروع خطة للترويج يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٧٧٢

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-١٤)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٥٢٠٨٤٤

الحد الأدنى = ١,٨٩٩١٥٥

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٦١٩١٧٢٢

الحد الأدنى = ١,٨٠٠٨٢٧

أى أنه أحياناً تقوم المشروعات الصغيرة بوضع خطة للترويج.

ويبين الجدول التالى ((٣-١٥)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تضع خطة للترويج حسب عناصر المزيج الترويجى المستخدمة.

(١) ياسر محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره صفحة ١٠٨

جدول ((٣-١٥))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تضع خطة الترويج حسب عناصر المزيج الترويجى المستخدمة

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
(١) الإعلان	٢٣	٤١,٨١٨
(٢) مندوبى البيع	٢٠	٣٦,٣٦٤
(٣) الدعاية	١٢	٢١,٨١٨
الاجمالى	٥٥	١٠٠

مع ملاحظة أنه قد سمح لمفردات عينة البحث التى تضع خطة ترويج باختيار اكثر من بديل أو أكثر من عنصر من عناصر المزيج الترويجى المستخدم.

هناك تعدد وتنوع لعناصر المزيد الترويجى المستخدمة لدى مفردات عينة البحث، فقد ظهر ان عنصر الإعلان يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٤١,٨١٨٪ من مفردات العينة، بينما يحتل عنصر مندوبى البيع المرتبة الثانية كما حدد ٣٦,٣٦٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل عنصر الدعاية المرتبة الثالثة كما حدد ٢١,٨١٨٪ من مفردات العينة.

أى ان ٤١,٨١٨٪ من مفردات العينة تستخدم الإعلان كوسيلة للترويج.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول ((٣-١٥)) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٥١,٧٧١٩٪

الحد الأدنى للنسبة = ٣٢,٢٢٨٠٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٥٤,٨٦٣٠٪

الحد الادنى للنسبة = ٢٩,١٣٦٩٪

ومن التحليل السابق لأسلوب رسم السياسات التسويقية يتضح أن:

إن الغالبية من مفردات العينة تلجأ إلى سياسة التسعير المبنية على سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح ذلك لتأمين تحقيق ربح للمشروع، كما أنها طريقة من السهل حساب السعر بها إذا ما توافرت البيانات اللازمة.

ان سياسة البيع بالأجل فى حالة الكساد تلجأ إليها مفردات العينة أحياناً.

ان تجار الجملة هم أكثر منافذ التوزيع لمنتجات مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة.

ان مفردات العينة تلجأ أحياناً إلى وضع خطة ترويجية وأن ٣٧,٧٥٥٪ من مفردات العينة تعتاد وضع خطة للترويج وتعتمد مفردات العينة بالدرجة الأولى على الإعلان لترويج منتجاتها.

وبمزيد من التعمق فى اسلوب رسم السياسات التسويقية نبحث فى مدى توافر المعلومات اللازمة لرسم السياسات التسويقية:

يبين الجدولان التاليان التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مدى توافر المعلومات اللازمة لتخطيطهم التسويقى عن السوق المحلى والأسواق الأجنبية.

جدول ((٣-١٦))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب مدى توافر بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	٤٦	٤٦,٩٣٩
غالباً	٤	٣٢	٣٢,٦٥٣
أحياناً	٣	٨	٨,١٦٣
نادراً	٢	٥	٥,١٠٢
لا يوجد	١	٧	٧,١٤٣

من تحليل بيانات جدول ((٣-١٦)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى توافر بياناته منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى مساويا ٤,٠٧١٤٢٨ مما يدل على أنه غالباً تتوافر بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) ودائماً ((٥)) ولكنها تساوى غالبا ((٤)) تقريباً مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,١٨٠١٩٣ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٢٨,٩٩٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أنه فى ٨٧,٧٥٥٪ من مفردات العينة عادة تتوافر لديهم بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى توافر بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى يتوافر لديها بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى - ٠,٧٨٧

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-١٦)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٣٠٥٠٩٤

الحد الأدنى = ٣,٣٨٧٧٦١

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٣٧٩٠٠٩

الحد الأدنى = ٣,٧٦٣٨٤٦

أى أنه غالباً يتوافر لدى المشروعات الصناعية الصغيرة معلومات منتظمة عن السوق المحلى.

جدول ((٣-١٧))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب أسباب اختيار منافذ التوزيع

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
لا	٥٦	٥٧,١٤٣
نعم	٤٢	٤٢,٨٥٧
المجموع	٩٨	١٠٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-١٧)) يتضح أن:

من الجدول السابق وجدنا أنه فى ٨٧,٧٥٥٪ من مفردات العينة عادة ما تتوافر بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق المحلى، ولكن يمكننا القول أنه بصفة عامة ٩٢,٨٥٧٪ من مفردات العينة تتوافر بيانات منتظمة عن العملاء فى السوق الملى وبمقارنة تلك النسبة بنسبة توافر معلومات عن الأسواق الأجنبية فى الجدول الحالى والتى تساوى ((٤٢,٨٥٧٪)) نجد أن نسبة مفردات العينة التى يتوافر لديها معلومات منتظمة عن السوق المحلى أكبر من نسبة مفردات العينة التى يتوافر لديها معلومات عن السوق الأجنبى، وقد يرجع تفسير ذلك إلى أن غالبية المشروعات الصناعية الصغيرة تستهدف قطاعات العملاء المحليين.

أى أن نسبة ٤٢,٨٥٧٪ من مفردات العينة يتوافر لديها معلومات عن الأسواق الأجنبية.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-١٧) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٥٢,٦٥٤٩٪
الحد الأدنى للنسبة = ٣٣,٠٥٩٠٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٥٥,٧٥٤٣٪
الحد الادنى للنسبة = ٢٩,٩٥٩٦٪

ثانياً اسلوب رسم السياسات الإنتاجية:

ان اسلوب رسم السياسات الإنتاجية فى المشروعات الصناعية الصغيرة من عناصر التخطيط العلمى الهامة للمشروعات وينعكس مباشرة على كفائتها الإدارية وفى دراستنا هذه تم اختبار هذا العنصر من خلال:

() سياسة تحديد حجم الإنتاج.
() سياسة تسجيل الإنتاج.
() سياسة مراقبة جودة الإنتاج.

(أ) سياسة تحديد حجم الإنتاج:

يبين الجدول التالى ((٣-١٨)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب كيفية تحديد حجم الإنتاج:

جدول ((٣-١٨))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث كيفية تحديد حجم الإنتاج

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
حسب حجم المبيعات المتوقع	٦٠	٤٥,٨٠١
حسب القدرة الإنتاجية	٥٣	٤٠,٤٥٨
حسب القدرة المالية	١٣	٩,٩٢٤
حسب الطلبات الفعلية	٥	٣,٨١٧

من تحليل بيان جدول ((٣-١٨)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لكيفية تحديد حجم الإنتاج المستخدم لدى مفردات عينة البحث، فقد ظهر أن اسلوب تحديد حجم الإنتاج طبقاً لحجم المبيعات المتوقع يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٤٥,٨٠١٪ من مفردات العينة ، بينما يحتل اسلوب تحديد حجم الإنتاج طبقاً للقدرة الإنتاجية المرتبة الثانية كما حدد ٤٠,٤٥٨٪ من مفردات العينة، بينمايحتل اسلوب تحديد حجم الإنتاج طبقاً للقدرة المالية المرتبة الثالثة كما حدد ٩,٩٢٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب تحديد حجم الإنتاج طبقاً للطلبات الفعلية المرتبة الرابعة كما حدد ٣,٨١٧٪ من مفردات العينة.

أى أن ٤٥,٨٠١٪ من مفردات العينة تقوم بتحديد حجم الإنتاج طبقاً لحجم المبيعات المتوقع.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة في المجتمع لبيانات جدول (٣-١٨) كما يلي:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٥٥,٦٦٥٥٪

الحد الأدنى للنسبة = ٣٥,٩٣٦٤٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٥٨,٧٨٥٩٪

الحد الادنى للنسبة = ٣٢,٨١٦٠٪

(ب) سياسة تسجيل الإنتاج :

يبين الجدول ((٣-١٩)) التالي التوزيع التكراري والنسبي لمفردات العينة حسب حالات تسجيل الانتاج أولاً بأول :

جدول ((٣-١٩))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات وجود تسجيل الإنتاج أولاً بأول

البيان	غير مبين(٦)		دائماً (٥)		غالباً (٤)		احيانا (٣)		نادراً (٢)		لا يحدث(١)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تسجيل الإنتاج أولاً بأول	١	١,٠٢٠	٥٧	٥٨,١٦٣	٢١	٢١,٤٢٩	١١	١١,٢٢٤	٤	٤,٠٨٢	٤	٤,٠٨٢
المتوسط المرجح	٤,٢											
الانحراف المعيارى	٠,٩٠											

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات تسجيل الإنتاج أولا بأول مساويا ٤,٢ مما يدل على أنه غالباً ما يكون هناك رقابة على الإنتاج وتسجيل الإنتاج أولاً باول ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً (٤)، دائماً (٥) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى نوعاً ما كما يتضح من الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ٠,٩٠، وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوى ٢١,٤٣٪، ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٩٠,٨١٦٪ من مفردات العينة تعتاد تسجيل الانتاج أولاً باول.

ومما سبق يمكننا القول أن المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات تسجيل الإنتاج أولاً بأول ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الاكبر من الحالات التى يتم فيها تسجيل الإنتاج أولاً بأول يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على

يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى – ٠,٨٨٩.

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-١٩)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٣٧٨١٩٠

الحد الأدنى = ٤,٠٢١٨٠٩

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٤٣٤٥٥٧

الحد الأدنى = ٣,٩٦٥٤٤٢

أى أنه فى المشروعات الصناعية الصغيرة يكون هناك غالباً تسجيل للإنتاج أولاً بأول.

(ج) سياسة مراقبة جودة الإنتاج:

يبين الجدولين التاليين ((٣-٢٠)) ، ((٣-٢١)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب مدى قيامها بمراقبة جودة الإنتاج والطرق المستخدمة فى ذلك:

جدول ((٣-٢٠))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات القيام برقابة جودة الإنتاج

البيان	دائماً (٥)		غالباً (٤)		أحياناً (٣)		نادراً (٢)		لا يحدث (١)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
القوم بمراقبة جودة منتجاتى	٧٥	٧٦,٥٣١	١٩	١٩,٣٨٨	٢	٢,٠٤١	٢	٢,٠٤١	-	-
المتوسط المرجح	٤,٧									
الإنحراف المعيارى	٠,٢٩									

من تحليل بيانات جدول ((٣-٢٠)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات القيام برقابة جودة الإنتاج مساويا ٤,٧ مما يدل على أنه غالباً ما يكون هناك رقابة على جودة الإنتاج بل يمكننا أن نقول أنه دائماً هناك رقابة على جودة الإنتاج ويتضح ذلك بالنسبة لإجاباتمفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً (٤)، دائماً (٥) بل ويقترب من دائماً (٥) ويدعم ذلك أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ ضعف تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من صغر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ٠,٢٩، وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوى ٦,١٧٪، ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٩٧,٩٠٩٪ من مفردات العينة تعتاد القيام بعملية الرقابة على جودة الإنتاج.

ومما سبق يمكننا القول أن المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات القيام برقابة جودة الإنتاج ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تقوم بالرقابة على جودة الإنتاج يكون اكبر من المتوسط الحسابى ويقع يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى – ١,٠٣٤

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٠)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٧٥٧٤١٧

الحد الأدنى = ٤,٦٤٢٥٨٢

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٧٧٥٧٩

الحد الأدنى = ٤,٦٢٤٤٢٠

أى أنه فى المشروعات الصناعية الصغيرة غالباً بل يمكننا أن نقول دائماً توجد رقابة على الجودة.

جدول ((٣-٢١))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب اسلوب الرقابة على الجودة

اسلوب الرقابة	التكرار	النسبة المئوية (٪)
الملاحظة الشخصية	٣٤	٣٤,٦٩٤
يدوياً بالملاحظة	١٧	١٧,٣٤٧
يدويا	١٧	١٧,٣٤٧
اليا	١٢	١٢,٢٤٥
يدويا واليا	٨	٨,١٦٣
اليا بالملاحظة	٥	٥,١٠٢
يدويا واليا بالملاحظة	٥	٥,١٠٢
المجموع	٩٨	١٠٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-٢١)) يتضح أن:

تعددت وتنوعت اساليب الرقابة على الجودة حيث احتل اسلوب الملاحظة الشخصية المرتبة الأولى حيث يستخدم فى ٣٤,٦٩٤٪ من مفردات العينة، بينما احتل كل من اسلوب الرقابة على الجودة يدويا واسلوب الرقابة على الجودة يدويا وبالملاحظة المرتبة الثانية حيث يستدم فى ١٧,٣٤٧٪ من مفردات العينة، بينما احتل اسلوب الرقابة على الجودة آليا المرتبة الثالثة حيث يستخدم فى ١٢,٢٤٥٪ من مفردات العينة، بينما احتل اسلوب الرقابة على الجودة يدويا وآليا المرتبة الرابعة حيث يستخدم فى ٨,١٦٣٪ من مفردات العينة، بينما احتل كل من اسلوب الرقابة على الجودة يدويا وآليا بالملاحظة واسلوب الرقابة على الجودة آليا وبالملاحظة المرتبة الخامسة حيث يستخدم فى ٥,١٠٢٪ من مفردات العينة.

أى أن مراقبة الجودة تتم اساسا من خلال الملاحظة الشخصية، حيث يأتى هذا الأسلوب أول أساليب الرقابة من حيث التكرار ومن ثم لا تعتمد مفردات العينة هذه على وسائل اكثر دقة مثل ادوات القياس الهندسية أو العينات مما قد يعطى مؤشرا عن تخلف أساليب قياس الأداء بها ومع أن الملاحظة الشخصية لها أهميتها فى بعض المجالات إلا أن الاعتماد على هذا الاسلوب فقط يعيبه أن المشرف لا يحاول التركيز على ملاحظة أداء محدد وبالتالى قد لا يؤدى إلى اكتشاف الأخطاء.

أى أنه فى نسبة ٣٤,٦٩٤٪ من مفردات العينة تتم المراقبة على الجودة عن طريق أسلوب الملاحظة الشخصية ويحتل هذا الأسلوب المرتبة الأولى بين أساليب الرقابة على الجودة.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٢١) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٤٤,١١٨٢٪

الحد الأدنى للنسبة = ٢٥,٢٦٩٧٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٤٧,٠٩٩٣٪

الحد الادنى للنسبة = ٢٢,٢٨٨٦٪

ثالثاً اسلوب رسم السياسات المالية:

ان اسلوب رسم السياسات المالية فى المشروعات الصناعية الصغيرة من عناصر التخطيط العلمى الهامة للمشروعات وينعكس مباشرة على كفائتها الإدارية وفى دراستنا هذه تم اختبار هذا العنصر من خلال:

سياسة تحليل الوضع المالى للمشروع. سياسة تمويل رأس المال الثابت والعامل.

سياسة اللجوء إلى مصادر التمويل البنكية.

سياسة مواجهة نقص السيولة.

سياسة تحديد الاحتياجات المالية مسبقاً.

أ) سياسة تحليل الوضع المالى للمشروع:

يبين الجدولان ((٣-٢٢)) و ((٣-٢٣)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مدى استمرارية تحليل الوضع المالى للمشروع وما هى العناصر التى تؤخذ فى الاعتبار عند عمل هذا التحليل:

جدول ((٣-٢٣))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مدى استمرارية تحليل الوضع المالى للمشروع

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائما	٥	٣٧	٣٧,٧٥٥
غالبا	٤	٢٠	٢٠,٤٠٨
أحيانا	٣	١٧	١٧,٣٤٧
نادرا	٢	٢	٢,٠٤١
لا يوجد	١	٢٢	٢٢,٤٤٩

من تحليل بيانات جدول ((٣-٢٢)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى استمرارية تحليل الوضع المالى للمشروع مساويا ٣,٤ مما يدل على أنه احياناً تقوم مفردات عينة البحث بتحليل الوضع المالى للمشروع باستمرار، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) وأحياناً ((٣)) ولكنها تساوى احياناً ((٣)) تقريباً مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٤٦ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٤٢,٩٤٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٨٠,٦١٢٪ من مفردات العينة عادة تقوم بتحليل الوضع المالى للمشروع باستمرار.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى استمرارية تحليل الوضع المالى للمشروع ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تقوم باستمرار بتحليل الوضع المالى للمشروع يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ١,٠٩٦ و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٠)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٦٨٩٠٦٥

الحد الأدنى = ٣,١١٠٩٣٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٧٨٠٥٠٤

الحد الأدنى = ٣,٠١٩٤٩٥

أى أنه أحياناً تقوم المشروعات الصناعية الصغيرة بتحليل الوضع المالى للمشروع باستمرار.

جدول ((٣-٢٣))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تقوم بتحليل وضعها المالى وذلك من حيث عناصر التحليل المالى التى تؤخذ فى الاعتبار

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
التكلفة والعائد	٤٥	٥٩,٢١٠
دراسة السوق واحتياجاته	١٤	١٨,٤٢١
ظروف السوق من حيث الازدهار والانكماش	٣	٣,٩٤٧
السيولة النقدية	٣	٣,٩٤٧
حدود الائتمان من البنوك	٣	٣,٩٤٧
زيادة الارباح	٢	٢,٦٣٢
توافر المادة الخام	٢	٢,٦٣٢
دراسة المديونية والالتزامات والعرابين والعقود	٢	٢,٦٣٢

من تحليل بيانات جدول ((٣-٢٣)) يتضح أن :

تتعدد عناصر التحليل المالى التى تؤخذ فى الاعتبار عند التحليل المالى لمفردات عينة البحث من المشروعات الصناعية الصغيرة، حيث احتلت التكلفة والعائد المرتبة الأولى كما حدد ٥٩,٢١٠٪ من مفردات العينة، بينما احتلت تكلفة الانتاج المرتبة الثانية كما حدد ١٨,٤٢١٪ من مفردات العينة، بينما احتلت كل من دراسة السوق واحتياجاته وكذلك ظروف السوق من حيث الازدهار والانكماش وكذلك السيولة النقدية المرتبة الثالثة كما حدد ٣,٩٤٧٪ من مفردات العينة، بينما احتلت كل من حدود الائتمان من البنوك وكذلك زيادة الارباح وكذلك توافر المادة الخام وكذلك دراسة المديونية والالتزامات والعرابين والعقود المرتبة الرابعة كما حدد ٢,٦٣٢٪ من مفردات العينة.

أى أن ٥٩,٢١٠٪ من مفردات العينة تأخذ فى اعتبارها التكلفة والعائد عند قيامها بالتحليل المالى للمشروعات.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٢٣) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٦٨,٩٤١٠٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٩,٤٨٠٩٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٧٢,٠١٨٩٪

الحد الادنى للنسبة = ٤٦,٤٠٣٠٪

(ب) سياسة تمويل رأس المال الثابت والعامل:

يبين الجدول التالى ((٣-٢٤)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مصادر تمويل رأس المال الثابت الداخلية والخارجية ومدى الاعتماد عليها:

جدول ((٣-٢٤))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مصادر تمويل رأس المال الثابت الداخلية والخارجية ومدى الاعتماد عليها

البيان	دائماً (٥)	غالباً (٤)	احياناً (٣)	نادراً (٢)	لا يحدث (١)
	ك	ك	ك	ك	ك
مصادر داخليـــة					
(١) اصحـــاب المشـــروع	٨٢	٤	١	١	١٠
(٢) الارباح المحتجـــزة	١٥	٦	٣	٣	٧١
(ب) مصادر خارجيـــة:					
(ا) البنـــــــــوك	٢٣	١٣	١٢	٣	٤٧
(٢) المـــــــــوردون	١٢	٨	٣	١	٧٤

مـن تحليـل بيانـات جـدول ((٣-٢٤)) يتضـح أن:

غالبية مفردات العينـة تعتمـد علـى التمويل الذاتى مـن أصحـاب المشـاريع لتمويـل عنـاصر رأس المـال الثـابت ويتضح ذلك مما يلـى:

(١) بالنسـبة لأصحـاب المشروع: جـاء المتوسـط الحسـابى المرجـح لإجابـات مفـردات العينـة بالنسـبة لمـدى الاعتمـاد علـى أصحـاب المشـروع كمصـدر تمويـل رأس المـال الثـالت مسـاويا ٤,٥ مما يدل على أنـه غالبـاً تقـوم مفـردات عينـة البحـث بالاعتمـاد على أصحـاب المشـروع كمصـدر لتمويـل رأس المـال الثـابت، ويتضـح ذلـك بالنسـبة لإجابـات مفـردات العينـة التـى يـتراوح متوسـطها الحسـابى بـين غالبـاً ((٤)) ودائمـاً ((٥)) مـع ملاحظـة أنـه بالنسـبة لإجابـات مفـردات العينـة يلاحـظ تبـاعد أو تنـاثر أو تشـتت قيـم إجابـات مفـردات العينة عـن الوسـط الحسـابى كمـا يتضح من كـبر الانحـراف المعيـارى لقيـم اجابـات مفـردات العينـة والـذى يسـاوى ١,٧٤ وكذلـك معـامل الاختـلاف الـذى يسـاوى ٣٨,٦٦٧٪

ومما سـبق يمكننـا القـول أن شـكل المنحنـى الممثـل لإجابـات مفـردات العينـة بالنسـبة لمـدى الاعتمـاد علـى أصحـاب المشـروع كمصـدر لتمويـل رأس المـال الثـابت ملتوى جهـة اليسـار ((أى أن العـدد الأكـبر مـن الحـالات التـى تعتمـد علـى أصحـاب المشـروع كمصـدر لتمويـل رأس المـال الثـابت يكـون أكبر مـن المتوسـط الحسـابى ويقـع على يمينه))، كما يتضـح مـن معـامل الالتواء الـذى يسـاوى - ٠,٢٨٧ و يمكننا تقديـر متوسـط المجتمـع لبيـان جدول ((٣-٢٤)) كمـا يلـى:

() عنـد درجـة ثقـة ٩٥٪ فـإن حدود الثقة لمتوسط المجتمـع هـى:

الحـد الأعلـى = ٤,٨٤٤٥٠٢

الحـد الأدنـى = ٤,١٥٥٤٩٧

() عنـد درجـة ثقـة ٩٩٪ فـإن حدود الثقة لمتوسط المجتمـع هـى:

الحـد الأعلـى = ٤,٩٥٣٤٧٧

الحـد الأدنـى = ٤,٠٤٦٥٢٢

أى أنـه غالبـاً تعتمـد المشـروعات الصناعية الصغـيرة علـى أصحـاب المشـروعات كمصـدر لتمويـل رأس المال الثـابت.

(٢) بالنسـبة للاربـاح المحتجـزة: جـاء المتوسـط الحسـابى المرجـح لإجابـات مفـردات العينـة بالنسـبة لمـدى الاعتمـاد علـى الأربـاح المحتجـزة كمصـدر تمويـل

رأس المال الثابت مساويا ١,٩ مما يدل على أنه نادراً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال الثابت، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين نادراً ((٢)) ولا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ ضعف تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابي كما يتضح من صغر الانحراف المعياري لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ٠,٤٩ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٢٥,٧٩٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الارباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال الثابت ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعتمد على الارباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال الثابت يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ١,٨٣٧

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٤)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٩٩٧٠١٥

الحد الأدنى = ١,٨٠٢٩٨٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٠٢٧٧٠٣

الحد الأدنى = ١,٧٧٢٢٩٦

أى أنه نادراً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على الأرباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال الثابت.

(٣) بالنسبة للبنوك: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على البنوك كمصدر تمويل رأس المال الثابت مساوياً ٢,٦ مما يدل على أنه احياناً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال الثابت، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين احياناً ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ ضعف تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من صغر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ٠,٥٩ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٢٢,٦٩٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال الثابت ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعتمد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال الثابت يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٢,٧١٢

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٤)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٦٩٨٩٩٤

الحد الأدنى = ٢,٥٠١٠٠٥

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٧٣٠٣٠٩

الحد الأدنى = ٢,٤٦٩٦٩٠

أى أنه احياناً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال الثابت.

(٤) بالنسبة للموردين: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الموردين كمصدر تمويل رأس المال الثابت مساوياً ١,٨ مما يدل على أنه نادراً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال الثابت، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين نادراً ((٢)) ولا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ ضعف تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من صغر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٢٩ ، وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ١٦,١١٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال الثابت ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعتمد على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال الثابت يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٢,٧٥٩ و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٤)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٨٥٧٤١٧

الحد الأدنى = ١,٧٤٢٥٨٢

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٨٧٥٥٧٩

الحد الأدنى = ١,٧٢٤٤٢٠

أى أنه نادراً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال الثابت.

ويبين الجدول التالى ((٣-٢٥)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مصادر تمويل رأس المال العامل:

جدول ((٣-٢٥))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية والخارجية ومدى الاعتماد عليها.

البيان	دائماً (٥)	غالباً (٤)	احياناً (٣)	نادراً (٢)	لا يحدث (١)
	ك	ك	ك	ك	ك
مصادر داخلية					
(١) اصحساب المشروع	٦٢	٨	٤	٢	٢٢
(٢) الارباح المحتجزة	٣١	٩	١	٣	٥٤
(ب) مصادر خارجية:					
(ا) البنوك	١٣	٢	٩	١	٧٣
(٢) الموردون	١	١٨	٧	٧	٦٥

من تحليل بيانات جدول ((٣-٢٥)) يتضح أن:

غالبية مفردات العينة ذكروا أن أصحاب المشاريع هم المصدر الأول لتمويل رأس المال العامل، لشراء المواد الخام ودفع الاجور والنفقات الجارية عامة، كذلك مما سبق يتضح أن هناك تفضيل للحصول على تسهيلات من الموردين عن الاقتراض من البنوك وبمزيد من التعمق فيما سبق يتضح أن:

(١) بالنسبة لأصحاب المشروع: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد أصحاب المشروع كمصدر تمويل رأس المال العامل مساويا ٣,٨ مما يدل على أنه غالباً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على أصحاب المشروع كمصدر لتمويل رأس المال العامل، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) واحياناً ((٣)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضحمن كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٤٦ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٣٨,٤٢١٠٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على اصحاب المشروع كمصدر لتمويل رأس المال العامل ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعتمد على أصحاب المشروع كمصدر لتمويل رأس المال العامل يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى -٠,٨٢٢

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٥)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٠٨٩٠٦٥

الحد الأدنى = ٣,٥١٠٩٣٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,١٨٠٥٠٤

الحد الأدنى = ٣,٤١٩٤٩٥

أى أنه غالباً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على أصحاب المشروعات كمصدر لتمويل رأس المال العامل.

(٢) بالنسبة للأرباح المحتجزة: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويل رأس المال العامل مساوياً ٢,٦ مما يدل على أنه أحياناً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال العامل، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين نادراً ((٢)) وأحياناً ((٣)) مع ملاحظة أنه بالنسبةلإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٨١ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٦٩,٦٢٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال

العامل ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعتمد على الأرباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال العامل يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٨٨٤

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٥)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٩٥٨٣٦١

الحد الأدنى = ٢,٢٤١٦٣٨

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٠٧١٧٢١

الحد الأدنى = ٢,١٢٨٢٧٨

أى أنه احياناً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على الأرباح المحتجزة كمصدر لتمويل رأس المال العامل.

(٣) بالنسبةللبنوك: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال العامل مساويا ١,٨ مما يدل على أنه نادراً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال العامل، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يراوح متوسطها الحسابى بين لا يحدث ((١)) ونادراً ((@)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٦٢ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٩٠٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال العامل ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعتمد على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال العامل يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الألتواء الذى يساوى ٠,٤٩٤

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٥)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,١٢٠٧٤٣

الحد الأدنى = ١,٤٧٩٢٥٦

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٢٢٢٢٠٣

الحد الأدنى = ١,٣٧٧٧٩٦

أى أنه نادراً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على البنوك كمصدر لتمويل رأس المال العامل.

(٤) بالنسبة للموردين: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال العامل والاعتماد عليه مساويا ١,٨ مما يدل على أنه نادراً تقوم مفردات عينة البحث بالاعتماد على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال العامل، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين نادراً ((٢)) ولا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٦٢ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٩٠٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات

مفردات العينة بالنسبة لمدى الاعتماد على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال العامل ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تلجأ إلى الموردين كمصدر لتمويل رأس المال العامل يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٤٩٤ و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٥)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,١٢٠٧٤٣

الحد الأدنى = ١,٤٧٩٢٥٦

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٢٢٢٢٠٣

الحد الأدنى = ١,٣٧٧٧٩٦

أى أنه نادراً تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على الموردين كمصدر لتمويل رأس المال العامل.

(ج) سياسة اللجوء إلى مصادر التمويل البنكية:

ذكرت ٤٢ مفردة من مفردات عينة البحث انها تعتمد على البنوك كمصدر للتمويل على البنوك كمصدر للتمويل سواء لرأس المال الثابت أو العامل، ويبين الجدولان ((٣-٢٦))، ((٣-٢٧)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مصادر التمويل البنكية للمشروع:

جدول ((٣-٢٦))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مصادر التمويل البنكية للمشروع

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
تجارية	٢١	٥٠
بنك التنمية الصناعى	١٣	٣٠,٩٥٢
صناعية	٤	٩,٥٢٤
زراعية	٢	٤,٧٦٢
بنك الاستثمار	١	٢,٣٨١
بنك تنمية الصادرات	١	٢,٣٨١

من تحليل جدول ((٣-٢٦)) يتضح أن:

تعددت مصادر التمويل البنكية للمشروع، حيث احتلت البنوك التجارية المرتبة الأولى كما حدد ٥٠٪ من مفردات عينة البحث التى تعتمد على مصادر التمويل البنكية، بينما احتل بنك التنمية الصناعى المرتبة الثانية كما حدد ٣٠,٩٥٧٪ من مفردات عينة البحث التى تعتمد على مصادر التمويل البنكية، بينما احتلت البنوك الصناعية المرتبة الثانية كما حدد ٩,٥٢٤٪ من مفردات عينة البحث التى تعتمد على مصادر التمويل البنكية، بينما احتلت البنوك الزراعية المرتبة الرابعة كما حدد ٤,٧٦٢٪ من مفردات عينة البحث التى تعتمد على مصادر التمويل البنكية، بينما احتل كل من بنك الاستثمار وبنك تنمية الصادرات المرتبة الخامسة كما حدد ٢,٣٨١٪ من مفردات عينة البحث التى تعتمد على مصادر التمويل البنكية.

أى أن البنوك التجارية تحتل المرتبة الأولى كما حدد ٥٠٪ من مفردات عينة البحث التى تعتمد على مصادر التمويل البنكية.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير

هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٢٠) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٥٩,٨٩٩٤٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٠,١٠٠٥٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن : الحد الأعلى للنسبة = ٦٣٠٣٠٩٪

الحد الادنى للنسبة = ٣٦,٩٦٩٠٪

جدول ((٣-٢٧))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث مشاكل الاقتراض من البنوك ((سمح بأختيار اكثر من بديل))

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
ارتفاع اسعار الفائدة على القروض	٧٧	٧١,٩٦١
تعقد الإجراءات المطلوبة	١٥	١٤,٠١٩
عدم وجود خدمات كافية	٥	٤,٦٧٣
الكفاية المالية الشخصية لتمويل المشروع	٣	٢,٨٠٤
لا علم لى بالخدمات التى تقدمها البنوك	٢	١,٨٦٩
الاعتقاد أنها حرام دينا	٢	١,٨٦٩
الخوف من عدم القدرة على سداد الدين	١	٠,٩٣٥
المشروع فى مرحله الاولى من الانتاج ولا نستطيع أن نفترض دون أن نعلم حجم الانتاج	١	٠,٩٣٥
حالة السوق غير مستقرة	١	٠,٩٣٥

من تحليل جدول ((٣-٢٧)) يتضح أن:

تعددت مشاكل الاقتراض من البنوك التى تواجه المشروعات، حيث احتل ارتفاع سعر الفائدة المرتبة الأولى كما حدد ٧١,٩٦١٪ من مفردات عينة البحث التى تواجه هذه الصعوبات، بينما احتل تعقد الاجراءات المطلوبة المرتبة الثانية كما حدد ١٤,٠١٩٪ من مفردات عينة البحث التى تواجه هذه الصعوبات، بينما احتل عدم وجود خدمات كافية المرتبة الثالثة كما حدد ٤,٦٧٣٪ من مفردات عينة البحث التى تواجه هذه الصعوبات، بينما احتلت الكفاية المالية الشخصية لتمويل المشروع المرتبة الرابعة كما حدد ٢,٨٠٤٪ من مفردات عينة البحث التى تواجه هذه الصعوبات، بينما احتل كل من عدم العلم بخدمات البنك وكذلك ان المشروع فى مراحله الأولى ولم يحدد حجم انتاجه بعد وكذلك الخوف من عدم القدرة على السداد المرتبة السادسة كما حدد ٠,٩٣٥ من مفردات عينة البحث التى تواجه هذه الصعوبات.

أى أن ارتفاع اسعار الفائدة على القروض يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٧١,٩٦١٪ من مفردات عينة البحث التى تواجه هذه الصعوبات.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٢٠) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة = ٨٠,٨٥٤٥٪

الحد الأدنى للنسبة = ٦٣,٠٦٧٤٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن: الحد الأعلى للنسبة =٨٣,٦٦٧٧٪

الحد الادنى للنسبة = ٦٠,٢٥٤٢٪

(ج) سياسة مواجهة نقص السيولة:

يبين الجدولان التاليان ((٣-٢٨)) ، ((٣-٢٩)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث درجة معانات المشروعات الصغيرة من نقص السيولة:

جدول ((٣-٢٨))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث درجة معاناة المشروعات الصغيرة من نقص السيولة

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	١٤	١٤,٢٨٦
غالباً	٤	١٦	١٦,٣٢٧
أحياناً	٣	٢٢	٢٢,٤٤٩
نادراً	٢	٣	٣,٠٦١
لا يوجد	١	٤٣	٤٣,٨٧٧

من تحليل جدول ((٣-٢٨)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى معاناتهم من نقص السيولة مساويا ٢,٥ مما يدل على أنه أحيانا تعانى مفرات عينة البحث من مشاكل نتيجة نقص السيولة، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين نادرا ((٢)) واحيانا ((٣)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم إجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٨ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٧٢٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٥٣,٠٦٢٪ من مفردات العينة عادة تواجه مشاكل نقص السيولة.

وقد يرجع تفسير ذلك إلى ما ذكرناه سابقاً من عدم قيام العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة بتخطيط مبيعاتها والتاجها وتمويلها وفى احيانا كثيرة لا تقوم فى البداية اساسا بإعداد دراسات جدوى للمشروع و.... كل ذلك يؤدى إلى مشكلة نقص السيولة وتراكم الديون.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لدرجة معاناة المشروعات الصغيرة من نقص السيولة ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تعانى من نقص السيولة يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٨٣٣

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٨)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٨٥٦٣٨٠

الحد الأدنى = ٢,١٤٣٦١٨

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٩٦٩١١٤

الحد الأدنى = ٢,٠٣٠٨٨٥

أى أنه احياناً تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة مشاكل نقص السيولة.

جدول ((٣-٢٩))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث اسلوب مواجهة نقص السيولة النقدية

البيان	دائماً (٥)	غالباً (٤)	احياناً (٣)	نادراً (٢)	لا يحدث (١)
	ك	ك	ك	ك	ك
الاقتراض طويل الاجل	٣	٣	٣	٦	٨٠
الاقتراض قصير الاجل	٥	٨	٦	٢	٧
تسهيلات ائتمانية من الموردين	١٦	٦	٥	٣	٦٨
تسهيلات ائتمانية من المشترى (دفعة مقدمة)	-	-	١	-	٩٧
من أموال صاحب المشروع	١	-	-	-	٩٧

من تحليل جدول ((٣-٢٩)) يتضح أن:

(١) بالنسبة للاقتراض طويل الأجل: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة للاقتراض طويل الأجل لعلاج مشكلة السيولة مساويا ١,٢ مما يدل على أنه نادرا بل يمكننا القول أنه لا يحدث قيام مفردات عينة البحث بالاعتماد على الاقتراض طويل الأجل، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين نادرا ((٢)) ولا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٨ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ١٥٠٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى اللجوء إلى الاقتراض طويل الأجل لمواجهة مشكلة نقص السيولة النقدية ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الاكبر من الحالات التى تلجأ إلى الاقتراض طويل الأجل لمواجهة نقص السيولة يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,١١١

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٩)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٥٥٦٣٨١

الحد الأدنى = ٠,٨٤٣٦١٨

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٦٦٩١١٤

الحد الأدنى = ٠,٧٣٠٨٨٥

أى أنه نادراً بل يمكننا القول أنه لا يحدث اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على القروض طويلة الأجل.

(٢) بالنسبة للاقتراض قصير الأجل: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة للاقتراض طويل الأجل لعلاج مشكلة السيولة مساويا ١,٦ مما يدل على أنه نادراً قيام مفردات عينة البحث بالاعتماد على الاقتراض قصير الأجل، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد او تناثر او تشتت قيم إجابات

مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم إجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٥٢ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٩٥٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى اللجوء إلى الاقتراض قصير الأجل لمواجهة نقص السيولة ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل لمواجهة نقص السيولة يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٣٩٥

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٩)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٩٠٠٩٤٤

الحد الأدنى = ١,٢٩٩٠٥٥

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١,٩٩٦١٤١

الحد الأدنى = ١,٢٠٣٨٥٨

أى أنه نادراً اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على القروض قصيرة الأجل.

(٣) بالنسبة للتسهيلات الائتمانية من الموردين: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية من الموردين، ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين نادراً ((٢)) ولا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تنالر او تشتت قيم اجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٧٥ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٩٢,١٠٪

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة إلى اللجوء إلى التسهيلات الائتمانية من الموردين لمواجهة نقص السيولة ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تلجأ إلى التسهيلات الائتمانية من الموردين يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٥١٤

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٩)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٢٤٦٤٨٢

الحد الأدنى = ١,٥٥٣٥١٧

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٢,٣٥٦٠٨٣

الحد الأدنى = ١,٤٤٣٩١٦

أى أنه نادراً اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على التسهيلات الأئتمانية من الموردين.

(٤) بالنسبة للتسهيلات الائتمانية من المشترى: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية من المشترى لعلاج مشكلة السيولة مساويا ١ مما يدل على أنه لا يحدث قيام مفردات عينة البحث بالاعتماد على التسهيلات الائتمانية من المشترى، يتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتساوى متوسطها الحسابى مع لا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ ضعف تباعد أو تنالر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من

صفر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى صفر وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٠٪، وكذلك فإن معامل الإلتواء = صفر ((أى أن المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية من المشترى لعلاج مشكلة نقص السيولة منحنى متماثل))

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٩)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١

الحد الأدنى = ١

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١

الحد الأدنى = ١

أى أنه لا يحدث اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على التسهيلات الائتمانية من المشترى.

(٥) بالنسبة لأموال صاحب المشروع: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإابات مفردات العينة بالنسبة لاستخدام لاستخدام أموال اصحاب المشروع لعلاج مشكلة السيولة مساويا ١ مما يدل على أنه لا يحدث قيام مفردات عينة البحث بالاعتماد على أموال احسب المشروع لعلاج مشكلة السيولة، يتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتساوى متوسطها الحسابى مع لا يحدث ((١)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ ضعف تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من صفر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى صفر وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٠٪، وكذلك فإن معامل الالتواء = صفر ((أى أن المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة للاعتماد على أموال اصحاب المشروع لعلاج مشكلة السيولة منحنى متماثل))

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٢٩)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١

الحد الأدنى = ١

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ١

الحد الأدنى = ١

أى أنه لا يحدث اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على التسهيلات الائتمانية من المشترى.

(هـ) سياسة تحديد الاحتياجات المالية مسبقاً:

يوضح جدول ((٣-٣٠)) التالى التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تعتاد القيام بتحديد اهدافها المالية مسبقاً من حيث كيفية تحديد احتياجاتها المالية

جدول ((٣-٣٠))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تعتاد القيام بتحديد اهدافها المالية مسبقاً من حيث كيفية تحديد احتياجاتها المالية

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دراسة وتحليل حجم الانتاج وتكلفته	٥٦	٥٧,٦٧٦
دراسة وتحليل تكلفة المواد الخام	١٠	١٣,٥١٤
دراسة وتحليل اسعار المواد الخام والنفقات بأنواعها	٦	٨,١٠٨
دراسة وتحليل رصيد البنك ((السيولة))	٢	٢,٧٠٢

* عدد مفردات العينة التى تعتاد القيام بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً هى ٧٤ مفردة كما سبق.

من تحليل جدول ((٣-٣٠)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لكيفية تحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً فى مفردات عينة البحث التى تقوم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً، فقد ظهر أن دراسة وتحليل حجم الإنتاج وتكلفة تحتل المرتبة الأولى كما حدد ٧٥,٦٧٦٪ من مفردات العينة، بينما تحتل دراسة وتحليل تكلفة المواد الخام المرتبة الثانية كما حدد ١٣,٥١٤٪ من مفردات العينة، بينما تحتل دراسة وتحليل اسعار المواد الخام والنفقات بأنواعها المرتبة الثالثة كما حدد ٨,١٠٨٪ من مفردات العينة، بينما تحتل دراسة وتحليل رصيد البنك ((السيولة)) المرتبة الرابعة كما حدد ٢,٧٠٢٪ من مفردات العينة.

أى أن ٧٥,٦٧٦٪ من مفردات عينة البحث التى تقوم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً تقوم بتحديد الأهداف والاحتياجات المالية مسبقاً بناء على دراسة وتحليل حجم الإنتاج وتكلفته.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٣٠) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٨٤,١٧٠٥٪

الحد الأدنى للنسبة = ٦٧,١٨١٤٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٨٦,٨٥٧٥٪

الحد الادنى للنسبة = ٦٤,٤٩٤٤٪

وبمزيد من التعمق حول تقدير تكاليفالإنتاج مسبقاً نظراً لما لذلك من أهمية، حيث أن هذا التقدير هام من ناحية التوجيه والرقابة على جميع عناصر العملية الإنتاجية سواء بالنسبة لأداء العمالة وتكاليفها أو المواد الخام أو الألات ..... الخ، كما أنه من ناحية أخرى يساعد تقدير تكاليف الإنتاج الإدارة فى تخطيط تسعير المنتجات من حيث تحديد الأسعار ونسب الخصم وطريقة السداد و... ولذلك تم اعداد الجدول التالى ((٣-٣١)) الذى يوضح التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة من حيث مدى الاهتمام بتقدير تكاليف الإنتاج مسبقاً.

جدول ((٢-٣١))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة من حيث مدى الاهتمام بتقدير تكاليف الإنتاج مسبقاً.

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	٥٨	٥٩,١٨٤
غالباً	٤	١٥	١٥,٣٠٦
أحياناً	٣	٥	٥,١٠٢
نادراً	٢	٢	٢,٠٤١
لا يوجد	١	١٨	١٨,٣٦٧
المجموع		٩٨	١٠٠

من تحليل جدول ((٣-٣١)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمجى الاهتمام بتقدير تكاليف الإنتاج مسبقاً مساوياً ٣,٩٤٨٩٧٩ مما يدل على أنه غالباً تقوم مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة بتقدير تكاليف الإنتا مسبقاً ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفسردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) واحياناً ((٣)) ولكنها تساوى غالباً ((٤)) تقريباً مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد وتناثر وتشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٥٤١٠٨٩ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٣٩,٠٢٪ ونتيجة لذلك يمكننا قول أنه فى ٧٩,٥٩٢٪ من مفردات العينة عادة تهتم بتقدير تكاليف الإنتاج مقدماً

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى الاهتمام بتقدير تكاليف الإنتاج مسبقاً ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تقوم بتقدير تكاليف الإنتاج مسبقاً يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٠,٦٨٢٠٠٠

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٣١)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فان الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٢٥٤٠٩٨

الحد الأدنى = ٣,٦٤٣٨٥٩

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فان حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٣٥٠٦١٥

الحد الأدنى = ٣,٥٤٧٣٤٢

أى أنه غالباً تقوم المشروعات الصناعية الصغيرة بتقدير تكاليف الإنتاج مسبقاً.

رابعاً : اسلوب رسم سياسات الأفراد:

ان اسلوب رسم سياسات الأفراد فى المشروعات الصناعية الصغيرة من عناصر التخطيط العلمى الهامة للمشروعات وينعكس مباشرة على كفائتها الإدارية وفى دراستنا هذه تم اختبار هذا العنصر من خلال العديد من العناصر هى:

سياسة تحديد مكافأ مندوبى البيع.

سياسة تحديد اجور العاملين.

سياسة تحديد الحوافز

سياسة تدريب العاملين

سياسة مكافأة الإنجاز المتميز

سياسة مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات

سياسة تحديد مكافأة رجال البيع:

كما سيوضح فيما يلي بجدول ((٥-٥)) بالمبحث الأول الخاص بالتحفيز بالفصل الرابع الخاص بالتوجيه تتعدد طرق وأساليب تحديد مكافأة مندوبي البيع، حيث لم يوضح ٤٣,٨٧٨٪ من مفردات العينة لطريقة أو الاسلوب المستخدم بينما بالنسبة لمن قاموا بتوضيح الطريقة أو الاسلوب المستخدم نجد أن اسلوب المرتب + العمولة يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٢٨,٥١٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب المرتب الثابت المرتب الثابت كما حدد ١٦,٣٢٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب العمولة المرتبة الثالثة كما حدد ١٠,٢٠٤٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب المرتب الثابت + الحوافز المتنوعة المرتبة الرابعة كما حدد ١,٠٢٠٪ من مفردات العينة.

(ب) سياسة تحديد أجور العاملين:

كما سيوضح فيما يلي بجدول ((٥-١)) بالمبحث الأول الخاص بالتحفيز بالفصل الرابع الخاص بالتوجيه فإن:

() نادراً يتم تحديد الأجور بناء على مستويات أعلى من المستويات السائدة في الصناعة.

() احياناً يتم تحديد الأجول بناء على المستويات السائدة في الصناعة.

() احياناً يتم تحديد الاجور بالاتفاق مع العامل.

(ج) سياسة تحديد الحوافز:

كما سيوضح فيما يلي بجدول ((٥-٢)) بالمبحث الأول الخاص بالتحفيز بالفصل الرابع الاص بالتوجيه تتعدد أو تختلف طبيعة نظام الحوافز بمفردات عينة البحث، حيث تحتل المزايا النقدية المرتبة الأولى كما حدد ٨٠,٦١٢٪ من مفردات العينة، بينما تحتل المزايا العينية + النقدية المرتبة الثانية كما حدد ١٠,٢٠٤٪ من مفردات العينة، بينما تحتل المزايا العينية المرتبة الثالثة كما حدد ٩,١٨٤٪ من مفردات العينة.

(د) سياسة تدريب العاملين:

كما سيوضح فيما يلي بجدول ((٥-٨)) بالمبحث الأول الخاص بالتحفيز بالفصل الرابع الخاص بالتوجيه فإن نسبة ١٠٠٪ من مفردات العينة تقوم بتدريب العاملين بينما تعدد اماكن تدريب العاملين، حيث أنه في ٩١,٨٣٧٪ من مفردات العينة يتم التدريب داخل المصنع أو ON JOB TRAINING أى يتعلم الفرد وهو يعمل وتقع مسئولية التدريب على المشرف المباشر ويحتل ذلك المرتبة الأولى، حيث أنه لا شك في ان تدريب العمال داخل المصنع يخلق الانسجام والتعاون بين الأفراد ويهذب سلوكهم ذلك إلى جانب اكسابهم المهارات المطلوبة، ولكن يعاب على الاكتفاء بالتدريب داخل المصنع أنه قد لا يؤدى إلى التطور والديناميكية المطلوبة جداً ويلجأ لهذا الاسلوب التدريبي نظراً لعدم توافر دعم مالي كافي يمكن توجيهه للعملية التدريبية وكذلك لطبيعة المحتوى التدريبي وسهولته وامكانية تعلمه في وقت قصير وكذلك نظراً لقلة عدد الأفراد الذين سيتم تدريبهم و .....، بينما اجاب ٦,١٢٣٪ ان التدريب يتم في اماكن اخرى خلاف المصنع ويحتل ذلك المرتبة الثانية، بينما يتم التدريب في الشركة المردة للالات في ١,٠٢٠٪ من مفردات العينة ويحتل ذلك المرتبة الثالثة، بينما يتم التدريب بالمصنع والشركة الموردة للالات في ١,٠٢٠٪ من مفردات العينة ويحتل ذلك المرتبة الرابعة.

(هـ) سياسة مكافأة الانجاز المتميز:

كما سيوضح فيما يلى بجدول ((٥-٣)) بالمبحث الأول الخاص بالتحفيز بالفصل الرابع الخاص بالتوجيه فإنه تتعدد اساليب مكافأة العامل المتميز، فنجد أن نسبة ٨٥,٧١٤٪ من مفردات العينة تستخدم اسلوب المكافأة المادية مقابل التميز وتحتل المرتبة الأولى فهى ترتبط الأثابة بالأداء ولا شك أن ذلك عاملاً محفزا لزيادة الإنتاج وهو عامل دافع إلى تحقيق الرضاء الوظيفى، بينما نجد أن نسبة ١١,٢٢٥٪ من مفردات العينة ترى أن الانجاز جزء من العمل وتحتل المرتبة الثالثة، بينما نجد أن نسبة ٢,٠٤١٪ من مفردات العينة لم يوضحوا اسلوب مكافأة العامل المتميز بمشروعاتهم وتحتل المرتبة الثالثة، بينما نجد أن نسبة ١,٠٢٠٪ من مفردات العينة تقوم بمنح العامل منصباً شرفيا مقابل التميز وتحتل المرتبة الرابعة.

ولكن تجدر الاشارة إلى مفردات العينة لم تستخدم اساليب التحفيز الأخرى كأسلوب الاجر الملحق ((وهو التحفيز بالاجازات المدفوعة والمعاشات والتأمينات)) أو تكبير الوظيفة كعامل من العوامل الخاصة بمحتوى الوظيفة طبقاً لنظرية هرتزبرج TWO-FACTOR THEORY أو غناء الوظيفة ويعتبر ذلك من الدوافع الحقيقية للعمل واحداث الرضاء وتخفيض معدلات ترك الوظيفة.

(و) سياسة مشاركة العاملين فى اتخاذ القرار:

كما سيوضح فيما يلى بجدول ((٥-٩)) بالمبحث الأول الخاص بالتحفيز بالفصل الرابع الخاص بالتوجيه فإن اصدار القرارات بصفة فردية وبدون مشاركة العاملين يتم احيانا مما يدل على ضعف وعدم انتشار هذا الأسلوب.

المبحث الثالث

رسم الخطط والبرامج والعوامل المساعدة والمعوقة:

من الجوانب الهامة التى يجب اخذها فى الاعتبار عند رسم الخطط والبرامج على اختلاف انواعها العوامل المساعدة التى يمكن أن تساعد المشروع فى تحقيق أهدافه والمعوقة التى تعوق المشروع عن تحقيق اهدافه، والعوامل المساعدة أو المعوقة هى نقاط الضعف والقوة الموجودة فى البيئتين الداخلية والخارجية ويمكن توضيحها فى البيئة الخارجية فى شكل فرص وتهديدات.

مع الأخذ فى الاعتبار أنه إذا كان من السهل نوعاً ما تحديدها الأن، فإن المستقبل ليس واضحاً تماما وعلى الرغم من ذلك ، فإن التنبؤ بالمواقف المستقبلية والمشاكل والفرص و... ويعتبر انباً هاما من عملية التخطيط وقد تم اختبار هذا العنصر من خلال عدة نقاط هى:

مدى تحديد مواطن القوة والضعف فى المشروع.

كيفية تحديد ذلك.

فى حالة التوسع والتطور هل يتم التحديد المسبق لامكانيات التوسع بالمشروع.

يبين الجدول ((٣-٢٣)) التالى التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب مدى تحديدهم لنقاط القوة والضعف فى المشروع وكيفية ذلك:

جدول ((٣-٣٢))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب مدى تحديدهم لنقاط القوة والضعف فى المشروع

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	٣٧	٣٧,٧٧٥
غالباً	٤	٣٥	٣٥,٧١٤
أحياناً	٣	٧	٧,١٤٣
نادراً	٢	٤	٤,٠٨٠
لا يحدث	١	١٥	١٥,٣٠٦
الجمالى		٩٨	٪١٠٠
المتوسط المرجح		٣,٨٤٦٩٣٨	
الانحراف المعيارى		١,٣٤٢٧٩٦	

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٢)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى تحديدهم لنقاط القوة والضعف فى المشروع مساويا ٣,٨٤٦٩٣٨ مما يدل على أنه غالباً تقوم مفردات العينة بتحديد نقاط القوة والضعف ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين احياناً ((٣)) وغالباً ((٤)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم مفردات العينة والذى يساوى ١,٣٤٢٧٩٦ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٣٤,٩١٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٨٠,٦١٤٪ من مفردات العينة تعتاد الاهتمام بتحديد وتحليل مواطن القوة والضعف الداخلية، ويشير ذلك إلى اهتمام هذه المشروعات بالمراجعة الذاتية لتقوية ظروف بيئتها الداخلية حتى تتمكن من مواجهة الاحتياجات والظروف البيئية المحيطة بها مباشرة والتى تتكون من المستهلكين والموزعين والموردين ولكن لكى يكون هذا العمل مجديا لابد من استكماله بتحليل الظروف البيئية الخارجية للتعرف على الفرص والتهديدات البيئية التى تواجه المشروع حتى تتمكن الإدارة من تحديد الفرص التى يمكن اقتناصها والتهديدات التى يمكن تجنبها أو الحد من تاثيرها السلبى على نشاط المشروع.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى تحديدهم لنقاط القوة والضعف فى المشروع ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تحدد نقاط القوة والضعف فى المشروع يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى - ٠,٨٥٩

و يمكننا تقدير هذه النسبة في المجتمع لبيانات جدول (٣-٣٢) كما يلي:

()عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هي: الحد الأعلى= ٤,١٤٩٤٦٧٪

الحد الأدنى = ٣,٦٥٠٥٣٢٪

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هي.

الحد الأعلى = ٤,٢٢٨٣٨٠٪

الحد الأدنى= ٣,٥٧١٦١٩٪

أى أن المشروعات الصناعية الصغيرة تقوم غالباً بتحديد نقاط القوة والضعف الداخلية في المشروع.

ويعرض جدول ((٣-٣٣)) التالى الأساليب التى تستخدمها مفردات البحث من المشروعات الصناعية الصغيرة عند قيامها بتحليل مواطن القوة والضعف الداخلية:

جدول ((٣-٣٣))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث كيفية تحديد مواطن القوة والضعف فى المشروع

البيان	التكرار	النسبة المئوية
(١) من خلال ملاحظة الإنتاج كما ونوعا	٢٧	٢٧,٥٥١
(٢) من خلال دراسة السوق وإمكانيات المشروع	٢٢	٢٢,٤٤٩
(٣) دراسة المشكلات التى تواجه المشروع والعمل على علاجها	١٣	١٣,٢٦٥
(٤) من خلال دراسة مدى تقبل الزبون للمنتج	١١	١١,٢٢٥
(٥) عن طريق الخبرة	٦	٦,١٢٢
(٦) المتابعة اليومية لحركة الإنتاج ونشاط المبيعات المرتبط به	٦	٦,١٢٢
(٧) من خلال دراسة الظواهر العارضة والظواهر المستديمة التى يمر بها المشروع والسوق	٥	٢,١٠٢
(٨) من خلال ملاحظة عناصر التكلفة	٤	٤,٠٨٢
(٩) من درجة المنافسة ونوعها	٤	٤,٠٨٢
الجمالى	٩٨	١٠٠٪

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٣)) يتضح أن:

تتنوع طرق أو أساليب تحديد مواطن القوة والضعف الداخلية في المشروعات الصناعية الصغيرة، فقد جاءت ملاحظة الإنتاج كما وكيفاً لى المرتبة الأولى كما حدد ٢٧,٥٥١٪ من مفردات العينة بينما جاءت دراسة السوق وامكانيات المشروع فى المرتبة الثانية كما حدد ٢٢,٤٤٩٪ من مفردات العينة، بينما جاءت تواجه المشروع والعمل على علاجها في المرتبة الثالثة كما حدد ١٣,٢٦٥٪ من مفردات العينة، بينما جاءت دراسة مدى تقبل الزبون للمنتج فى المرتبة الرابعة كما حدد ١١,٢٢٥٪ من مفردات العينة، بينما جاء كل من المتابعة اليومية لحركة الإنتاج ونشاط المبيعات المرتبط به والخبرة فى المرتبة الخامسة كما حدد ٦,١٢٢٪ من مفردات العينة، بينما جاءت دراسة الظواهر العارضة والظواهر المستديمة التى يمر بها المشروع فى المرتبة السادسة كما حدد ٥,١٠٢٪ من مفردات العينة، بينما درجة المنافسة

ونوعها ملاحظة عناصر التكلفة في المرتبة السابعة كما حدد ٤,٠٨٢٪ من مفردات العينة، أي أن نسبة تحديد نقاط القوة والضعف في المشروع بناء على الدراسة والملاحظة والمتابعة تساوى ٩٣,٨٧٨٪.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة في المجتمع لبيانات جدول (٣-٣٣) كما يلي:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٩٨,٦٢٤٤٪

الحد الأدنى للنسبة = ٨٩,١٣١٥٪

ويبين جدول ((٣-٣٤)) التالى التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة من حيث مدى قيام مفردات العينة بالتحديد المسبق لإمكانيات التوسع:

جدول ((٣-٣٤))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب مدى قيامهم بالتحديد المسبق لإمكانيات التوسع

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائماً	٥	٤١	٤١,٨٣٧
غالباً	٤	٣٣	٣٣,٦٧٤
أحياناً	٣	٦	٦,١٢٢
نادراً	٢	٣	٣,٠٦١
لا يحدث	١	١٥	١٥,٣٠٦
الجمالى		٩٨	٪١٠٠
المتوسط المرجح		٣,٨٤٦٩٣٨	
الانحراف المعيارى		١,٣٤٢٧٩٦	

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٤)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبةلمدى تحديدهم المسبق لإمكانات التوسع في المشروع مساويا ٣,٨٦٧٣٤٦ مما يدل على أنه غالباً تقوم مفردات العينة بالتحديد المسبق لإمكانات التوسع ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين احيانا ((٣)) وغالباً ((٤)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٣٦٧٥٣٧ وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوى ٣٧,٢٢٧٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول ان ٨١,٦٣٣٪ من مفردات العينة تعتاد الاهتمام بتحديد امكانات التوسع مسبقاً، مما يشير إلى أن التوسع في هذه المشروعات يأخذ شكل من أشكال التخطيط المدروس ولا يتم دون دراسة للإمكانيات والموارد المطلوبة لهذا التوسع وكذلك دراسة العائد منه.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى التحديد المسبق لإمكانيات التوسع ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تقوم بالتحديد المسبق

لإمكانيات التوسع يكون أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى - ٠,٨٢٨

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٣٤)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,١٧٧١٨٥

الحد الأدنى = ٣,٦٢٢٨١٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,٢٦٤٨٦٧

الحد الأدنى = ٣,٥٣٣٥١٣٢

أى أنه المشروعات الصناعية الصغيرة تقوم غالباً بالتحديد المسبق لإمكانيات التوسع.

المبحث الرابع

التنبؤ والميزانيات التقديرية:

لا شك أن التنبؤ واسلوبه هو لب العملية التخطيطية فالتخطيط يتعامل مع المستقبل المجهول ولذلك فإن درجة كفاءة عملية التنبؤ تنعكس مباشرة على كفاءة التخطيط بالمشروع وفعاليته، فالتنبؤ ضرورى لوضع الخطة وتحديد الأهدال المطلوب تحقيقهما والعناصر الواجب استخدامها لذلك سواء مادية كانت أو بشرية ((أموال،، عدد، الآلات، مواد،...)) ويبين الجدول التالى ((٣-٣٥)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب مدى القيام بالتنبؤ:

جدول ((٣-٣٥))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب مدى القيام بالتنبؤ

البيان	الأوزان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
دائما	٥	٢٥	٢٥,٥١٠
غالباً	٤	١٨	١٨,٣٦٧
أحيانا	٣	١٤	١٤,٢٨٦
نادراً	٢	٣	٣,١٠٦
لا يحدث	١	٣٨	٣٨,٧٧٦
الجمالى		٩٨	٪١٠٠
المتوسط المرجح		٢,٨٨٧٧٥٥	
الانحراف المعيارى		١,٦٦٥٢٦٧	

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٥)) يتضح أن:

نجد أنه فى المتوسط تقوم مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة أحياناً بعملية التنبؤ ولكن يلاحظ كبر الانحراف المعيارى للظاهرة مما يعنى أن توزيع مفردات العينة لهذه الظاهرة لا يتركز حول المتوسط ((٢,٨٨٧٧٥٥)) ومما يؤكد ذلك ان ٣٨,٧٧٦٪ من مفردات العينة لا تقوم بأى تنبؤات و ٢٥,٥١٠٪ تقوم دائماً بالتنبؤ وبإجراء مزيد من التحليل للبيانات نجد أن: جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى القيام بالتنبؤ مساويا ٢,٨٨٧٧٥٥ مما يدل على أنه احيانا تقوم مفردات العينة بالتنبؤ ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات

مفردات العينة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين احيانا ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابي كما يتضح من كبر الانحراف المعياري لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٦٦٥٢٦٧ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٥٧,٦٧٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٥٨,٢٪ من مفردات العينة تعتاد القيام بعملية التنبؤ.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى القيام بالتنبؤ ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تقوم بالتنبؤ يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره)) كما يتضح من معامل الالتواء الهذى يساوي ١,١٣٤.

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٣٥)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٢٣٦٥٨٢

الحد الأدنى = ٢,٥٦٣٤١٧

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٣٤٣٠٥٢

الحد الأدنى = ٢,٤٥٦٩٤٧

أى أن المشروعات الصناعية الصغيرة تقوم احياناً بالتنبؤ.

ويؤثر عدم انتظام عملية التنبؤ فى هذه المشروعات سلبيا على الكفاءة والفاعلية الإدارية لهذه المشروعات، حيث أن التنبؤ هو أساس وضع الخطط التى يتحدد عليه الانشطة المطلوب ادائها والوظائف المطلوب شغلها والصلاحيات والمسئوليات وتحديد المعايير الرقابية والقيام بتوجيه اداء المشروع والعاملين فيه... وغيرها وفيما يتعلق بفترة التنبؤ يبين الجدول التالى ((٣-٣٦)) التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة التى تقوم بالتنبؤ وذلك حسب فترات التنبؤ:

جدول ((٣-٣٦))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث حسب فترة التنبؤ

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
ستة اشهر	٢٧	٤٥,٠٠٠
سنة	١٨	٣٠,٠٠٠
اكثر من سنة	٧	١١,٦٦٧
ثلاثة شهور	٦	١٠,٠٠٠
شهرية	٢	٣,٣٣٣
الاجمالى	٦٠	١٠٠

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٦)) يتضح أن:

هناك تعدد وتنوع لفترة التنبؤ فى عينة البحث، فقد تراوحت بين التنبؤ الشهرى والتنبؤ لأكثر من سنة، فقد ظهر أن التنبؤ لمدة ستة أشهر يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٤٥٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التنبؤ لمدة سنة المرتبة الثانية كما حدد ٣٠٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التنبؤ لمدة أكثر من

سنة المرتبة الثالثة كما حدد ١١,٦٦٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التنبؤ لمدة ثلاثة شهور المرتبة الرابعة كما حدد ١٠٪ من مفردات العينة، بينما يحتل التنبؤ لمدة شهر المرتبة الخامسة كما حدد ٣,٣٣٣٪ من مفردات العينة.

نجد أنه في غالبية المشروعات الصناعية الصغيرة التي تقوم بالتنبؤ العام للمشروع ((٨٨,٣٣٣٪)) تقوم بالتنبؤ قصير الأجل لفترة تتراوح بين شهر وسنة كاملة، مما يظهر حقيقة أن هذه المشروعات تعتمد على التخطيط قصير الأجل ولا توجد لديها خطط متوسطة الأجل أو طويلة الأجل كما انها لا تدرك أهمية التخطيط الاستراتيجي لانشطتها، وقد يرجع هذا الوضع إلى العديد من الأسباب اهمها عدم وعي القائمين على إدارة هذه المنشأت بأهمية التخطيط لفترات أطول من السنة والخفاض معرفتهم بالاساليب المستخدمة في ذلك، كما تشكل مشكلة عدم توافر البيانات والمعلومات في الدولة عائقاً امام التخطيط لأى نشاط مما يؤدى إلى الحاجة إلى جمعها من الميدان فتزيد التكاليف واعباء اجراء الدراءات والبحوث.

وكما سبق القول فإن ٨٨,٣٣٣٪ من مفردات العينة تقوم بالتخطيط قصير الأجل لفترة تتراوح بين شهر وسنة.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة في المجتمع لبيانات جدول (٣-٣٦) كما يلي:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٩٤,٦٨٩٠٪

الحد الأدنى للنسبة = ٨١,٩٧٦٩٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٩٦,٦٩٩٥٪

الحد الادنى للنسبة = ٧٩,٩٦٦٤٪

فيما يتعلق باسلوب التنبؤ بما سيكون عليه المشروع في الفترة المقبلة فيبين جدول ((٣-٣٧)) التالى توزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث اسلوب التنبؤ بما سيكون عليه المشروع في الفترة الذى استخدمه من اجاب بالايجاب من ناحية قيامه بالتنبؤ بناء على بياتات جدول ((٣-٣٥)).

جدول ((٣-٣٧))

التوزيع التكرارى والنسبي لمفردات العينة حسب اسلوب التنبؤ

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
من خلال دراسة السوق وحجم الانتاج والمبيعات في السنونات السابقة	٢٦	٤٣,٣٣٢
حسب الة السوق ((بالخبرة)	١٦	٢٦,٦٦٧
من خلال طلبات السوق (منافصات وممارسات)	١٦	٢٦,٦٦٧
استخدام الاحصاليات الجمركية.	١	١,٦٦٧
قياس السوق بالزيارات	١	١,٦٦٧

تم حساب النسبة على اساس من يقومون بالتنبؤ عددهم ٦٠ منشأة

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٧)) يتضح أن: هناك تعدد وتنوع لفترة التنبؤ في عينة البحث التى تقوم بالتنبؤ العام للمشروع فقد ظهر ان اسلوب التنبؤ من خلال

دراسة السوق وحجم الإنتاج والمبيعات فى السنوات السابقة يحتل المرتبة الأولى كما حدد ٤٣,٣٣٢٪ من مفردات العينة، بينما يحتل كل من اسلوب التنبؤ من خلال حالة السوق ((بالخبرة)) واسلوب التنبؤ من خلال طلبات السوق ((مناقصات وممارسات)) المرتبة الثانية كما حدد ٢٦,٦٦٧٪ من مفردات العينة، بينما يحتل اسلوب التنبؤ من خلال استخدام الاحصائيات الجمركية وقياس السوق بالزيارات المرتبة الثالثة كما حدد ١,٦٦٧٪ من مفردات العينة.

أى أن ٤٣,٣٣٢٪ من مفردات العينة تضع تنبؤاتها لما سيكون عليه المشروع فى الفترة المقبلة من خلال دراسة السوق وحجم المبيعات أو الإنتاج فى السنوات السابقة وهذه عناصر أساسية للتنبؤ السليم، على أساس أن.

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٨)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى استخدامها للموازنات التقديرية فى المشروع مساويا ٢,٨٤٦٩٣٨ مما يدل على أنه احيانا تقوم مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين احياناً ((٣)) ونادراً ((٢)) مع ملاحظة أنه بالنسبة لإجابات مفردات العينة يلاحظ تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٧٥٧٥٠٣ وكذلك فإن معامل الاختلاف يساوى ٣٥,٣٦١٪ وقد اتضح من المقابلات الشخصية مع مفردات العينة ان ٥٨٪ من مفردات العينة تستخدم الموازنات التقديرية كوسيلة للتخطيط، كما ان الموازنات التقديرية اداة رقابية تساعد الإدارة فى تحقيق وظيفة الرقابة، وقد يفسر ظاهرة عدم الإنتظام فى وضع الموازنات التقديرية ما ذكرناه من قبل من عدم انتظام عملية التنبؤ التى تعتبر اساس وضع الموازنات. ونتيجة لما تقدم من بيانات فإن ٥٣,٠١٦٪ من مفردات العينة تعتاد استخدام الموازنات التقديرية،

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لمدى استخدامها للموازنات التقديرية ملتوى جهة اليمين ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى تستخدم الموازنات التقديرية يكون أقل من المتوسط الحسابى ويقع على يساره))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى ٢,٠٧٩

و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٣٨)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٤,١٧٧١٨٥

الحد الأدنى = ٣,٦٢٢٨١٤

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى

الحد الأعلى = ٤,٢٦٤٨٦٧

الحد الأدنى = ٣,٥٣٥١٣٢

أى أنه المشروعات الصناعية الصغيرة تقوم غالباً بإستخدام الموازنات التقديرية.

وفيما يتعلق بكيفية عمل الموازنات التقديرية بالنسبة لمفردات عينة البحث التى تستخدم الموازنات التقديرية، يبين جدول ((٣-٣٩)) التالى التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تستخدم الموازنات التقديرية من حيث كيفية اعداد الموازنات التقديرية:

جدول ((٣-٣٩))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث التى تستخدم الموازنات التقديرية من حيث كيفية عمل الموزنات التقديرية

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
(١) من خلال الإيرادات والتنبؤ بالمصروفات وحساب الحالة الإقتصادية	٣٣	٥٧,٨٩٥
(٢) طبقات الاحتياجات السوق	١١	١٩,٢٩٩
(٣) على أساس سعر السوق وسعر الخامات المستخدمة	٧	١٢,٢٨١
(٤) على ضوء الأرقام الفعلية فى السنوات الماضية والتنبؤ بالاحتمالات المنتظرة	٣	٥,٢٦٣
(٥) طبقا للطاقة الإنتاجية والطلب المتوقع	١	١,٧٥٤
(٦) من خلال خطة تدفقات للمطلوب والمتوقع	١	١,٧٥٤
(٧) من خلال تحديد الاحتياجات المالية	١	١,٧٥٤

من تحليل بيانات جدول ((٣-٣٩)) يتضح أن:

تعددت طرق اعداد الموازنات التقديرية لدى مفردات عينة البحث وبالتالى تراوحت النسب المئوية لإستخدام تلك الطرق حيث تراوحت بين المرتبة الأولى كما حدد ٥٧,٨٩٥٪ من مفردات العينة التى تعد الموازنات التقديرية من خلال الإيرادات والتنبؤ بالمصروفات وحساب الحالة الاقتصادية وبين المرتبة الثانية كما حدد ١٩,٢٩٩٪ من مفردات العينة التى تعد الموازنات التقديرية طبقاً لإحتياجات السوق وبين المرتبة الثالثة كما حدد ١٢,٢٨١٪ من مفردات العينة التى تعد الموازنات التقديرية طبقاً لسعر السوق وسعر الخامات المستخدمة وبين المرتبة الرابعة كما حدد ٥,٢٣٦٪ من مفردات العينة التى تعد الموازنات التقديرية على ضوء الأرقام الفعلية فى السنوات الماضية والتنبؤ بالاحتمالات المنتظرة وبين المرتبة الخامسة كما حدد ١,٧٥٤٪ من مفردات العينة التى تعد الموازنات التقديرية طبقاً لكل من الطاقة الإنتاجية والطلب المتوقع وكذلك من خلال خطة تدفقات المطلوب والمتوقع وكذلك من خلال تحديد الاحتياجات المالية.

وكما سبق فإن ٥٧,٨٩٥٪ من مفردات العينة تعد الموازنات التقديرية من خلال الإيرادات والتنبؤ بالمصروفات وحساب الحالة الإقتصادية وتحتل هذه الطريقة المرتبة الأولى بين طرق إعداد الموازنات التقديرية.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٣٩) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٦٧,٦٧٠٣٪

الحد الأدنى للنسبة = ٤٨,١١٩٦٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٧٠,٧٦٢٤٪

الحد الادنى للنسبة = ٤٥,٠٢٥٧٪

وفيما يتعلق بشكل الموازنات التقديرية المستخدم بالنسبة لمفردات عينة البحث التى تستخدم الموازنات التقديرية، يبين جدول ((٣-٤٠)) التالى التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث من حيث شكل الموازنات التقديرية المستخدمة:

جدول ((٣-٤٠))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات عينة البحث شكل الموازنات التقديرية المستخدمة

البيان	التكرار	النسبة المئوية (٪)
(أ) مكتوب	٥٥	٦١,١١١
(ب) شفاهة	٢٩	٣٢,٢٢٢
(ج) رسوم بيانية	٦	٦,٦٦٧

* تمت حساب النسبة على أساس أن عدد مفردات العينة التى تستخدم الموازنات التقديرية هى ٥٧ مفردة، ولكن اتيحت امكانية ذكر أكثر من بديل.

من تحليل بيانات جدول ((٣-٤٠)) يتضح أن:

غالبية المشروعات الصناعية الصغيرة من مفردات العينة التى تستخدم الموازنات التقديرية تحرص على توثيق موازناتها التقديرية حيث احتل الشكل المكتوب المرتبة الأولى كما حدد ٦١,١١١٪ من مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة التى تستخدم الموازنات التقديرية، حتى يكون هناك مرجعية للعاملين فى المنشأة وتوثيق يسهل معه الرقابة وتحديد المسئولية بينما احتل الشكل الشفهى فى تحديد الموازنة المرتبة الثانية كما حدد ٣٢,٢٢٢٪ من مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة التى تستخدم الموازنات التقديرية وبالرغم من ميزة هذا الشكل التى تتمثل فى المرونة والإستجابة السريعة لتغيرات البيئة المحيطة إلا أنه يزيد من صعوبة الرقابة وتحديد المسئولية، بينما احتلت الرسوم البيانية فى تحديد الموازنات التقديرية المرتبة الثالثة كما حدد ٦,٦٦٧٪ فقط من مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة التى تستخدم الموازنات التقديرية.

أى أن نسبة ٦١,١١١٪ من مفردات العينة من المشروعات الصناعية الصغيرة التى تستخدم الموازنات التقديرية تستخدم الشكل المكتوب كشكل للموازنات التقديرية المستخدمة، يحتل هذا الشكل المرتبة الأولى بين اشكال الموازنات التقديرية المستخدمة.

وبناء على ذلك يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٤٠) كما يلى:

عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٧٠,٧٦٢٩٪

الحد الأدنى للنسبة = ٥١,٤٥٩٠٪

وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن:

الحد الأعلى للنسبة = ٧٣,٨١٦١٪

الحد الادنى للنسبة = ٤٨,٤٠٥٨٪

المبحث الخامس

القواعد RULES :

القواعد هى خطط من حيث كونها طريقة للقيام بالأعمال اللازمة والتى مثل غيرها من أنواع الخطط يتم اختيارها من بين البدائل وهى عادة ما تكون ابسط انواع الخطط.

والجدولين التاليين (٣-٤١)) و ((٣-٤٢)) يوضحان التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج والصيانة وعنصر الكتابة لهذه القواعد عنصر هام نظراً لضرورة أن تكون القواعد واضحة ومفهومة ومعروفة من جميع العاملين.

جدول ((٣-٤٢))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مال الإنتاج

البيان	دائماً (٥)		غالباً (٤)		احياناً (٣)		نادراً (٢)		لا يحدث (١)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى الإنتاج	٣٦	٣٦,٧٣٥	١٧	١٧,٣٤٧	٤	٤,٠٨٢	٦	٦,١٢٢	٣٥	٣٥,٧١٤
المتوسط المرجح	٣,١									
الإنحراف المعيارى	١,٣١									

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج مساويا ٣,١ مما يدل على أنه احيانا توجد قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج بمفردات عينة البحث ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) واحيانا ((٣)) مع ملاحظة تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٣١ وكذلك معامل الاختلاف الذى يساوى ٤٢,٢٥٨٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٥٨,١٦٤٪ من مفردات العينة تعتاد استخدام قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج.

ومما سبق يمكننا القول أن المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج ملتوى جهة اليسار ((أى أن العدد الأكبر من الحالات التى يوجد بها قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى - ١,٤٥٠

و يمكننا تقدير هذه النسبة فى المجتمع لبيانات جدول (٣-٤١) كما يلى:

()عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى: الحد الأعلى = ٣,٣٥٩٣٦٦ الحد الأدنى = ٢,٨٤٠٦٣٣

() وعند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى: الحد الأعلى = ٣,٤٤١٤١١ الحد الادنى للنسبة = ٢,٧٥٨٥٨٨

أى أنه فى المشروعات الصناعية الصغيرة يكون هناك أحياناً قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الإنتاج.

جدول ((٣-٤٢))

التوزيع التكرارى والنسبى لمفردات العينة حسب حالات وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة

البيان	غير مبين(٦)		دائماً (٥)		غالباً (٤)		احيانا (٣)		نادراً (٢)		لا يحدث(١)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة	١	١,٠٢٠	٣٤	٣٤,٦٩٤	١٤	١٤,٢٨٦	١٢	١٢,٢٤٥	٤	٤,٠٨٢	٣٣	٣٣,٦٧٣

من تحليل بيان جدول ((٣-٤٢)) يتضح أن:

جاء المتوسط الحسابى المرجح لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات وجود قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة مساويا ٣,١ مما يدل على أنه احيانا توجد قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة بمفردات عينة البحث ويتضح ذلك بالنسبة لإجابات مفردات العينة التى يتراوح متوسطها الحسابى بين غالباً ((٤)) واحياناً ((٣)) مع ملاحظة تباعد أو تناثر أو تشتت قيم إجابات مفردات العينة عن الوسط الحسابى كما يتضح من كبر الانحراف المعيارى لقيم اجابات مفردات العينة والذى يساوى ١,٨٢ وكذلك معامل الاختلاف يساوى ٥٨,٧١٠٪ ونتيجة لذلك يمكننا القول أن ٦١,٢٢٥٪ من مفردات العينة تعتاد استخدام قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة.

ومما سبق يمكننا القول أن شكل المنحنى الممثل لإجابات مفردات العينة بالنسبة لحالات وجود قواعد إرشادية مكتوبة فى مجال الصيانة ملتوى جهة اليسار ((أى ان العدد الأكبر من الحالات التي يوجد بها قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة أكبر من المتوسط الحسابى ويقع على يمينه))، كما يتضح من معامل الالتواء الذى يساوى - ١,٠٤٤ و يمكننا تقدير متوسط المجتمع لبيان جدول ((٣-٤٢)) كما يلى:

() عند درجة ثقة ٩٥٪ فإن الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٤٦٠٣٤١

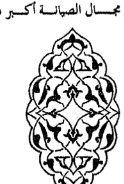
الحد الأدنى = ٢,٧٣٩٦٥٨

() عند درجة ثقة ٩٩٪ فإن حدود الثقة لمتوسط المجتمع هى:

الحد الأعلى = ٣,٥٧٤٣٢٧

الحد الأدنى = ٢,٦٢٥٦٧٢

أى أنه المشروعات الصناعية الصغيرة سكون هناك احياناً قواعد ارشادية مكتوبة فى مجال الصيانة.



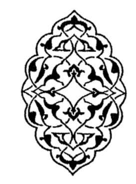
أثر تطبيق إتفاقية الجاتس على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر

إعداد

أ.د. حمدى عبد العظيم

أستاذ الاقتصاد وعميد مركز البحوث

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مقدمة:

تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (جاتس) جزءاً رئيسياً من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) والتى تم تحويلها إلى منظمة دولية تعنى بتحرير التجارة الدولية منذ عام ١٩٩٥ (منظمة التجارة العالمية). وذلك بعد أن انتهت مفاوضات جولة أورجواى عام ١٩٩٣ تم التوقيع عليها فى مراكش ١٩٩٤ ليبدء العمل بها من أول يناير ١٩٩٥. وقد حظيت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات باهتمام خاص حيث تم التوقيع عليها عام ١٩٩٧ بحيث يبدء سريان أحكامها عام ١٩٩٩ بعد أن وافق عليها سبعون دولة.

وقد حرصت الاتفاقية على إزالة القيود القانونية والقرارات والاجراءات المعوقة لانتقال الخدمات عبر حدود الدول الأعضاء فى إطار من التبادل الحر للخدمات بعد انتهاء الفترة الإنتقالية المحددة بعشرة سنوات.

وتشمل الخدمات التى عنيت الإتفاقية بتحريرها جميع الخدمات ذات الطابع التجارى والقابلة للتداول ولا تدخل ضمن وظائف الحكومات. ومن أمثلة الخدمات التى يتم تحريرها الخدمات المالية والمصرفية وخدمات شركات التأمين والنقل والسياحة وسوق المال والاتصالات والمقاولات والخدمات التعليمية والطبية والإستشارية والمحاماة والمحاسبة والمراجعة سواء تم إنتقال المستفيد إلى موطن الخدمة للحصول عليها أو تم إنتقال مقدم الخدمة إلى المستفيد منها فى أى دولة من الدول الأعضاء.

وتعرف الإتفاقية فى المادة الأولى منها إنتقال الخدمة على أنها تجارة فى الخدمات من خلال توريد الخدمة بأى صورة من الصور التالية:

١- انتقال الخدمة من أراضى دولة عضو إلى أراضى دولة عضو أخرى وهو ما يعرف بالخدمات عابرة الحدود (Cross Border Supply).

٢- انتقال الخدمة من أراضى دولة عضو إلى مستهلك الخدمة فى أراضى دولة عضو آخر، وهو ما يعرف بالاستهلاك الخارجى(Consumption Abroad).

٣- انتقال الخدمة من خلال التواجد التجارى لمورد الخدمة من عضو معين فى أراضى أى دولة عضو أخرى، وهو ما يعرف بالوجود التجارى(Commercial Presence).

٤- انتقال الخدمة من خلال

وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر (Presence Natural Person).

وقد أوضحت الإتفاقية أن الخدمات المهنية تخضع للتحرير، ويتعين إزالة كافة الحواجز القانونية والإدارية التي تعوق انتقالها بين الدول الأعضاء. ومن أمثلة هذه الخدمات مكاتب الإستشارات الفنية ومكاتب المحاماة ومكاتب المحاسبة والمراجعة. ومن ثم يجب تحقيق المساواة بين الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية العاملة في نفس هذه الأنشطة الخدمية وعدم تعميق التمييز بين الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية وتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية مع التحرير التدريجي والإلتزام بالإفصاح والشفافية فيما يتعلق بكافة القيود القانونية والإجرائية التي تميز بين الوطني والأجنبي والتعهد بإزالتها بشكل تدريجي خلال الفترة الإنتقالية.

ويجدر ملاحظة أن الإتفاقية لا تشمل تحرير إنتقال خدمات العمل والتي كانت الدول النامية تطالب بحرية إنتقالها ولكن الدول المتقدمة رفضت ذلك بإصرار ولكنها وافقت فقط على حق مراقبة تنفيذ الإلتزامات التي ترتبط بها الدول المستقبله للعمالة الوافدة.

وبتطبيق ما سبق على مهنة المحاسبة والمراجعة نجد أن التحرير يشمل المكاتب المهنية العاملة في هذه المجالات فقط دون الأيدي العاملة.

وقبل أن نتعرف على مدى تأثير تحرير تجارة الخدمات على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر يجدر بنا التعرف على أهم أحكام إتفاقية الجاتس المنظمة لتحرير تجارة الخدمات والمبادئ التي تستند عليها.

أولاً: مبادئ تحرير تجارة الخدمات:

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- مبدأ التحرير التدريجي.
- مبدأ الشفافية والإفصاح.
- مبدأ عدم الإحتكار والممارسات التجارية المقيدة.
- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية.

وتوضح المبادئ السابقة كما يلي (١):

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يقصد بهذا المبدأ أن أي دولة تمنح ميزة معينة تتعلق بتجارة الخدمات إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء فإنها تكون ملزمة بتقديم هذه الميزة إلى بقية الدول الأعضاء دون أن تطلبها وذلك دون شروط أو قيود. وذلك بإستثناء المزايا التي تمنح لدولة مجاورة مشاركة في الحدود لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود فقط وأن يقتصر ذلك على الخدمات التي تنتج وتستهلك محلياً.

وأوضحت الإتفاقية ضرورة مراجعة الإستثناءات المخصصة بعد مرور خمس سنوات من بدء سريان إتفاقية تحرير تجارة الخدمات خاصة الإستثناءات المنصوص عليها صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية والتي قدمتها حوالي ٩٤ دولة بالإضافة إلى دول الإتحاد الأوروبي ومنها ٦١ دولة طلبت استثناءات من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

٢- مبدأ التحرير التدريجي:

حرصت الإتفاقية على التنبيه إلى ضرورة التحرير التدريجي لتجارة الخدمات كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء وأنه يمكن الوصول إلى مستويات عالية من

التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ بدء سريان الإتفاقية وأن توجه المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أى قيود تعوق كفاءة الوصول إلى أسواق تجارة الخدمات من أجل تحقيق مكاسب متوازية لكافة الدول المشاركة فى المفاوضات.

٣- مبدأ الشفافية والإفصاح:

ويقصد به ضرورة إبلاغ الدولة العضو منظمة التجارة العالمية بجميع القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها والخاصة بتجارة الخدمات وكذلك الإتفاقيات المبرمة مع دول أخرى فى هذا الخصوص والتى تكون بهدف تيسير مشاركة الدول النامية فى تجارة الخدمات والوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات والحصول على التكنولوجيا على أن يتم نشر ذلك كله أولاً بأول.

وتوجب الإتفاقية أخطار مجلس تجارة الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية سنوياً على الأقل بأية قرارات أو قوانين جديدة أو تعديلات فى القوانين السارية ويجوز للدولة العضو أن تعدل جداول التزاماتها أو سحبها كلية بعد مضى ثلاث سنوات من تقديمها مع إبلاغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر مع تعويض الدول الأعضاء التى يلحقها ضرر من جراء ذلك.

وتلتزم الدول الأعضاء بإنشاء مراكز لتوفير المعلومات لباقى الدول الأعضاء خلال عامين من تنفيذ إتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية وذلك بالنسبة للدول المتقدمة أما الدول النامية فيجوز استثناءها من المدة المذكورة.

ويجدر الإشارة إلى أنه يمكن للدول الأعضاء عدم الإفصاح عن المعلومات ذات الطابع السرى إذا ما كان هذا الإفصاح من شأنه أن يعرقل تطبيق القوانين أو يتعارض مع المصالح العامة أو يلحق الضرر بالمصالح التجارية المشروعة لشركات معينة سواء كانت شركات قطاع عام أو شركات قطاع خاص.

٤- عدم الاحتكار والممارسات التجارية المقيدة:

اعتبرت الاتفاقية الاحتكار من المعوقات التى تعوق تحرير تجارة الخدمات حيث جاء فى المادة الثامنة والمادة التاسعة من الإتفاقية ضرورة التأكد من عدم إستغلال حق الاحتكار الممنوح من الدولة للمحتكر بطريقة لا تتناسب مع التزام الدولة العضو بتحرير تجارة الخدمات مما يمنع من منافسة الأجانب فى الأسواق المحلية ويمكن لمجلس تجارة الخدمات طلب معلومات محددة عن العمليات ذات الطبيعة الاحتكارية وأوضحت المادة التاسعة ضرورة الدخول فى مشاورات بين الدول الراعية للاحتكار والدول المتضررة من أجل الحد من الممارسات الاحتكارية أو الممارسات المقيدة.

٥- زيادة مشاركة الدول النامية:

أوضحت الإتفاقية أنه خلال سنتين من بداية إنشاء منظمة التجارة العالمية يجب على الدول المتقدمة أن تقوم بالنشاء نقاط اتصال لتسهيل وصول الخدمات فى الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية فى توريد الخدمات وكذلك المتعلقة بالتسجيل والتأهيل والاعتراف بمقدمى الخدمات وتوفير تكنولوجيا الخدمات للدول النامية وتحرير وصولها إلى أسواق التصدير فى القطاعات والوسائل التى تهم هذه الدول، وضرورة

التفاوض حول جداول الإلتزامات الخاصة التى يتفاوض عليها كافة الدول الأعضاء والتى تتعلق بزيادة كفاءة الخدمات المحلية وقدراتها التنافسية وتحسين قدرات الدول النامية للوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

ثانياً: التحديات التى تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر:

يتم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ فى شأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بواسطة شركات أفراد يمتلكها فرد أو أكثر ذات رءوس أموال محدودة وموارد بشرية قليلة مما يجعلها فى موقف تنافسى صعب أمام شركات المحاسبة والمراجعة الأجنبية التى عادة ما تكون شركات مساهمة كبرى متعددة الجنسيات تزاول نشاطها عبر أنحاء العالم بحثاً عن فرص التوسع والأرباح المرتفعة والتى من المتوقع أن يتزايد وجودها فى مصر فى ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التى سبق لنا بيان أهم أحكامها فى الصفحات القليلة السابقة.

ولعل ما سبق يفرض على مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية العمل على تطوير أدائها بصورة كبيرة بحيث تكون قادرة على التعامل مع النظم والمعايير المحاسبية الدولية ومع المستحدثات المالية والمصرفية المرتبطة بأعمال أسواق المال والنقد والاستثمار المشترك وعقود المشتقات والتوريق وعقود حق الامتياز وعقود نقل التكنولوجيا المتقدمة وبراءات الإختراع والتجارة الالكترونية وغيرها.

وللوصول إلى ما سبق يصبح من الضرورى على شركات المحاسبة والمراجعة المصرية تنمية العناصرالبشرية للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية الجديدة خاصة وأن معظم هذه العناصر اكتسبت خبراتها لفترات طويلة فى ظل نظام اقتصادى مقيد يعتمد على تطبيق النظام المحاسبى الموحد الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ والذى يعتبر تطبيقه ملزماً بالنسبة لجميع الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام بإستثناء البنوك والمنشآت الائتمانية ووحدات التأمين وذلك بهدف ربط الوحدات الاقتصادية بالخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما اتجهت مصر إلى تحرير الاقتصاد القومى وتطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية المعتمدة على آليات السوق الحرة فى مجالات الأسعار المحلية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وتنشيط بورصة الأوراق المالية وتحرير الجهاز المصرفى وتحرير التجارة الخارجية وتطبيق برنامج الخصخصة وزيادة دور ووزن القطاع الخاص فى الاستثمار القومى فقد تطلب الأمر إصدار العديد من القوانين الجديدة التى أصبح على مكاتب المحاسبة والمراجعة الإلتزام بأحكامها مثال ذلك قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والتى جاء فيها ما يلى:

"يتم إعداد التقارير عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها، والقوائم المالية لها ومراجعة حساباتها وفقاً للأحكام الواردة بهذه اللائحة وطبقاً لمعايير المحاسبة وقواعد المراجعة الدولية" (مادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية).

١- الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية(٢):

تشكلت لجنة دولية لصياغة المعايير المحاسبية الدولية فى ٢٩ يونيو ١٩٧٣ نتيجة إتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية العريقة

فى مجال المحاسبة والمراجعة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وايرلندا، وألمانيا، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، واستراليا. وذلك من أجل إعداد ووضع ونشر وتعميم المعايير المحاسبية لإستخدامها فى مجال إعداد التقارير والقوائم المالية المخصصة للإستخدام العام والعمل على إدخال التحسينات المستمرة فى مجال المحاسبة الدولية.

وقد حظيت اللجنة المشكلة بالإعتراف الدولى بعد إنضمام العديد من الجمعيات المهنية فى دول أخرى إليها حتى أصبح عددها يزيد على خمسين جمعية مهنية.

كما تم الإتفاق بين اللجنة وإتحاد المحاسبين الدولى على أن تكون اللجنة هى صاحبة الإختصاص الدولى فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية منذ عام ١٩٨٢.

وقد أصدرت اللجنة ٢٦ معيارا محاسبياً دولياً منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٧. ولعل أكثر المعايير الدولية ما يلى:

- معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- معيار عرض وتقييم المخزون فى إطار نظم التكلفة التاريخية.
- القوائم المالية المجمعة.
- معيار توفير المعلومات المالية وفقاً لقطاعات المنشأة.
- معيار المعلومات التى تعكس آثار التغيرات فى الأسعار.

وقد وافق أعضاء اللجنة على الإلتزام بكل معيار محاسبى يتم إصداره وأن يبذلوا جهدهم فيما يتعلق بالموضوعات التالية:

١- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية إضافة إلى الإفصاح عن هذا الإلتزام.

٢- إقناع الحكومات والهيئات التى تقوم بإعداد معايير خاصة محلية بأن تستغنى عن ذلك بالمعايير المحاسبية الدولية.

٣- إقناع الجهات المشرفة على أسواق المال والأوساط التجارية والصناعية بضرورة إعداد القوائم المالية المنشورة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك.

٤- التأكد من رضاء المحاسبين والمراجعين عن مستوى معايير المحاسبة الدولية لكى يقتنعوا بتطبيقها.

٥- السعى للحصول على قبول عام على المستوى العالمى لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وقد طبقت بعض الدول المتقدمة والنامية المعايير المحاسبية الدولية كمعايير محلية تلتزم بها عند إعداد القوائم المالية (ايطاليا - ماليزيا - سنغافورة - كينيا).

وأعلنت جمعيات المحاسبين والمراجعين فى دول أخرى مثل فرنسا وكندا رسمياً موافقتها على معايير المحاسبة الدولية بإعتبارها تتفق مع المعايير المحلية. أما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فلم يصدر عنهما رد فعل رسمى بشان تطبيق تلك المعايير وإن كانت بعض الدراسات قد أوضحت أن كثيراً من الشركات الأمريكية تطبقها بصورة اختيارية بينما تطبق بقية الشركات المعايير المحاسبية الأمريكية التى تركز على التفاصيل وتتجه إلى التشدد والتعقيد.

وفى مصر صدرت معايير مهنية للمحاسبة والمراجعة عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين عام ١٩٩٢، كما صدر الميثاق العام لمهنة المحاسبة عام ١٩٩٣، وذلك كبديل لدستور المحاسبة والمراجعة الصادر عام ١٩٥٨.

وقد شملت المعايير ١٩

معياراً للمحاسبة، ٢٦معياراً للمراجعة. وقد روعى فى إعداد هذه المعايير أن تكون متفقة إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية.

٢- مخاطر المراجعة:

تتمثل مخاطر المراجعة وفقاً لما جاء بمعايير المراجعة الدولية فى المخاطر الناتجة عن ابداء المراجع لرأى غير سليم عن قوائم مالية تحتوى على خطأ هام ومؤثر. وتنقسم مخاطر المراجعة إلى ثلاثة أنواع كما يلى(٣):

أ- مخاطر حتمية: وهى المخاطر الكامنة فى المراجعة ذاتها والملازمة لطبيعة نشاط المنشأة أو ظروف التشغيل بها أو طبيعة الحساب.

ب- مخاطر الرقابة الداخلية: وهى المخاطر الناتجة عن أن نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة لن يمنع وقوع هذه الأخطاء أو يكتشفها.

جـ- مخاطر عدم الاكتشاف: وهى المخاطرة ببقاء أخطاء هامة دون اكتشافها بعد قيام المراجع بإجراءات مراجعته.

ويعتبر المراجع مسئولاً أمام عملائه وأمام الطرف الثالث الذى يقدم إليه التقرير عن أية أخطاء تحدث فى عملية المراجعة أو تشوب تقرير المراجع بحيث يترتب على الاعتماد عليه حدوث ضرر لمن استند إليه.

كما يعتبر الشركاء فى شركات المحاسبة والمراجعة مسئولين عن عمل معاونيهم أو مساعديهم فإذا حدث فشل فى عملية المراجعة نتيجة إستخدام مساعدين غير مؤهلين للقيام بأعمال المراجعة أو كانوا يفتقرون إلى الخبرة ومن ثم عدم القدرة على اكتشاف الأخطاء فإن المراجع أو شركة المراجعة تعتبر مسئولة عن هذه الأخطاء الناتجة عن عدم تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها.

وقد جاء فى المادة (١٠٩) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ما يلى:

"يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذى يلحقها بسبب الأخطاء التى تقع منه فى تنفيذ عمله".

ويعتبر المراجع مسئولاً تجاه الطرف الثالث فى الحالات الآتية:

- خطأ يصدر من مراقب الحسابات.
- ضرر يصيب المدعى.
- رابطة السببية بين الخطأ والضرر.

ويقصد بالخطأ هنا أن المراجع قد أهمل فى أداء عمله إهمالاً كان يمكن لولا حدوثه اكتشاف الخطأ أو الغش أو الإختلاس. وقد أشارت المادة ١٦٣ من القانون المدنى المصرى إلى أن "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

وتشير الأحكام القضائية الصادرة من بعض المحاكم فى بعض الدول المتقدمة إلى مسئولية مراجع الحسابات عن تعويض الضرر الناتج عن الاستناد إلى شهادة المراجع دون تحفظ على حقيقة البيانات والمركز المالى. مثال ذلك قضية شركة (روزينلوم) التى اشترتها شركة (جيانت) مقابل إصدار أسهم ثم احتساب قيمة السهم على أساس بيانات القوائم المالية لشركة (جيانت) والتى تم مراجعتها والتقرير عنها بواسطة إحدى شركات المحاسبة والمراجعة ثم تبين بعد ذلك وجود أخطاء فى هذه القوائم المالية تنطوى على غش من جانب إدارة شركة (جيانت) مما جعل ملاك شركة (روزينلوم) يقاضون شركة المحاسبة والمراجعة على أساس إهمالها والفشل فى اكتشاف الغش والأخطاء العمدية الأمر الذى تسبب فى

التأثير على قيمة الأسهم الصادرة مقابل قيمة شركتهم. وقد حكمت المحكمة بمسئولية شركة المحاسبة والمراجعة عن الضرر الذى أصاب الطرف الثالث وهم كل من يستخدم القوائم المالية التى قامت شركة المراجعة بمراجعتها وأكدت صحتها على خلاف الحقيقة.

كما حكمت إحدى المحاكم الإنجليزية عام ١٩٦٨ بمسئولية شركة (ليفين) للمحاسبة والمراجعة عن الأضرار التى لحقت بإحدى الشركات نتيجة إعطائها قرض لشركة أخرى بناء على تقرير المراجع الذى أوضح أن الشركة طالبة القرض موسرة ثم تبين بعد ذلك أنها شركة معسرة بعد أن كانت قد حصلت على القرض الأمر الذى ألحق الضرر بالشركة مانحة القرض والتى رفعت القضية ضد شركة المحاسبة والمراجعة وحكم لها بالتعويض.

المسئولية الجنائية لمكاتب المراجعة:

أشارت المادة (١٦٢) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إلى المسئولية الجنائية الناتجة عن ارتكاب أخطاء عمدية يرتكبها مراقب الحسابات وكل من يعمل فى مكتبه إذا تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل عمداً هذه الوقائع فى التقرير الذى يقدم للجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون. وقد حدد المشرع لذلك عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصياً أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مسئولية مراجع الحسابات عن التقرير السنوى المختصر:

عادة ما يقدم مراقب الحسابات تقريراً موجزاً عن القوائم المالية التفصيلية التى سبق له اعدادها ومراجعتها، وهو ما أشارت إليه معايير المراجعة المصرية الصادرة عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين بقولها (من أجل فهم أفضل لمركز الشركة المالى ولنتائج أعمالها عن تلك الفترة فإنه ينبغى قراءة القوائم المالية الملخصة مع القوائم المالية السنوية التى تم مراجعتها والمتعلقة بها).

ويجب على مراقب الحسابات أن يطلب من العميل اجراء التعديلات اللازمة لتصحيح القوائم المختصرة إذا رأى المراقب أنها غير واضحة أو غير متطابقة مع القوائم المالية الكاملة التى تم مراجعتها. وإذا رفض العميل اجراء التعديلات المطلوبة فإنه يجب على مراقب الحسابات اتخاذ الاجراء المناسب لظروف الحال. ولا يخفى أنه فى ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو العولمة واندماج الشركات العملاقة تصبح مهنة المحاسبة والمراجعة أكثر صعوبة حيث تتطلب درجة عالية من المهارة فى الفحص والمراجعة والتأكد من الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية والتأكد من صدق البيانات والمعلومات فى ضوء المعايير المهنية المحلية والدولية ومواكبة التطورات التى تحدث فى حجم النشاط الاقتصادى واتساع نطاقه الجغرافى وتعدد صيغ الاستثمار ومجالاته وتطورات نشاط أسواق المال والبنوك والتجارة الدولية والتغيرات السريعة فى تشريعات الضرائب والرسوم والجمارك وما يترتب عليها من نتائج تؤثر على حسابات المركز المالى للشركات المحلية والدولية ومشروعات الاستثمار المشترك وغيرها

٣- مراجعة نظام الجودة (الأيزو ٩٠٠٠):- [٤]

نظراً لأن معظم المشروعات

الاقتصادية أصبحت تلتزم بتطبيق نظم إدارة الجودة (الأيزو ٩٠٠٠) فقد أصبح على مراقب الحسابات مسئولية التأكد من تطبيق النظام بصورة صحيحة تؤدى إلى تحسين العملية الإنتاجية على نحو يؤدى إلى تقليل التكاليف وزيادة الإيرادات أو المساهمة فى تمويل مشروعات جديدة أو الحفاظ على المركز التنافسى للمشروع. وذلك بالإضافة إلى التأكد من أن نتائج التفتيش على الجودة وقياسها مالياً قد تم تسجيلها وتحليلها بصورة سليمة.

ولكى يؤدى المراجع عمله بكفاءة فى هذا الخصوص فإنه يجب أن يكون لديه الدراسة الكافية بأنظمة الجودة وعناصرها وعلاقتها بوظائف المنشأة ومعرفة مراجعات الجودة خاصة الإرشادات الدولية لمراجعة نظم الجودة، والأساليب الإحصائية فى مجال الرقابة على الجودة، وأساليب قياس تكلفة الجودة وأساليب الاستثمار فى تحسين الجودة، وأن يكون لديه القدرة على إصدار التوصيات المناسبة بشأن علاج أوجه القصور فى نظم الرقابة على الجودة المطبقة وبيان درجة تأثير هذا القصور على المركز المالى للمنشأة وإمكانيات تحسين المركز المالى فى حالة تعديل نظم الجودة المطبقة لتكون متفقة مع النظم الدولية المتعارف عليها، ودور الإدارة فى معالجة مشاكل الرقابة على الجودة، ومستوى أداء العاملين فى نظم الرقابة على الجودة ومقارنته بمستوى أداء المنافسين.

٤- حصول مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة على شهادة الأيزو:

لا يقتصر تطبيق نظم الرقابة على الجودة على المشروعات الإنتاجية فقط بل يتعدى ذلك إلى التطبيق على منشآت الخدمات ومن بينها شركات المحاسبة والمراجعة والتى يجب أن تكون مستوفاة للمواصفات العالمية للجودة فى النظم التى تطبقها فى أداء أعمالها حتى تكون ذات جدارة معتبرة محلية وعالمية تؤهلها للمنافسة والحصول على تعاقدات لمراجعة حسابات المشروعات الدولية العملاقة. ويتطلب ذلك أن تهتم شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية بتطبيق نظم جودة للإدارة والتنظيم والمراجعة والفحص وإعادة هيكلة العمالة وتدريبها تدريباً علمياً وعملياً راقياً ومراجعة الدورة المستندية والهياكل التنظيمية وتحديث الأجهزة والأدوات المستخدمة فى أداء أعمالها بحيث تصبح مؤهلة للمنافسة مع غيرها من الشركات والمكاتب العاملة فى نفس المجال.

٥- تلبية توقعات مستخدمى القوائم المالية:

مما لا شك فيه أن وجود فجوة بين توقعات مستخدمى البيانات المالية التى يقوم المراجع بفحصها والتقرير عنها، وبين مسئوليات المراجعين يقلل من أهمية العمل الذى يقوم به المراجع لمتخذى القرارات ومن ثم البحث عن مراجع آخر تقل لديه هذه الفجوة مما يجعله فى مركز تنافسى أفضل من غيره. ومن هنا تأتى أهمية دراسة العوامل التى تؤدى إلى حدوث هذه الفجوة مثل نقص الكفاءة المهنية للمراجع أو قصور تقارير المراجعة عن مسايرة التغيرات فى المجتمع أو إنخفاض جودة الأداء فى المراجعة أو الشك فى استقلالية المراجع أو عدم التحديد الواضح لدور ومسئوليات المراجع فى المجتمع.

وفى ضوء ما سبق فإنه من الضرورى السعى الدؤوب لتقليل أو للقضاء على هذه الفجوة بواسطة المراجعين وذلك

عن طريق أداء عملية المراجعة بالمستوى المهني للكفاءة الفنية والنزاهة والحياد والموضوعية، واكتشاف الأخطاء والغش والإفصاح عنها وتقييم مدى قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار والقيام بدور فعال في تحسين جودة الإفصاح واكتشاف التصرفات غير القانونية والإفصاح عنها والحرص على الإلمام بوجهات النظر المختلفة لمستخدمي القوائم المالية وتحسين الاتصال بينهم وبين المراجع الداخلي، وتطبيق الأساليب المتطورة في تنفيذ عملية المراجعة بما يتفق مع المعايير المهنية المعتمدة في هذا الخصوص وتطوير أساليب إعداد وتنمية وتأهيل المراجعين المساعدين.(٥)

ثالثاً: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ظل اتفاقية الجاتس:

تبين مما سبق أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في مصر في ظل أحكام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ومن بينها الخدمات المهنية مثل خدمة المحاسبة والمراجعة وإن المنافسة بين الشركات المصرية العامة في هذا المجال لن تكون متكافئة مع الشركات الكبرى أو العملاقة التي تتمتع بالعديد من الوفورات المادية والبشرية وجودة النظم الإدارية الشاملة والقدرة على التعامل مع المستحدثات المالية والمصرفية والتجارية التي أفرزها التطور العالمي في المجالات الاقتصادية والإنتاجية وصولاً إلى نظام عالمي جديد يعتمد على التكتلات الاقتصادية الكبرى وحرية السوق في تخصيص الموارد والتبادل التجاري وثورة الاتصالات والمعلومات والفضائيات وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر البنوك والبورصات العالمية دون قيود أو حدود في ظل العولمة المالية والتجارية الالكترونية عبر شبكة الإنترنت العالمية.

وفي ضوء ما سبق فإنه إذا لم يحدث تطوير حقيقي وهيكلي لشركات أو مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر فإنه يمكن أن تكون صورة المستقبل بشأنها كما يلي.

١- جذب العناصر البشرية والكفاءات المتميزة في مجال المحاسبة والمراجعة من المكاتب والشركات المصرية للعمل بأجور وحوافز ومكافآت أعلى كثيراً لدى شركات المحاسبة والمراجعة الأجنبية التي سوف يسمح لها بالعمل في مصر دون قيود بناء على أحكام الجاتس. ويترتب على ذلك تفريغ المكاتب والشركات المصرية من الكفاءات المتميزة في مجال المحاسبة والمراجعة وإضعاف هذه الشركات ثم القضاء عليها بعد ذلك بالإفلاس والخروج من المنافسة ونشوء مراكز احتكاريه للشركات الكبرى الأجنبية العاملة في مصر في هذا المجال (احتكار قلة على الأقل). وفي مثل هذه الظروف فإن المكاتب والشركات المصرية التي ربما تستطيع الصمود لن تجد لها من سوق سوى المشروعات الصغيره قليلة الأعمال والقوائم المالية وما يرتبط بذلك من ضعف للإيرادات والأرباح للمكاتب والشركات المصرية.

٢- في حالة تفضيل المكاتب والشركات الأجنبيه للعمالة البشرية الأجنبية على العمالة المصرية بسبب إرتفاع الإنتاجية وزيادة الكفاءة والمهارة المهنية فسوف تحدث بطالة بين المحاسبين والمراجعين خاصة وأن كليات التجارة بالجامعات المصرية تخرج سنوياً عشرات الآلاف من الشباب المتخصص في المحاسبة والمراجعة ولا يجد

عملاً أو فرصة تدريب فى أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المالية.

٣- تعرض المكاتب والشركات المصرية للعديد من الأحكام القضائية المحلية والدولية عن مسئوليتها التقصيرية وفقاً للمعايير المهنية المحلية والدولية من جانب شركات الأستثمار الأجنبى والاستثمار المشترك مما يحملها بأعباء مالية باهظة قد تؤدى بها للإفلاس أو التصفية والخروج من المنافسة نهائياً.

٤- قد تضطر الدولة إلى التشدد فى الشروط التى يسمح على أساسها بالعمل فى مجال المحاسبة والمراجعة ومن ثم انخفاض عدد العناصر البشرية المصرية الذين يعملون فى هذا المجال لصالح العمالة الأجنبية التى تتوافر لديها الشروط المطلوبة هو ما يؤدى بدوره إلى زيادة البطالة بين المحاسبين والمراجعين فى مصر فى الوقت الذى يسيطر فيه الأفراد غير المصرين على سوق العمل فى هذه المهنة مما يعطيهم مركزاً احتكاريا يتيح لهم الحصول على مزايا مادية كبيرة.

ونظراً لأن العمالة الأجنبية عادة ما تحول مدخراتها إلى الخارج فإن ذلك يكون له تأثير سلبى على ميزان المدفوعات المصرى وعلى قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية واستمرار المعاناة من أزمة سعر الصرف وما تحدثه من تأثير سلبى على الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى.

التطوير المطلوب:

وإذا ما استطاعت المكاتب والشركات المصرية العاملة فى مجال المحاسبة والمراجعة تطوير الأداء، ورفع كفاءة وإنتاجية العناصر البشرية العاملة لديها من خلال التدريب المستمر، وتحسين جودة النظم المطبقة والآلات والأجهزة المساعدة فى عمليات الفحص والرقابة والمراجعة فإنها سوف تستطيع الصمود أمام المنافسين الأجانب شريطة أن يتحقق ما يلى:

أ- إندماج شركات أو مكاتب المراجعة المصرية الصغيرة مع بعضها البعض لتكوين مكاتب أو شركات كبرى ذات رؤوس أموال كبيرة تحقق لها الوفورات الاقتصادية المرتبطة بإقتصاديات الحجم. وقد يتطلب ذلك أن تفرض الدولة حد أدنى مرتفع لرأس المال المسموح به للترخيص بمزاولة النشاط مع منح فترة انتقالية للمكاتب والشركات الحالية لتوفيق أوضاعها مع الشروط الجديدة، ولكى يمكن لبعض المكاتب أو الشركات تحقيق ذلك فقد لا تجد أمامها سوى الإندماج من أجل توفيق الأوضاع والإستمرار فى مزاولة النشاط المهنى فى المحاسبة والمراجعة.

ب- التحديث الإلكترونى للنظم المطبقة فى أعمال الفحص والمحاسبة والمراجعة إعداد وكتابة التقارير فى إطار جودة النظم الإدارية الشاملة ومن أجل الحصول على شهادة الأيزو التى تحتاج إلى إعادة تأهيل وإعادة هيكلة للنظم وللموارد المادية والبشرية واستخدام التقنية الحديثة فى إنجاز الأعمال الاستشارية والمالية والمحاسبية وإعداد القوائم المالية.

جـ- الإهتمام بتدريب العناصر البشرية التى لديها استعداد طيب يبشر بالنجاح فى معهد خاص للمحاسبين والمراجعين. وذلك من أجل ربط الأجر بالإنتاجية والكفاءة فى القيام بالأعمال المهنية المطلوبة.

د- إنشاء جهاز يتولى الإشراف على مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة وتقييم أدائها وترتيب درجة جدارتها وإعلانها لمن يهمهم الأمر من أجل خلق روح تنافسية بين المكاتب أو الشركات تدفعهم إلى تطوير

جودة الأداء وتقليل الفجوة بين توقعات المستخدمين للبيانات والقوائم المالية وبين مسئوليات المراجعين المهنية خاصة وأنه مضى وقت طويل دون حدوث تطوير يذكر.

ويمكن أن يقوم هذا الجهاز المقترح بدور إيجابي في التوعية بدور وحدود مسئوليات مراجع الحسابات ودرجة استقلالية من أجل تقليل فجوة التوقعات السابق الإشارة إليها ضمن التحديات التي تواجه عمل شركات المحاسبة والمراجعة في المستقبل.

هـ- سرعة اصدار قانون منع الأحتكار وتطبيق أحكامه على الخدمات المهنية كالمحاسبة والمراجعة لحماية الشركات المصرية من الاحتكارات الأجنبية في المستقبل.

هوامش الدراسة

1- John H.Jackson, Restructuring the G.A.T.T. system, New York, 1999, pp.36-40.

٢- د/ يحيى أبو طالب - عرض وتحليل وتقييم لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية - بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثالث - المحور الثالث - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي وجمعية الضرائب المصرية - القاهرة - ٢٠-٢١ إبريل ١٩٩٦.

٣- د/ نعيم فهيم حنا - تقييم مسئولية مراقب الحسابات في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة - بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثالث - المحور الرابع - مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي وجمعية الضرائب المصرية - القاهرة ٢٠ -٢١ إبريل ١٩٩٦.

٤- د/ عماد سيد قطب - دور مراجع الحسابات في مراجعة نظم الجودة (الأيزو ٩٠٠٠) في ضوء العلاقة بين الرقابة المالية والمواصفات الدولية لنظم تأكيد الجودة (الأيزو ٩٠٠٠) - بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثالث - مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي وجمعية الضرائب المصرية المحور الخامس القاهرة ٢٠-٢١ إبريل ١٩٩٦.

٥- مجلة البورصة - الأهرام الاقتصادي - القوائم المالية بين طموح المساهمين وقدرات المراجعين - العدد ١٩٢ - ٢٠٠١/١/١٥-ص٨.

٦- مجلة البورصة - الأهرام الاقتصادي - تطوير مهنة المحاسبة ضمان لشفافية البورصة - العدد ١٩٩ - ٢٠٠١/٣/٥-ص٢٢.







Sadat Academy For
Management Sciences
Research Center

Administrative Research Review



Vol. 12, N.1, January 2000